المشهد الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٥/٨/٤م الموافق ١٩ شوال ١٤٣٦هـ العدد ٣٦٢ السنة الثالثة عشرة

المشهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

عصابات «تدفيع الثمن» أنشئت بمبادرة من مؤسسات حُكم رسمية وبتمويل مباشر منها!

صفحـ (٥) ـة

إسرائيل تعتّم على صفقات أسلحة تستخدم في ارتكاب جرائم حرب في إفريقيا وأميركا اللاتينية!

صفحـ (٦) ـة

آخر تقديرات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية:

قتلة الرضيع دوابشة يسعون لإقامة نظام إسرائيلي يستند إلى الشريعة اليهودية!

الشرطة والشاباك ضبطا مؤخرا وثائق تم فيها التعبير عن أفكار حول تصعيد الاعتداءات ضد العرب يقف وراءها حفيد الحاخام الفاشي مئير كهانا* مستوطنون أقاموا قبل مدة قصيرة بؤرة استيطانية عشوائية والجيش زودهم بالكهرباء والماء

أثر الإرهاب في دوما. (أب)

تشـير آخر التقديرات لدى المؤسسة الأمنية الإسـرائيلية إلى أن منفذي الاعتداء الإرهابي في قرية دوما في الضفة الغربية، الذي أسـفر عن استشهاد الطفل الرضيع علي دوابشـة، وإصابة والديه وشـقيقه بجروح حرجة، ينتمون إلى مجموعة يهودية أيديولوجية متطرفة نفذت في الماضي عددا من الاعتداءات الإرهابية.

وقالت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، إن هذه المجموعة المتطرفة تضم عشـرات النشـطاء الذين يسكنون في بؤر استيطانية عشـوائية في الضفة الغربية المحتلة، ويتجولون في أنحاء البلاد بما في ذلك داخل الخط الأخضر.

ووفقـا للتقديـرات الجديدة فإنه خلافـا للماضي، لم تعد هذه المجموعة تسـعى لتنفيذ اعتداءات ضد الفلسطينيين كرد فعل على خطوات حكومة وسلطات إسرائيل ضد المسـتوطنات، وهي الاعتداءات التي تعرف باسـم «تدفيع الثمن»، وإنما لديها خطة «أكثر طموحا»، وتتمثل أساسـاً بتقويض الاستقرار في إسرائيل من أجل تنفيذ انقلاب في الحكم وإقامة نظام جديد يستند إلى الشريعة اليهودية.

وتعتـزم هـذه المجموعة، وفقا للصحيفة، ممارسـة أعمال عنـف بصورة منهجية ومتواصلة، من دون علاقة بما تفعله قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وقالت الصحيفة إن الشاباك والشرطة الإسرائيلية تعرفا على التغيير الأيديولوجي في صفوف الشبان المسـتوطنين الذين كان يطلق عليهم تسمية «شبيبة التلال» أو «تدفيـع الثمن»، منذ نهاية العام الماضي. ووفقـا لهذا التغيير، فإن هذه المجموعة المتطرفة توصلت إلى الاسـتنتاج بأن إضرام النار في المسـاجد اسـتنفد، وينبغي التوجه إلى عمليات أوسع.

وضبطت الشـرطة والشـاباك مؤخرا وثائق تم فيها التعبير عـن هذه الأفكار. وأحد النشـطاء المتطرفين الذين عبر عن أفكار حـول تصعيد الاعتداءات ضد العرب يدعى مئير إتينغر (٢٣ عاما) ويسـكن في بؤرة استيطانية عشوائية في شمال الضفة، وهو حفيد الحاخام الفاشي مئير كهانا.

وكتب إتينغر مقالا بروح هذه الأفكار ونشره في موقع «الصوت اليهودي» الالكتروني. وطلب الشاباك في بداية العام الحالي وضعه قيد الاعتقال الإداري، إلا أن المدعي العام الإسرائيلي، شاي نيتسان، رفض ذلك. وفي نهاية الأمر جرى إبعاد إتينغر إلى صفد.

ووفقا للصحيفـة، فإنه خلافا لما كان معروفا في الماضـي، لا تقيم هذه المجموعة المتطرفة من الشـبان اليهود، وأعمارهم في بداية سنوات العشرين، أي اتصالات مع حاخاميـن ولا يعتبر أفرادها أنهـم بحاجة إلى فتاوى من أجـل تبرير أفعالهم. وهم يشـددون على الحاجة إلى إظهار مناعة نفسـية سـواء بأفعالهـم أو أثناء التحقيق معهم. كما أنهم يرفضون بشدة فرض وصاية خارجية عليهم.

وأكـدت الصحيفـة أن الغالبية السـاحقة من هـذه المجموعة معروفة للشـاباك والشـرطة، حيث جـرى في السـنوات الأخيرة جمـع معلومات اسـتخباراتية كثيرة عنها. لكن أجهزة الأمن الإسـرائيلية تزعم أن الصعوبة الأساسـية تكمن في ترجمة المعلومات الاستخباراتية إلى أدلة تدين أصحابها.

من ناحية أخرى اسـتولى مسـتوطنون على جزء مهجور من معسـكر تابع للجيش الإسـرائيلي شـمالي مدينة رام الله في الضفة الغربية، وأقاموا فيه بؤرة استيطانية عشوائية، بينما زودهم الجيش بالكهرباء والماء.

وكان الجيـش قد أخلى جزءا من هذا المعسـكر بحيث بقي قسـم من المباني فيه مهجورا، وبرغم أن الجيش يعلن عن المكان أنه منطقة عسـكرية إلا أن عددا من المسـتوطنين غزوا المكان في الأسابيع الأخيرة، وأقاموا فيه بؤرة استيطانية عشـوائية أطلقوا عليها اسم «ملآخي شالوم»، حسـبما أفادت صحيفة «هآرتس» أمس.

وبرغم أن الجيش يصف الوضع بأنه «غزو غير قانوني لمنطقة عسكرية»، إلا أنه اتضح أن الجيش زود المستوطنين في البؤرة الاستيطانية الجديدة بالماء والكهرباء.

ووفقا للصحيفة فإن الجيش حاول إخلاء المستوطنين من المكان قبل شهر، إلا أنهم عادوا إليه وربطوا المكان بشبكتي الماء والكهرباء بتمويل الجيش الإسرائيلي.

وبعد تقديم شـكوى حول تزويد المسـتوطنين بالماء والكهرباء، قرر الجيش قطع إمداد البؤرة الاسـتيطانية، وبالأمس أخلتها قـوات الجيش للمرة الثانية. وتواجد في البؤرة لدى إخلائها عشرة مستوطنين.

وقال الباحث في السياسة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، درور إتكيس، إن «هذا الكشـف لا ينبغي أن يفاجـئ أحدا، فهو تعبير آخر عن التعـاون بين الجنوح القومي المتطرف للمسـتوطنين وسـلطات الدولة. وهـذا تكافل يبدأ حـول طاولة الحكومة وجـذوره مغروزة عميقا في آلاف النقاط في أنحـاء الضفة الغربية، حيث تقدم الدولة المساعدة بشـكل فعلي للجانحين الذين يواصلون تنفيذ ما يتقنون تنفيذه بأفضل صورة، وهو إشعال المنطقة».

من جانبه، اعترف الجيش بتفاصيل التقرير وبأنه زود المستوطنين بالماء والكهرباء، وقال إنه في أعقاب شكوى حول الموضوع أخلى المستوطنين من المكان.

[طالع تقارير أخرى ص ٣ وص ٥]

مقابلة خاصة مع المحاضر في «قسم تاريخ شعب إسرائيل» في جامعة حيفا

البروفيسور داني غوطفاين لـ «المشهد الإسرائيلي»: اليمين الإسرائيلي التقليدي يشعر بأنه مهدّد من الاعتداء الإرهابي في دوما!

كتب بلال ضاهر:

وجهت إسـرائيل إصبع الاتهام فـي أعقاب الاعتداء الإرهابي فـي قرية دوما إلى المجموعـات اليهودية اليمينية المتطرفة في المسـتوطنات فـي الضفة الغربية، المعروفة باسم «شبيبة التلال» و«تدفيع الثمن»، على أنها تقف وراء حرق منزل عائلة دوابشة واستشهاد الطفل الرضيع علي وإصابة والديه وشقيقه بصورة حرجة.

وتوالت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين المنددة بالاعتداء ووصفه بالإرهابي، رغـم أنه طوال السـنوات الماضية، ورغم إقـدام هذه المجموعـات الإرهابية على ارتكاب آلاف الاعتداءات على الفلسطينيين وأملاكهم ومقدساتهم، في كلا جانبي الخط الأخضر، فإن السـلطات الإسـرائيلية تعاملت معهم دائما بتسامح وتساهل، وحتى أنها لم تحاكم أحدا منهم تقريبا.

ويؤكد مسـؤولون أمنيون إسـرائيليون أنه من أجل محاربة هذه الظاهرة ينبغي بدايـة التعامل مع هـذه الاعتداءات على أنهـا إرهابية، لكن حكومـات بنيامين نتنياهو المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٩، رفضت مطالب كهذه.

ويبدو أن الحرج الذي تسبب به الاعتداء الإرهابي في دوما، في أعقاب ردود الفعل الدولية المنددة بالاعتداء والتأكيد على تسـامح وتسـاهل السلطات الإسرائيلية حيال هـذه الجرائم، دفع وزير الدفاع الإسـرائيلي، موشـيه يعلـون، إلى الإعلان بأنه يؤيد اسـتخدام إجراء الاعتقال الإداري ضد نشـطاء يمين متطرف مشتبهين بالضلوع في أنشـطة إرهابية، وأنه أبلغ جهاز الأمن العام الإسـرائيلي (الشـاباك) بموقفـه هذا. لكن هذا لا يعني أنه سـيتم التعامل مع هذه المجموعات المتطرفة على أنها مجموعات إرهابية.

وقال المحاضر في قسـم تاريخ شعب إسرائيل في جامعة حيفا، البروفسور داني غوطفاين، في مقابلة خاصة أجراها «المشـهد الإسـرائيلي» معه، إن «هذه جريمة من أبشـع أنواع الجرائم، ولا يمكن ألا تثير الغضب لدى أي إنسان يوجد لديه أدنى حس أخلاقـي. وهذه الجريمة المروعة هي أبعد مما يمكن لأي إنسـان أن يتخيله. لكن المسـألة الأهـم هي أن علينا أن ندرك أن اسـتمرار الصـراع يقودنا إلى هذا الاتجـاه، وأن الصراع سـيصبح نازفا أكثر وعنيفا أكثر وغير مبـرر، ولذلك فإنه عدا التنديـد والتعبير عن الاشـمئزاز من هذا الاعتداء، ينبغـي أن يكون التنديد غير مساوم للقتلة. وأعتقد أن على مجتمعينا البدء بالتفكير في كيفية الخروج من هذا الصراع والتوجه نحو تسوية».

(*) «المشـهد الإسـرائيلي»: المسـألة الأساسـية هـي أن هؤلاء الإرهابييـن الذين نفـذوا هذا الاعتـداء ورفاقهم نمـوا تحت حكم الاحتلال والاسـتيطان، ولا يبدو أن السـلطات الإسرائيلية بصدد فعل شيء من أجل اجتثاثهم.

غوطفاين: «هـذا صحيح. وواضح تماما أن هذه المجموعـات الإرهابية اليهودية تؤيد شروط الاحتلال. وفيما يتعلق بما تفعله أو لا تفعله دولة إسرائيل فإنه واضح أنهـا لا تفعل ما فيه الكفاية. لكن ما أسـمعه من جهات يمينية يؤكد أنهم يرون أن هذه المجموعات تشـكل خطرا عليهم. المسألة هي أن اليمين الشرعي، اليمين السياسـي، خائف من هذا الاعتداء لأنه يتحداه. وإذا نظرنا إلى الواقع السياسـي في إسـرائيل منذ وقوع هذا الاعتداء، واضح تماما أن اليمين الإسرائيلي يشعر بأنه مهدد من هـذا الاعتداء، ومن الناحية الفعلية فإن هذا الإرهاب اليهودي يشـكل حربـا داخل اليمين. وهي حرب تخوضها عناصر متطرفة لا تتقبل الإسـتراتيجيات السياسية لليمين التقليدي الإسرائيلي. وينبغي النظر إلى الوضع من هذه الزاوية».

(*) ثمة أمر ملفت هو أن جماعات «شبيبة التلال» أو «تدفيع الثمن» الإرهابية المتطرفة تتحدث عن حكومة إسـرائيل والجيش الإسـرائيلي بمصطلحات مثل «هؤلاء الصهاينة». من هم أعضاء هذه الجماعات الإرهابية؟

غوطفاين: «هـؤلاء المتطرفون هم مجموعات سـلفية دينيـة يهودية معادية للصهيونيـة. وهم يرون أن الأفكار الصهيونية سياسـية. وبرغم أنه توجد داخل الصهيونية أفكار متنوعة كهذه أو تلك، لكن واضح تماما أن الصهيونية تنظر إلى الوجود اليهودي بمصطلحات وجود قومي – سياسـي – علماني. ولا توجد في الفكر الصهيوني مضامين هوية دينية بشـكل بارز. وفي المقابل، فإن هذه المجموعات المتطرفة ذات مضمون مسياني سلفي، ومن وجهة نظرها فإن العنصر الصهيوني خطير لأنه يريد إخضاع الدين للسياسة».

(*) ما الذي تريد هذه المجموعات الإرهابية المتطرفة تحقيقه؟

غوطفاين: «الغايات النهائية لهذه المجموعات موجودة في المجال المسـياني. ومن هنا فإنها تصطدم باليمين الرسـمي، الذي يرى بالمبدأ السياسي الصهيوني مبدأ مركزيا. والمشـكلة التي نشأت هنا هي أنه بالنسبة لليمين الرسمي، استمرار الاحتلال وما إلى ذلك ينتج هذه المجموعات. وهذه المجموعات، وبصورة واضحة ولا لبس فيها، خارج كافة الأفـكار الصهيونية. وهي تعتقد أنها تمثل قضية دينية مسيانية تتناقض مع الفكرة الصهيونية».

(*) هـذه المجموعات تتلقـى التعليمات والتشـجيع لجرائمها من حاخامين في المستوطنات؟

غوطفايـن: «الاعتقاد السـائد هو أن هناك حاخاميـن يمنحونهم الدعم. وهؤلاء الحاخامون على خـلاف مع حاخامين آخرين. ومصطلح الحاخـام في اليهودية غير مبلـور أبدا، إذ أنـه يوجد لكل حاخـام رأي مختلف عن الآخـر. والحقيقة أنه توجد مجموعة مـن الحاخامين تمنح دعما، نظريا على الأقل، لهـذه المجموعات، علما أن الحاخاميـة تطورت في القرون الأخيرة من خلال التمسـك بمبـدأ عدم الدخول في صدام مع أمم العالـم. والمفهوم الذي يعبر عنه الحاخامون المتطرفون موجود في هامش المؤسسة الحاخامية، ورغم ذلك فإن هذا المفهوم المتطرف موجود. وأعتقد أن وجود هؤلاء الحاخامين المتطرفين يشـكل اختبـارا للفكر الديني اليهودي وأنا أعرف أنه يجـري التنديد بهذه المجموعة المتطرفـة. والحاخامون يحاربون هؤلاء المتطرفين ولكن هذا يتم بطرقهم وأساليبهم، كما هي الحال في ديانات أخرى».

(*) توجد محاولة للربط بين الاعتداء الإرهابي في دوما وبين الهجوم على مسيرة المثليين في القدس وطعن مشاركين فيها من جانب رجل متدين. ما رأيك؟

غوطفاين: «يدور الحديث حول حالتين مختلفتين، ورغم ذلك ثمة علاقة بينهما. والعلاقة بين منفذي الاعتداءين هي أن المجتمع الإسرائيلي يجب أن يحيا بموجب الشريعة اليهودية. وبما أنه في الشريعة اليهودية، وفقا لتفسيرهم لها، لا مكان للمثليـين، ولأن المجموعات المتطرفة في الضفـة الغربية تريد الوصول إلى عهد مسياني، وفقا لتفسيرهم للدين، فإنهم في كلتا الحالتين يعارضون وجود مجتمع يهودي يعتمد علـى قانون علماني ويعترف بمجموعـات مختلفة ومتنوعة. هذه الرؤيـة المتطرفة تهدد المجتمع اليهودي لأن هـذه المجموعات المتطرفة تنفي وجـود شـرعية للقومية وللعنصر الديني الرسـمي الإسـرائيلي. ولذلك فإن هذه بمثابة حرب ضروس تدور داخل صفوف اليمين الإسرائيلي».

كلمة في البداية

عودة إلى «الكذب الإسرائيلي المتفق عليه»!

بقلم: أنطوان شلحت

يعرّف الفيلسـوف الفرنسي اليساري آلان باديو في كتابه «الكينونة والحدث» هـذا الأخير (الحـدث) بأنه واقعة اسـتثنائية خارقة، علميـة، أو مجتمعية، أو عاطفية، تنفتح معها إمكانيات للنظر والعمل كانت مسـتبعدة من التفكير، أي لم تكن مرئية أو محتملة أو محسوبة.

ويضيف أنه أشـبه بصدمـة تتيح لمن يتلقـى أثرها أن ينسـلخ عن غرائزه الحيوانيـة بقدر ما تنكشـف له حقيقة المسـاواة الأصلية بين البشـر، وبهذا المعنى يحيل الحدث إلى معاني الكشف والتعالي ومحاولة التجاوز.

نسـتعير هذا التعريف كي نتسـاءل فيما إذا كانت جريمـة دوما الإرهابية بمثابة «حدث» كهذا قد يترتب عليه قدر ولو بسـيط من الكشف بالنسبة لصناع القرار أو الرأي العام في إسرائيل؟.

ليس بعد. هذا ما يمكن الجزم به، على الأقل حتى لحظة كتابة هذه السطور.

وقبـل أكثر مـن عام، وعلى وجه التحديـد يوم ٢٠ أيـار ٢٠١٤، خصصنا مثل هذه الزاوية للموضوع نفسه- الجرائم التي ترتكبها عصابات «تدفيع (جباية) الثمن».

ولـدى العودة إليها الآن كي نتجنب التكرار صُدمت بواقع أن بالإمكان تكرارها كمـا هي، إمّا عملاً بمبدأ «في الإعادة إفادة»، أو جرياً على مقولة «ما أشـبه اليوم بالبارحة»، ولا سيما الفقرة الاستهلالية التي ورد فيها ما يلي:

أدى تفاقم جرائم «تدفيع الثمن» التي ترتكبها جماعات استيطانية يهودية ضد الفلسطينيين وأملاكهم في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر في الآونة الأخيـرة، إلى إعادة اسـتعمال آلية «الكذب المتفق عليه إسـرائيلياً» بوجه عام حول المسـتوطنين، والتي تدعي من ضمن أمور أخرى أن هذه الجماعات لا تعدو كونها «أعشـاباً ضارة»، ولا تعكس «المشـهد الحقيقي» لـ«مشـروع الاستيطان الصهيوني»، وأنها- كقول وزير الدفاع الإسـرائيلي الأسبق موشيه آرنس مثلاً- عبـارة عن عصابـات رعاع يهود غايتهـا مماثلة لغاية السياسـيين العرب في إسرائيل، وهي دقّ إسفين بين المواطنين اليهود والعرب، والحؤول دون اندماج العرب في المجتمع الإسرائيلي.

كمـا نوهنا بأنه كان ثمة من فضح هذه الآلية، وفي مقدمهم الكاتب الإسـرائيلي عاموس عوز الذي أكد أن تعابير مثل «تدفيع الثمن» و«شبيبة التلال» التي تطلق على هذه الجماعات تزويقية، وأنه حان الوقت لمواجهة هذا الوحش وتسـميته باسـمه الحقيقي، معتبراً أنها جماعات نازية جديدة عبرية، وأنه ليس هناك أي شيء يفعله النازيون الجدد في عصرنا ولا تفعله هذه الجماعات هنا. ولفت إلى أن الفارق الوحيد قد يكون كامنـاً في أن الجماعات النازية الجديدة هنـا تحظى بدعم من طرف عدد غير قليل من المشـرّعين «القوميين» وربما العنصريين، وكذلك بدعم عدة حاخامين يقدمون لهم الفتاوى تلو الأخرى.

وفي سـياق لاحق رأى البعض أن وصف عوز لهؤلاء بأنهم نازيون جدد عبريون دقيـق للغاية، لكن في الوقت عينـه أكد أنه ربما يجدر العودة إلى وصف لا يقل دقة للمفكر اليهودي يشـعياهو ليبوفيتش لأمثال هؤلاء بأنهم «يودو نازيون» (يهود نازيون) كونه وصفاً مقتضباً وصائباً أيضاً.

فـي ذلك الوقت أيضاً برزت أمامنا حقيقة أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ما يـزال يرفض توصية تقدّم بها قبل عدة أعوام وزيـرا الأمن الداخلي والعدل، وتنص على اعتبار جماعة «شـبيبة التلال» الاستيطانية التي تنفذ هذه الجرائم مجموعـة إرهابية، الأمر الذي يشـف عن جوهر تعامل المؤسسـة السياسـية والأجهزة الأمنية مع هذه الجماعة.

وفقط بعد قيام هذه الجماعة بارتكاب اعتداءات على ضباط الجيش الإسـرائيلي وجنوده فـي المناطق المحتلة، أعلن الناطق بلسـان الجيش أن هـذه الاعتداءات تشـكل تجاوزاً للخطوط الحمر، ما حمل القاضي الإسـرائيلي المتقاعد بوعز أوكون، محلل الشـؤون القانونية في صحيفة «يديعـوت أحرونوت»، إلى التنويه بأن هؤلاء الضباط والجنـود وقادة الجيش يملكون وسـائل كافية لحماية أنفسـهم، بينما الاعتداءات الأخطر هي تلك التي يرتكبها المستوطنون ضد السكان العرب، وهؤلاء لا يوجد من يوفر الحماية لهم على الإطلاق.

وأضـاف أنه بنـاء على ذلك، يتعيّن علـى كل من أعرب عن صدمتـه الكبيرة إزاء اعتداءات ناشـطي اليمين على الجيش أن يـدرك أن مثل هذه الاعتداءات يتعرض لها الفلسـطينيون يوميـاً في جميع أنحاء المناطق المحتلة. ولعلم الناطق بلسـان الجيش الإسرائيلي فإن الخطوط الحمر تم تجاوزها منذ فترة طويلة، والراية السوداء باتت مرفوعة في المناطق المحتلة منذ أعوام كثيرة، وما يسود في هذه المناطق هو نظام أبارتهايد بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

بالإضافة إلـى ذلك فإن العنف الـذي يُمارس ضد الفلسـطينيين تحوّل- برأي أوكون- إلى آفة مُعدية، وكل من يعتقد أن المشـكلة كامنة فقط في عدم تطبيق القانـون يرتكب خطأ فادحاً، لكون القانون الإسـرائيلي الـذي يُطبّق في المناطق الفلسطينية سيئاً وغير عادل من أساسه. ويجب ألاّ ننسى أن المنظمات المتعددة التي تحـاول أن تقف في وجه هذا القانون، على غـرار «جمعية حقوق المواطن»، و«يـش دين» («يوجد قانـون»)، و«بتسـيلم»، تتعرض في الآونـة الأخيرة لحملة شرسـة من جانب الحكومة الإسرائيلية تهدف إلى كم أفواهها. صحيح أن العنف في المناطق المحتلة تحوّل إلى عادة روتينية، لكن سـبب ذلك يعود أساسـاً إلى حقيقة أن السلطات المسـؤولة عن تطبيق القانون تغض الطرف بصورة منهجية عن ممارسات الاحتلال والمسـتوطنين إزاء السكان الفلسطينيين وأملاكهم. ومن الطبيعي ألاّ يبقى خطر هذا العنف منحصراً في الفلسـطينيين فقط. ومن وجهة نظره على جميع الذين اعتبروا أن الاعتداء على جنود الجيش الإسرائيلي عمل خطر للغايـة أن يدركوا أن الاعتداءات على الفلسـطينيين لا تقل خطراً عنه إن لم تكن أشد وأدهى لأنها تجري تحت سمع وبصر الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون.

كما اسـتنتج محلل الشـؤون الاسـتخباراتية يوسـي ميلمان أن جهاز الشاباك لا يتعامل مع المتطرفين اليهود المشـتبه بارتكابهم أعمالاً إرهابية مثلما يتعامل مع المشـتبه بهم العرب، وإنما يغض الطرف عن اليهود، مؤكداً أن هذا المسلك يشكل إخفاقاً مقلقاً لهذا الجهاز من شأنه أن يعرّض النظام في إسرائيل للخطر. وفي المقابل يحظى المعتدون بتسـامح القضاة الذين يقللون مـن قدر أعمالهم ويفرجون عنهم أو يحكمون عليهم بعقوبات طفيفة، ويحظون بعجز الشـرطة والجيش الإسـرائيلي المتعمد على ما يبدو. وتسـاهم الصحف الإسـرائيلية أيضاً بأن تتبنى مغسلة كلام المسـتوطنين الذين يسـمون هذه الأعمال «تدفيع الثمن»، كما لو أن الحديث يدور حول مادة اسـتهلاكية في حانوت، بينما يجب أن نقـول الحقيقة وهي أن ما يفعله المستوطنون بجيرانهم الفلسطينيين هو إرهاب بكل ما في الكلمة من معنى.

وقـد أثبتت هذا كله تصريحات الرئيس الأسـبق لجهاز الشـاباك كرمي غيلون ومؤداهـا أن بإمكان هذا الجهاز في غضون فترة وجيـزة وضع حدّ لجرائم «تدفيع الثمن» في حال اتخاذ المؤسسة السياسية الإسرائيلية قراراً يقضي بمكافحة هذه الجرائم أسـوة بأي جرائم أخرى ذات طابع إرهابي. وأكد أن مكافحة هذه الجرائم لم تنجح حتى الآن بسـبب عدم وجود نية حقيقية لمكافحتهـا. وقال إنه لا يعقل ألا يكون بوسع جهاز الشاباك مواجهة هذه الجرائم، لكن يبدو أنه لا توجد رغبة كافية في خوض مواجهة كهذه لدى الجهات الأمنية المختصة.

واليـوم حين نسـتعرض جوهر ردات الفعـل على جريمة دوما نـدرك أولاً أنها برغم خطورتها البالغة ما تزال متنائية عن أن تشكل «حدثاً» وفقاً لوصف باديو السالف.

محللون إسرائيليون:

ثمن الحرب التي يخوضها نتنياهو ضد الإدارة الأميركية على خلفية الاتفاق مع إيران سيكون غالياً والحساب قد يكون مؤلماً ومفاجئاً!

يباشر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في الأيام المقبلة حملة إعلامية لإقناع الجالية اليهودية الأميركية بمعارضة الاتفاق الموقع بين الدول الكبرى الست (مجموعة الدول ٥+١) وإيران حول البرنامج النووي الإيراني.

ووفقاً لمعلومات ذكرتها وسائل إعلام يهودية أميركية في نهاية الأسبوع الفائت، فإن نتنياهو سيخاطب اليهود الأميركيين مباشرة من خلال رسالة ستُنشر في جميع الوسائل بما في ذلك ورقياً في الكنس وإلكترونياً عبر الهواتف الخليوية. كما سيشارك رئيس الحكومة عبر نظام الاتصال المرئي في اجتماع خاص يعقده مؤتمر رؤساء كبرى المنظمات اليهودية الأميركية.

ويسعى نتنياهو من وراء ذلك لتكثيف الضغوط التي تمارسها جهات يهودية على أعضاء الكونغرس الأميركي لحملهم على معارضة الاتفاق مع إيران لدى طرحه للتصويت.

ورأت صحيفة «هآرتس» في افتتاحية خاصة أنشأتها أمس (الاثنين) أن نتنياهو يقسم يهود الولايات المتحدة أيضاً.

وكتبت تقول: عيّن بنيامين نتنياهو نفسه قائداً لحرب لا هوادة فيها ضد رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، القوة الأساسية التي كانت وراء مسعى التحاور مع إيران واتفاق فيينا. وبعد شهرين من المفترض أن يصوّت مجلس الشيوخ على موقفه من الاتفاق. وموقفه هذا لا يلزم الدول الخمس العظمى الأخرى الموقعة على الاتفاق ولا الأمم المتحدة، ولا الاتحاد الأوروبي، ولا الوكالة الدولية للطاقة النووية. فهذا التصويت لعبة داخلية بين مجموعتين أميركيتين، وله علاقة بالانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس التي ستجري بعد عام وربع العام.

وأضافت: إن النتيجة التي يرغب الحزب الجمهوري فيها بشدة هي أن تصوت أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ ضد أوباما، ولو كانت أغلبية محدودة جداً، أي أكثر من النصف وأقل من الثلثين، وبذلك يمكن للرئيس أن يفرض الفيتو على التشريع ولا يستطيع مجلس الشيوخ تخطي ذلك. وهكذا يستطيع الجمهوريون ادعاء أن الأغلبية معهم وأن أوباما يدير ظهره إلى مشاعر الشعب وناخبيه، لكنهم في الوقت عينه لا يخاطرون بتعريض الاتفاق للانهيار المتوقع جرّاء خروج الولايات المتحدة منه، سواء ظلت الدول الأخرى الموقعة ومنها إيران ملتزمة به أم لا. ومن أجل الوصول إلى النتيجة المرغوبة للتصويت، يحتاج الجمهوريون إلى دعم الديمقراطيين. والحساب هنا أيضاً سياسي وليس بالضرورة استراتيجياً، وهو كيف يظهرون كمؤيدين للموقف المقبول من جانب حكومة إسرائيل، وبالتالي نيل رضا مؤيدي الموقف الإسرائيلي في الجالية اليهودية، وخصوصاً المتبرعين لهم، من دون السماح للجمهوريين بتحقيق إنجاز حاسم ضد الرئيس الديمقراطي ستكون له أصداء مدمرة في انتخابات ٢٠١٦.

وأشارت الصحيفة إلى أنه برغم أن نتنياهو اكتوى بنار تدخله السافر ضد أوباما في انتخابات ٢٠١٢، فإنه ما يزال يواصل حملة التحريض ضد أوباما في الشأن الإيراني، فقد التقى أعضاء في الكونغرس، وهو يضغط من خلال شراكته مع الملياردير شلدون أدلسون على زعماء الجالية الذين يعتمدون على التبرعات من أجل العمل ضد الرئيس. وبذلك تحول نتنياهو، الذي هو سياسي أجنبي، إلى المحرض الأكبر للحزبين في آن معاً ضد الرئيس. ومن المنتظر أن يلقي نتنياهو خطاباً أمام الجالية اليهودية في الولايات المتحدة من خلال كاميرات وشاشات وضعت في الكنس اليهودية، وأن يطلب من اليهود تفضيل المصلحة الإسرائيلية على المصلحة الأميركية. وبذلك فإنه يتسبب بشرخ بينهم وبين الإدارة الأميركية.

وختمت الصحيفة قائلة:

إن نتنياهو يزعزع قبة الكابيتول من دون أن يأخذ في الاعتبار الانعكاسات المدمرة لهذه الحملة على العلاقات الإسرائيلية - الأميركية وعلى الجالية اليهودية. في المقابل فإن النشاط المضاد الذي تقوم به منظمات مثل جي - ستريت، وهي متواضعة وفقيرة، مؤيد للاتفاق بالتأكيد. لكن من المهم أن تعرف واشنطن أن إسرائيليين كثيرين يتحفظون من سلوك نتنياهو. ويجب أن نذكر مرة أخرى أن نتنياهو ليس إسرائيل.

وكانت تحليلات إسرائيلية عديدة أكدت أن حكومة نتنياهو تخوض حرباً غير مسبوقة ضد الاتفاق النووي من دون تفكير بالعواقب التي قد تترتب على ذلك فيما يتعلق بالعلاقات بينها وبين الولايات المتحدة.

وفي هذا الشأن كتب حيمي شاليف، محلل الشؤون الأميركية، مقالاً حادّاً في صحيفة «هآرتس» استهله بالقول: وفقاً للقاموس العسكري، فإن الحرب هي «التي تستخدم فيها الأطراف المتقاتلة قواتها ومواردها من أجل فرض إرادتها على الطرف الآخر أو منعه من فرض إرادته»، بما في ذلك الصراع غير المسلح. وجاء في البند الـ٤٠ من القانون الأساس للحكومة في فصل «إعلان الحرب»: «لا تشن الدولة حرباً إلا بقرار من الحكومة». وربما يتعين على المستشار القانوني للحكومة أن يبحث ما إذا كان هذا البند طُبق على المعركة السياسية التي بدأتها إسرائيل من أجل فرض إرادتها على إدارة أوباما في ما يتعلق بمسألة الاتفاق النووي مع إيران، والتي نتائجها ليست أقل دراماتيكية من حرب تقليدية.

وأضاف: قد يكون ما يحدث بمثابة الانفجار الكبير لما قد يسمى لاحقاً بحرب السنوات الست بين بنيامين نتنياهو وأوباما. لقد زجّت إسرائيل في هذه المعركة بقواتها الضاربة وخبرائها ومجموعات الضغط العاملة لحسابها، ولديها حليف قوي جداً متمثل في الحزب الجمهوري، ودخلت في خصام كبير مع إدارة أميركية ورئيس حازم، الفشل بالنسبة إليهما ليس خياراً.

ولم يعد مهماً ما إذا كان الاتفاق الموقع في فيينا اتفاقاً سيئاً كما تدعي إسرائيل، أم هو اتفاق عظيم كما تجهد الإدارة في تقديمه، ففي النهاية هذا هو الاتفاق وليس هناك غيره. وليس في إمكان إسرائيل الدخول في معركة من أجل إحباط الاتفاق فقط كي تثبت قوتها أو أنها على حق، أو بدافع من العجز مثل شخص يراهن على بيته بعد أن خسر كل ماله.

وبرأيه كان يتعين على الحكومة أن تجري نقاشاً تصل فيه إلى استنتاج أن الانتصار ممكن وأن إنجازاته تساوي الثمن الذي سيدفع. وإذا كانت لم تفعل ذلك، فإن هذا بمثابة مغامرة تستوجب في المستقبل لجنة تحقيق.

وقال هذا المحلل: يصف ناطقون أميركيون بدءاً من أوباما وكيري وحتى آخر الناطقين بلسان الإدارة، إلغاء الكونغرس للاتفاق بالكارثة: فالولايات المتحدة ستصبح معزولة، ونظام العقوبات سينهار، وإيران ستحتفل، وستقترب المنطقة بخطى عملاقة نحو مواجهة عسكرية مدمرة. حتى الآن امتنعت إسرائيل ومؤيدوها عن تقديم سيناريو بديل مقنع يثبت أنه بعد أن يلحق الكونغرس بالرئيس الهزيمة الكاملة التي تتمناها إسرائيل، فإن الولايات المتحدة ستزداد قوة، والصين وروسيا ستحنيان رأسيهما، وطهران ستخضع. وحتى عندنا يدركون أن هذا الأمر وهم. ومن الواضح من كلام أوباما وكيري أن الاتهامات ستوجّه ليس فقط إلى الجمهوريين الذين صوتوا ضد الاتفاق، بل أيضاً إلى إسرائيل و«مجموعات الضغط» كما أسماها أوباما. لقد قال كيري إن إسرائيل ستُتهم بعرقلة الاتفاق وإن عزلتها ستزداد، وهذه حقيقة بسيطة يجب أن تثير القلق، على الرغم من أن السفير الإسرائيلي السابق مايكل أورن يعتبرها تهديداً. لكن هناك من هم مقتنعون بأن العالم سيهلل لإسرائيل وللجمهوريين بعد نجاحهم في القضاء على اتفاق يثني عليه المجتمع الدولي بمن في ذلك السعودية.

ورأى المحلّل أنه قبل عقد من الزمن بذلت الجالية اليهودية جهداً كبيراً لدحض حجة ادعت بأن اللوبي المؤيد لإسرائيل هو الذي دفع أميركا إلى حرب العراق، على الرغم من أن الإدارة الأميركية في ذلك الحين برئاسة جورج بوش الابن لم تكن بحاجة إلى تشجيع للمضي إلى الحرب، وأن رئيس الحكومة أريئيل شارون بقي بعيداً عن الأضواء. أمّا هذه المرة فإن اللوبي مستعد لخوض أخطر معاركه علناً، في الوقت الذي يقف رئيس الحكومة بفخر على رأس المعسكر الذي يقود القوات.

وأكد أنه عندما ستبدأ المعركة ضد إسرائيل واللوبي المؤيد لها، لدوافع موضوعية وأخرى معادية للسامية، سيكون من الصعب على الجالية اليهودية خوضها، وستجد نفسها في خضم مواجهة داخلية صعبة وربما أيضاً في مواجهة بداية انقسام بين أغلبية قيادتها التي تسير وراء نتنياهو، وأغلبية مجتمعها التي ما تزال تحافظ على ولائها لأوباما.

وختم قائلاً: لقد حدثت مواجهات حادة في الماضي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لكن لم يسبق لها أن اقتربت من المعركة غير المسبوقة التي تنتظرنا. لقد قال بنجامين فرانكلين الأب المؤسس للولايات المتحدة إنه في وقت الحرب لا ندفع الأثمان، فالحساب يصل في نهايتها. وفي معركة مشكوك في دوافعها، وذات أهداف غير واضحة ونتائج غير مؤكدة حتى في حال الانتصار، فإن الثمن سيكون غالياً والحساب سيكون مؤلماً ومفاجئاً.

أوباما ونتنياهو: «الكيمياء» السالبة.

تحالف يميني شامل (من الائتلاف والمعارضة) لإحكام السيطرة على «لجنة تعيين القضاة»!

*الهدف: إحداث تغيير جوهري في الجهاز القضائي، وفي مقدمته «المحكمة العليا»، وتشكيلته ـ الشخصية، الفكرية، السياسية والاجتماعية ـ بما يخدم اليمين وأجنداته المختلفة! * العضو الجديد في هذه اللجنة، ممثل «إسرائيل بيتنا»: مَن لا يُنشد «هتكفا» (النشيد الوطني الإسرائيلي) لن يكون قاضيا في إسرائيل!*

«لجنة تعيين القضاة» في إسرائيل هي إحدى الجبهات الرئيسة في المعركة المتواصلة على صورة ما يسمى «الجهاز القضائي في إسرائيل»، أي السلطة القضائية، بما يشمل من محاكم مختلفة الدرجات والمستويات والصلاحيات في مقدمتها وعلى رأسها المحكمة العليا، وخاصة حينما تمارس مهامها القضائية بصفة «محكمة العدل العليا» (التي تبحث وتبتّ في كل ما يتصل بالقضايا الدستورية وما يدور في صلبها من حقوق وحريات أساسية)، وليس مجرد هيئة استئناف أخرى (وأخيرة) على ما يصدر من قرارات حكم قضائية عن ما دونها من محاكم.

ولأنها كذلك، فهي تشكل ميدانا أساسيا للتجاذبات المختلفة، السياسية ـ الحزبية والقضائية، عشية انتخاب أعضائها بعيد انتخاب هيئة جديدة للكنيست.

وهذا ما حصل هذه السنة، أيضا، كما حصل في السابق. فقد وجد حليفا الأمس خصما / عدوّا اليوم، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو (زعيم الليكود) وأفيغدور ليبرمان (زعيم «إسرائيل بيتنا») قاسما مشتركا جعلهما يضعان جانبا، ولو مؤقتا، جميع الخلافات السياسية ـ الحزبية ـ الائتلافية وغيرها والتحالف في مسألة عينية على غاية من الأهمية لكليهما معا ولكل منهما على حدة، وهي: موقع اليمين وقوته في «لجنة تعيين القضاة»، ومدى تأثيره على قراراتها، وذلك في سياق الحرب الشعواء التي تشنها أحزاب اليمين وتنظيماته قياداته المختلفة على الجهاز القضائي في إسرائيل، وفي مقدمته تحديدا «محكمة العدل العليا»، سعيا إلى تقليص صلاحياتها بالحدّ من قدرتها على إلغاء قوانين غير دستورية يسنها الكنيست والحدّ من قدرتها على توفير الحماية (ولو الجزئية والمنقوصة) للأقليات والفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع الإسرائيلي بما يضمن حقوقها وحرياتها الأساسية.

«لجنة تعيين القضاة» ـ مرجعيتها وتركيبتها

ثمة في اسم هذه اللجنة ما يحمل دلالة كثيفة على مدى أهميتها: «لجنة تعيين القضاة». فهي التي تنتخب القضاة في جميع المحاكم، في جميع الدرجات والمستويات، في جميع المجالات ومن جميع الأنواع، بما في ذلك تعيين رئيس المحكمة العليا أيضا. أما التعيين الرسمي للقضاة في مناصبهم ـ بعد انتخابهم من قبل هذه اللجنة ـ فيتم من قبل رئيس الدولة.

وتقوم هذه اللجنة بهذا الدور بتخويل صريح من «قانون أساس: القضاء»، الذي حدد تركيبتها الدقيقة كما حدد مهامها، وذلك بالنص التالي: في البند ٤ (أ): «يقوم رئيس الدولة بتعيين قاض، بناء على انتخاب لجنة تعيين القضاة». وفي البند ٤ (ب): «تتألف اللجنة من تسعة أعضاء، هم: رئيس المحكمة العليا، قاضيان من قضاة المحكمة ينتخبهما قضاة المحكمة العليا، وزير العدل ووزير آخر تعيّنه الحكومة، عضوا كنيست ينتخبهما الكنيست وممثلان عن نقابة المحامين ينتخبهما المجلس القطري للنقابة. ويترأس هذه اللجنة وزير العدل».

وعلى الرغم من أن تركيبة اللجنة، كما حددها القانون، توخت تقليص التأثيرات والضغوطات السياسية على عملية انتخاب القضاة في إسرائيل، إلا أن تطورات الواقع السياسي والخارطة الحزبية في البلاد، كما فرضتها قوى اليمين، وضع هذه التركيبة في عين العاصفة ورفعها إلى مصاف المسائل الوجودية تقريبا!

والواقع أن تركيبة اللجنة، كما حددها النص القانوني، استهدفت تحقيق غايتين مركزيتين: الأولى ـ ضمان أن يتمتع القضاة بمستوى مهني رفيع؛ والثانية ـ توفير غطاء من الشرعية الجماهيرية العامة على عملية انتخاب القضاة، من خلال ضمان تمثيل للسلطات الثلاث (التنفيذية / الحكومة، التشريعية / الكنيست والقضائية / المحاكم)، من جهة، إلى جانب ضمان التمثيل لكتل الائتلاف والمعارضة على قدم المساواة، من جهة أخرى.

وتقوم هذه التركيبة على فرضية أن عملية انتخاب القضاة (سواء تعيين قضاة جدد من خارج الجهاز أو ترقية قضاة في داخل الجهاز ـ من محكمة إلى أخرى أعلى) تحتاج إلى أدوات تقييم مهنية تتعلق بمدى ملاءمة الشخص المرشح لتولي كرسي القضاء، وهي أدوات تتوفر للعناصر المهنية (قضاة المحكمة العليا الثلاثة والمحاميان ممثلا نقابة المحامين).

وبعد استكمال الانتخابات لعضوية هذه اللجنة، أصبحت تركيبتها الجديدة للدورة الحالية على النحو التالي: وزيرة العدل أييلت شاكيد - رئيسة اللجنة، ووزير المالية موشي كحلون (ممثلا الحكومة)، عضوا الكنيست نوريت كورن وروبرت إيلاتوف (ممثلا الكنيست)، رئيسة المحكمة العليا القاضية مريام ناؤور، قاضيا المحكمة العليا إلياكيم روبنشطاين وسليم جبران (ممثلا الجهاز القضائي / المحكمة العليا)، المحامي خالد حسني زعبي والمحامية إيلانه ساكر (ممثلا نقابة المحامين).

صفقة نتنياهو – ليبرمان ... والهدف الأكبر!

الصفقة بين نتنياهو وليبرمان أتاحت لأحزاب اليمين في إسرائيل التكتل وضمان أن يكون ممثلا الكنيست في عضوية «لجنة تعيين القضاة» اثنين من أعضاء الكنيست من هذه الأحزاب، هما: نوريت كورن (ليكود) وروبرت إيلاتوف (إسرائيل بيتنا)، كما أظهرت نتائج التصويت السري في الكنيست يوم ٢٢ تموز الماضي.

وتمثل هذه النتيجة الإنجاز الأكبر والأبرز للائتلاف الحكومي الحالي منذ تشكيله. فقد درجت العادة، حتى الآن، على أن يختار الكنيست ممثلَيه في هذه اللجنة من خلال المحافظة على «التوازن» بحيث يكون أحدهما من كتل الائتلاف والآخر من كتل المعارضة. وهذا ما حصل الآن أيضا: فحزب «إسرائيل بيتنا» وكتلته يجلسان في المعارضة البرلمانية، خارج الائتلاف الحكومي! ومن خلال هذا التحالف بينهما، استطاع نتنياهو وليبرمان قطع الطريق على كتل المعارضة الأخرى (المعسكر الصهيوني، يش عتيد، ميرتس والقائمة المشتركة) بإجهاض مسعاها لإيصال ممثل عنها إلى عضوية «لجنة تعيين القضاة». وهكذا فشل عضوا الكنيست عوفر شيلح (يش عتيد) وأييلت نحمياس ـ فربين (المعسكر الصهيوني) اللذين كانا مرشحين عن كتل المعارضة الأخرى (عدا «إسرائيل بيتنا»)، مجتمعة!

يشار هنا إلى أن الكنيست انتخب أيضا ـ في الجلسة إياها يوم ٢٢ تموز الأخير ـ ممثليه لعضوية لجان انتخاب القضاة في المحاكم الدينية المختلفة، على النحو التالي: عضوا الكنيست يسرائيل آيخلر (يهدوت هتوراه) ورفيطال سويد (المعسكر الصهيوني) عضوين في لجنة تعيين القضاة في المحاكم الدينية اليهودية، أعضاء الكنيست أسامة سعدي (القائمة المشتركة)، عيساوي فريج (ميرتس) ويوآف بن تسور (شاس) أعضاء في لجنة تعيين القضاة الشرعيين (في المحاكم الشرعية الإسلامية)، عضوا الكنيست عبد الله أبو معروف (القائمة المشتركة) وحمد عمار (إسرائيل بيتنا) عضوين في لجنة تعيين القضاة المذهبيين (في المحاكم الدينية الدرزية).

لكن هذه الصفقة بين نتنياهو وليبرمان، كما ظهرت نتيجتها في هوية عضوي الكنيست اللذين سيمثلان الكنيست في «لجنة تعيين القضاة»، ليست ـ كما يبدو ـ سوى الخطوة العملية الأولى في تحالف يميني شامل وطويل المدى في هذه القضية يستهدف، كما ذكرنا، محاصرة «محكمة العدل العليا»، تحجيم قوتها وتقليص صلاحياتها. وقد عبر عدد كبير جدا من ممثلي اليمين وقادته عن هذا الهدف خلال السنوات الأخيرة، جهرا ودونما أي خجل أو وجل. وكان عضو الكنيست موطي يوجيف (البيت اليهودي بزعامة نفتالي بينيت) آخرهم وأكثرهم «جرأة» حينما قال، في أعقاب قرار «محكمة العدل العليا» الذي أمرت فيه بتنفيذ هدم المباني في مستوطنة بيت إيل الأسبوع الماضي: «آن الأوان لرفع ذراع جرافة على المحكمة العليا... نحن، كسلطة تشريعية، سنهتم بلجم السلطة القضائية في الدولة»!

أما الخطوة التالية في هذا التحالف فستكون، على الأرجح، تطبيق الخطة السابقة التي كان أعدها رئيس الائتلاف الحكومي في الكنيست السابق ووزير السياحة في الحكومة الحالية، ياريف ليفين (ليكود) والرامية إلى سن قانون جديد يقضي بتغيير تركيبة هذه اللجنة وتغيير موازين القوى فيها، بحيث يتم تقليص قوة (تمثيل) القضاة الممثلين عن المحكمة العليا مقابل زيادة قوة وتمثيل السياسيين وممثلي الأحزاب السياسية.

وكان ليفين قال في تفسير وتبرير مشروعه هذا: «التركيبة الحالية لهذه اللجنة تتيح لقضاة المحكمة العليا الثلاثة ولممثليّ نقابة المحامين تشكيل «جسم مانع» مقابل الأعضاء الأربعة الآخرين (وزيران وعضوا كنيست)، وهكذا يفرضون عليهم تعيينات غير مقبولة عليهم ومختلف حولها». وأضاف: «سنعمل على تغيير هذا الوضع، لأنه لا يمكن أن يستمر»!!

حرب معلنة على كل مختلف (عن اليمين)!

بانتخاب كورن وإيلاتوف ممثليّ الكنيست في هذه اللجنة، يصبح في مقدور رئيستها، وزيرة العدل أييلت شاكيد (البيت اليهودي)، تشكيل «جسم مانع» يحمل أجندة اليمين الواضحة في أداء اللجنة وقراراتها خلال الدورة الجديدة، بما يمكّنه من تحقيق أهدافه المعلنة، صراحة، وأهمها إفشال (فيتو) تعيين أي قاض «غير مرغوب فيه»، وخاصة لـ«محكمة العدل العليا»، من جهة، مقابل إتاحة عقد صفقات لتعيين قضاة «مقربين و/ أو «مرضيّ عنهم»، من جهة أخرى.

يشار في هذا الصدد إلى أن الكنيست أقرّ في العام ٢٠٠٨ تعديلا لقانون المحاكم يقضي بأن انتخاب قاض للمحكمة العليا يحتاج إلى أغلبية سبعة من بين أعضاء «لجنة تعيين القضاة» التسعة، بينما أبقى على أغلبية خمسة أعضاء المطلوبة لانتخاب قاض في أية محكمة أخرى. ويعني هذا التعديل أن الأغلبية السياسية الائتلافية تستطيع (من خلال ممثليها الوزيرين وعضوي الكنيست) إجهاض تعيين أي قاض لا يروق لها.

وهذا، بالضبط، ما أعلنه العضو الجديد في هذه اللجنة عضو الكنيست روبرت إيلاتوف (إسرائيل بيتنا)، أحد المندوبين عن الكنيست، بالقول إن «مَن لا يَنشد النشيد الوطني (الإسرائيلي ـ هتكفا) فلن يكون قاضيا في دولة إسرائيل»!!

وقال إيلاتوف، في مقابلة إذاعية مع راديو الجيش الإسرائيلي (غالي تساهل) يوم ٢٣ تموز الأخير، أي غداة انتخابه لعضوية اللجنة: «من جهتي، القاضي الذي لا يريد إنشاد هتكفا لا يمكن أن يكون قاضيا في دولة إسرائيل، دولة القومية اليهودية»! وأوضح إيلاتوف، في المقابلة ذاتها، أنه «سيتشاور مع زعيم حزبه، ليبرمان، حول كل تعيين جديد يُعرض على اللجنة»!

وفي كلامه هذا، يشير إيلاتوف، رئيس كتلة «إسرائيل بيتنا» البرلمانية (وهو أوزبكيّ الأصل هاجر إلى إسرائيل في العام ١٩٨٥)، إلى القاضي العربي في المحكمة العليا الإسرائيلية، القاضي سليم جبران، الذي ركزت عليه الكاميرات وهو يقف صامتا خلال حفل تنصيب رئيس المحكمة العليا السابق، آشير غرونيس، في شباط ٢٠١٢، بينما كان الآخرون جميعا ينشدون «هتكفا»، وهو ما استغلته أوساط اليمين في إسرائيل لإثارة ضجة واسعة وشن حملة استهدفت القاضي جبران نفسه، شخصيا، والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل عموما.

واعتبر وزير الدفاع، موشيه يعلون، تصريحات إيلاتوف هذه حول إلزامية إنشاد هتكفا شرطاً لتولي كرسي القضاء في إسرائيل (!) «تحريضا متعمدا ضد قطاع واسع من المواطنين ويمسّ بالنسيج الاجتماعي في دولة إسرائيل». وقال يعلون إنه «إذا ما حُرم أي عربي أو ابن أقلية أخرى من إشغال منصب قضائي لمجرد إنه لا ينشد هتكفا، فسيكون هذا بمثابة إفلاس قيمي وأخلاقي نهائي»!!

ورد إيلاتوف على تعقيب يعلون هذا فشن عليه هجوما شخصيا حادا قال فيه، ضمن ما قاله: «يبدو أن يعلون لا يفهم معاني الدولة اليهودية الديمقراطية»!!

وفي تعقيب آخر على تصريحات إيلاتوف هذه، كتب المؤرخ تشيلو روزنبرغ مقالا في موقع «نيوز ١» العبري قال في نهايته: «أقترح على إيلاتوف تطبيق شرطه هذا على آخرين أيضا. ومنهم، مثلا، لاعبو كرة القدم في منتخب إسرائيل الوطني، ممثلو الدولة في بعثات ووفود رسمية مختلفة إلى خارج البلاد، إذ ثمة لدي شك كبير في أن كثيرين من هؤلاء لن يستطيعوا تلبية هذا الشرط.... فليجرِ عضو الكنيست المحترم اختبارا بين كثيرين جدا ممن يدعي تمثيلهم (المهاجرون إلى إسرائيل، من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وغيرها) كي يتأكد بنفسه أنهم لا يعرفون كلمات النشيد ولا يفقهون معانيه، ورغم ذلك فهم مواطنون جديرون ويتمتعون بجميع الحقوق والامتيازات... إنه أمر مخجل، مهين ومقرف، لكن هذا هو الموجود»!!

حكومة نتنياهو تجتاز الدورة الصيفية للكنيست وتستعد لشتوية أزمات!

*الائتلاف الهش بقيادة نتنياهو تنقذه معارضة ليست متجانسة *كتلة «يسرائيل بيتينو» تشكل حزام أمان من المعارضة لكل القوانين العنصرية واليمينية *حكومة نتنياهو ستعبر عقبة الموازنة العامة في مطلع الدورة الشتوية لتنتقل لمرحلة الأزمات المنهكة *من الصعب على نتنياهو عبور الدورة الشتوية بسهولة من دون توسيع قاعدة الائتلاف ويبدو أن فرصه ليست قوية في الظرف الراهن*

كتب برهوم جرايسي:

اختتم الكنيست في الأسبوع الماضي دورته الصيفية، وهي الدورة البرلمانية الأولى بعد الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في منتصف آذار الماضي. وكان من الطبيعي أن ينجح نتنياهو في انهاء الدورة الصيفية من دون أزمة حكومية، في ائتلاف لم يمر عليه ١١ أسبوعا حتى انتهاء الدورة. إلا أن هذه الحكومة تنتظرها عواصف تهدد ثباتها، رغم أن اليمين المتطرف يثبت أقدامه أكثر في الحلبة السياسية وفي الشارع الإسرائيلي ككل. وفي المقابل فإن اليسار الصهيوني المتمثل بحركة ميرتس، بات يبحث عن خشبة إنقاذ تضمن بقاءه في الكنيست في الانتخابات البرلمانية المقبلة، التي قد تفاجئ في موعدها المبكر في حال لم تصمد الحكومة أمام العواصف المتوقعة.

وقد أنهت الحكومة الدورة الصيفية بعد أن أنجزت ثلاثة قوانين مركزية في برنامجها، اثنان منهم جرت صياغتهما في الدورة السابقة، على يد وزيرة العدل تسيبي ليفني، وهما: قانون تشديد العقوبات على تهمة إلقاء الحجارة إلى حد ٢٠ عاما، وقانون الاطعام القسري للأسرى المضربين عن الطعام، رغم المعارضة الواسعة لهذا القانون خاصة من نقابة الأطباء الإسرائيلية العامة لما فيه من خرق لحقوق الإنسان وحقوق الأسرى.

أما القانون الثالث فهو ما يسمى بـ «القانون النرويجي»، الذي يتيح لكل وزير في الحكومة أن يستقيل من عضويته في البرلمان طالما هو وزير، ويظل من حقه أن يعود إلى عضوية البرلمان في حال استقال أو أقيل من منصبه الوزاري خلال الدورة البرلمانية، مقابل خروج عضو البرلمان الذي دخل مكانه. والصيغة الإسرائيلية الجديدة هي صيغة جزئية، بحيث تسمح لكل كتلة برلمانية عدد نوابها حتى ١٢ نائبا، باستبدال وزير أو نائب وزير واحد، ما يعني أن القانون لن يسري على كتلة الليكود.

ومن شأن هذا القانون الذي سيدخل حيز التنفيذ كما يبدو مع بدء الدورة الشتوية في منتصف شهر تشرين الأول المقبل أو حتى قبلها، أن يمنح الائتلاف الحاكم أربعة نواب جدد سيكونون متفرغين أكثر لعمل الهيئة العامة في مواجهة المعارضة.

وكما هو معروف ترتكز حكومة نتنياهو على ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، ما يجعلها أمام تهديد دائم في الكنيست، وخاصة في العمل الجاري مثل تمرير قوانين لا ترغب بها الحكومة، خاصة قوانين ذات طابع اقتصادي اجتماعي. ولا يلوح في الأفق أي سيناريو يسمح لنتنياهو بتوسيع قاعدة ائتلافه الحاكم، فأمامه ثلاث كتل برلمانية مرشحة للانضمام، ولكن ضم كل واحدة منها على انفراد يواجه عقبات وعراقيل، منها ما سيضطر نتنياهو إلى إجراء تشكيل حكومة جديدة كليا.

والكتلة الأقرب سياسيا للائتلاف الحاكم هي «يسرائيل بيتينو» بزعامة المتطرف أفيغدور ليبرمان، إلا أن الأخير بخلاف حاد مع كتلتي المتدينين المتزمتين «الحريديم»، ويصر على تجنيد شبانهما في جيش الاحتلال، وحجب ميزانيات ضخمة جدا تتلقاها مؤسسات «الحريديم» وتشكل عبئا على الموازنة العامة. ولكن هذا لا يعني مبدئية زائدة لدى ليبرمان، وإنما يريد بذلك كسب جمهور ليس قليلا بين اليمين المتشدد، الذي يعتبر المتزمتين وأحزابهم ابتزازيين يحصلون على ميزانيات لا يستحقونها كثمن لدعمهم الحكومات الإسرائيلية. ويعتقد ليبرمان أنه بهذا سيعيد لنفسه قسما من القوة البرلمانية التي خسرها في الانتخابات الأخيرة.

في المقابل، فإن انضمام كتلة المعارضة الأكبر «المعسكر الصهيوني»، التي تضم حزب «العمل» بزعامة إسحاق هيرتسوغ، وحزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني، يتطلب تغييرا شاملا في الحكومة، قد يؤدي إلى خروج كتلة المستوطنين «البيت اليهودي» من الحكومة، وهذا ما لا يريده نتنياهو، ولكن حتى لو تم أمر كهذا فإن هذه ستكون حكومة قلاقل وصدام دائم بين مركباتها.

أما بالنسبة لكتلة «يوجد مستقبل»، فإن المتدينين المتزمتين يرفضون انضمامها نظرا لموقف الكتلة من ميزانيات المتزمتين، ولكن أيضا حزب «يوجد مستقبل» يتخوف من انضمام كهذا لحكومة تضم المتزمتين لأن هذا سيعني زوال الكتلة تقريبا في الانتخابات المقبلة.

غير أن هذه الاحتمالات مبنية على الوضع الراهن، بمعنى في حال نشوء ظروف أخرى، مثل قلاقل أو تصعيد عسكري أو ما شابه، فمن شأن ظروف كهذه أن تكون ذريعة لكل واحدة من هذه الكتل أو الحكومة لتبرر أمام جمهور ناخبيها خطوة الانضمام الى حكومة نتنياهو.

ونجح نتنياهو في إنهاء الدورة الصيفية من دون أن يسجل خسائر كبيرة، وهذا طبيعي لائتلاف لم يمر على تشكيله رسميا ١١ أسبوعا، فهو بائتلافه الهش يرتكز في القوانين السياسية والعنصرية على كتلة المعارضة «يسرائيل بيتينو» التي تضمن له أغلبية أكبر من أغلبية الائتلاف القائم.

وعلى أساس الارتكاز على حزب «يسرائيل بيتينو» نجح نتنياهو، كما ذكر سابقا، في اقرار قانونين عنصريين، الأول تشديد العقوبات على من يتهم بإلقاء الحجارة نحو جيش الاحتلال والقوات الأمنية، لتتراوح من ٥ إلى ٢٠ عاما. والقانون الثاني هو الاطعام القسري للأسرى المضربين عن الطعام، وفي القانونين نجحت حكومة نتنياهو في اختراق المعارضة عدا الدعم المباشر من «يسرائيل بيتينو»، فقد حصلت في قانون الحجارة على دعم من نواب «المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل».

ولن تكون هناك مشكلة أغلبية لحكومة نتنياهو في أي قانون عنصري تطرحه مباشرة أو تدعمه إن كان الاقتراح من أحد نواب الائتلاف أو المعارضة، لأن «يسرائيل بيتينو» ستقدم الدعم المطلق لقوانين كهذه.

العقبات المستقبلية

برغم هذا، فإن نتنياهو يعرف أنه مقبل على دورة شتوية عاصفة، وسيكون من الصعب عليه انهاء الدورة الشتوية، التي ستستمر من منتصف تشرين الأول المقبل إلى نهاية آذار من العام المقبل ٢٠١٦، من دون توسيع قاعدة الائتلاف. والجهد الأكبر الذي ستبذله الحكومة في المرحلة المقبلة، يصب في عملية إقرار الموازنة العامة للعامين الجاري ٢٠١٥ والمقبل ٢٠١٦، وسيعقد الكنيست في مطلع أيلول جلسة استثنائية لإقرار الموازنة العامة بالقراءة الأولى، والسماح للجان الكنيست بعقد جلسات بحث خلال ما تبقى من العطلة الصيفية، على أن تبدأ مداولات القراءة الثانية بعد شهر من افتتاح الدورة الشتوية في منتصف تشرين الأول.

وخلافا للتوقعات التي تنشر في وسائل الإعلام، فإن الحكومة تضمن لنفسها أغلبية لإقرار الموازنة العامة رغم هشاشة القاعدة الائتلافية، لأن هذه الموازنة ستكون بموجب اتفاقيات الائتلاف المبرمة بين حزب «الليكود» وكتل الائتلاف.

لكن بعد الانتهاء من الموازنة العامة، سيبدأ الكنيست عمله التشريعي العام، وهنا ستبدأ لعبة شد الحبل بين المعارضة والائتلاف بوتيرة أقوى، عما كان في الدورة الصيفية. وفي تلك المرحلة وكما علمت التجربة ستبدأ في الظهور الخلافات الداخلية بين مركبات الائتلاف، فالتناقضات بين أطراف الائتلاف ليست سهلة، خاصة في موضوعين مركزيين: سلسلة قوانين تتعلق بعلاقة الدين بالدولة، ومسعى كتلتي «الحريديم» إلى ضمان قيود دينية أشد في موضوع «الحلال»، ومكانة المؤسسة الدينية العليا. وثانيا، محاولة نتنياهو تقويض جهاز القضاء من خلال قانون يحد من صلاحيات المحكمة العليا في نقض قوانين.

وفي كلا الموضوعين، تقف كتلة «كولانو» بزعامة موشيه كحلون بموقف مناقض لكتل الائتلاف الأربع الباقية، إذ أن «كولانو» يمثل موقف اليمين الأيديولوجي القديم، الذي يسعى للحفاظ على «أسس الدولة التقليدية»، مثل استقلالية جهاز القضاء، وابقاء حيز حركة للعلمانيين والتيار الديني الليبرالي.

وإذا اعتمدنا على تجارب الماضي، وفي حال لم ينجح نتنياهو في توسيع قاعدة حكومته الائتلافية، فإنه سينهي الدورة الشتوية بتعب، وظهور شرخ واضح في الائتلاف الحكومي، الذي سيبدأ في حينه بالاستعداد لإقرار موازنة العام ٢٠١٧ إن لم يكن لعامين، وهنا ستتأجج الخلافات في الائتلاف أكثر، وعلى أساس هذا السيناريو تكثر التوقعات بأن حكومة نتنياهو الحالية، وفي حال بقيت على شكلها الحالي، من الصعب عليها أن تنهي العام المقبل ٢٠١٦.

معارضة ليست موحدة

إن هشاشة الائتلاف وحدها لا تكفي لسقوط حكومة، فالمطلوب للأمر معارضة قوية موحدة، وهذا ما هو غير موجود في المعارضة القائمة التي تتشكل من خمس كتل برلمانية، ولكن لكل كتلة أجندتها، وقد كثرت التناقضات بينها في الدورة الصيفية المنتهية.

فقد كان من المفترض أن يكون حال الائتلاف الهش فرصة لما يسمى بـ «الوسط» و«اليسار الصهيوني»، ليعزز قوته في صفوف المعارضة، إلا أن ما هو ظاهر يشكل العكس تماما، فحزب «العمل» المنخرط في «المعسكر الصهيوني»، ظهر في أكثر من حالة متماثلا مع سياسة الحكومة، خاصة في الموقف من الاتفاق الدولي مع إيران، الأمر الذي عرّض الحزب وزعيمه هيرتسوغ إلى انتقادات حادة جدا في وسائل الإعلام. كذلك فإن كتلة «يوجد مستقبل»، ورغم صعوبة انضمامها إلى حكومة نتنياهو، ما تزال تميل نحو اليمين ومسايرته، فهذه الكتلة أصلا تعد يمينية، بموجب نهجها في حكومة نتنياهو السابقة.

وبالنسبة لكتلة «يسرائيل بيتينو» فهي تلعب دور الاحتياط اليميني للائتلاف الحاكم كما ورد هنا، ما يضمن حزام أمان في عدة قضايا للحكومة.

وبالإمكان القول إن كتلة ميرتس اليسارية الصهيونية قد تكون الأقرب لشكل معارضة القائمة المشتركة، القائمة الوحدوية للفلسطينيين في إسرائيل، لكن ميرتس باتت قلقه أكثر من ذي قبل على مصيرها، كحركة سياسية تخوض الانتخابات بشكل مستقل. ويتخوف قادة ميرتس من أن يكون من الصعب عليهم تجاوز نسبة الحسم الجديدة ٣٫٢٥٪ في الانتخابات المقبلة.

ويزداد قلق ميرتس من احتمال أن تكون الانتخابات البرلمانية مداهمة، وفي وقت مبكر أكثر من التوقعات، ولهذا بموجب تقارير صحافية، بدأت الحركة تدرس شكل خوضها الانتخابات المقبلة، إذ يهددها تحالف «المعسكر الصهيوني» في حال استمراره بالشكل القائم اليوم، بمعنى تحالف حزب «العمل» وحزب «الحركة» بزعامة ليفني.

وتعلو أصوات في حركة ميرتس تطالب بالشروع في مفاوضات مع حزب «العمل» للانضمام إلى «المعسكر الصهيوني»، بهدف تجاوز نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة. ولكن حتى الآن ليس واضحا مصير «المعسكر الصهيوني»، فحزب «العمل» تحالف مع حزب «الحركة» الذي لا وجود له على الأرض وإنما برلمانيا، لذا سيكون هذا السؤال مطروحا في حزب «العمل». من جهة ثانية، فإن ضم ميرتس إلى «المعسكر الصهيوني» قد يواجه معارضة جيوب في «العمل» تميل لمغازلة سياسة اليمين.

أمام وضع كهذا، فإن ميرتس لا ترفض التفكير في اتجاهات أخرى، وإبرام تحالفات مع قوائم انتخابية لا تعبر نسبة الحسم، مثل الخضر وأنصار تشريع «الماريحوانا» وغيرهما.

تحليلات: تساهل حكومة إسرائيل مع الإرهابيين اليهود أدى إلى الاعتداء البشع في دوما!

نشيطو اليمين الذين لا يؤيدون مثل هذه الاعتداءات الإرهابية يرفضون التعاون مع أجهزة الأمن

تدل معظم المؤشرات التي توفرّت حتى ساعة إعداد هذا التقرير (أمس الاثنين) على أن الحكومة الإسرائيلية لن تغيّر من تعاملها مع الجماعات اليهودية اليمينية المتطرفة الإرهابية التي نفذت الاعتداء في قرية دوما الفلسطينية، ليلة الخميس – الجمعة الماضية، والذي أدى إلى استشهاد الطفل الرضيع علي دوابشة حرقا، وإلى إصابة والديه وشقيقه الطفل بجروح حرجة.

وبرغم التصريحات التي أطلقها المسؤولون الإسرائيليون في أعقاب هذا الاعتداء، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ورئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، ونددوا فيها بالاعتداء الإرهابي وأكدوا على وجود إرهاب يهودي، إلا أن التعامل مع هذه الجريمة يؤكد أن إسرائيل لن تغيّر سياستها تجاه هذا الإرهاب المنفلت ضد الفلسطينيين منذ عدة سنين.

وبعد زيارته لشقيق الرضيع علي دوابشة، أحمد، الذي يرقد مع والدته في مستشفى «شيبا» قرب تل أبيب، يوم الجمعة الماضي، قال نتنياهو للصحافيين «نشعر بصدمة عميقة إزاء هذا العمل وندينه بأشد التعابير، وتعتبره إسرائيل حكومة ومواطنين جريمة إرهابية. إن الإرهاب هو إرهاب ويجب مكافحته أياً كان منطلقه، وسوف نلقي القبض على هؤلاء القتلة ونستخدم كافة الوسائل المتوفرة لدينا لتقديمهم للعدالة كي تأخذ مجراها».

وأضاف نتنياهو أنه تحدث مع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، وأنه «أكد له أن لدينا التزاماً مشتركاً بمحاربة الإرهاب وضمان التعايش بين الشعبيْن. ونقوم بمجهود متواصل على هذا الصعيد ويجدر بجميع الإسرائيليين والفلسطينيين أن يحشدوا طاقاتهم من باب ضبط النفس والالتزام والحزم».

لكن هذا الكلام سرعان ما ذهب أدراج الرياح، أول من أمس الأحد، عندما عاد نتنياهو إلى التحريض ضد الفلسطينيين.

وقال في مستهل اجتماع حكومته الأسبوعي «نحن ندين ونستنكر هؤلاء القتلة ونلاحقهم، بينما جيراننا يطلقون أسماء قتلة أطفالنا على الميادين – ولا يمكن التغطية على هذا الفرق ولا يمكن إخفاءه».

هذا التغيير في لهجة نتنياهو خلال ٤٨ ساعة لا مبرر له سوى أن اليمين الإسرائيلي، ليس ذلك اليمين الإرهابي المتمثل بجماعات «شبيبة التلال» و«تدفيع (جباية) الثمن»، وإنما اليمين السياسي في الكنيست والذي تتألف منه الحكومة، تحفظ من أقوال نتنياهو. وفي نهاية المطاف، فإن نتنياهو لا يهتم بشيء سوى كسب تأييد اليمين.

وتدل على الأجواء في صفوف اليمين الإسرائيلي، التعليقات في المواقع الالكترونية والشبكات الاجتماعية. وقالت تقارير إعلامية إسرائيلية إن نتنياهو وريفلين يتلقيان رسائل تهديد عبر الانترنت، بسبب تصريحاتهما في أعقاب الاعتداء الإرهابي في دوما والتنديد بمنفذيه.

وبعد أن ندد ريفلين بشدة بالاعتداء، كتب في مقال نشره في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، الأحد، أنه «يفوق شعوري بالألم شعوري بالخجل، ألم على قتل رضيع صغير، ألم على أن أبناء شعبي قد اختاروا طريق الإرهاب وفقدوا إنسانيتهم».

ورافقت التهديدات لريفلين تناقل صورة له في شبكة الانترنت وهو يعتمر حطة فلسطينية، وكتابة عبارة «أصبحت عربيا»، وهذا الأمر بالمفاهيم الإسرائيلية، وخصوصا اليمينية، يعتبر تنديدا بأقوال ريفلين.

ولم تنحصر الانتقادات لنتنياهو وريفلين في الانترنت وربما بأسماء مستعارة، وإنما سعى وزراء وأعضاء كنيست من الائتلاف إلى تذكير نتنياهو بسياسة اليمين ونهجه.

وقالت وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية، ميري ريغف، للقناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، مساء السبت الفائت، إنه «يتوجّب على حكومة إسرائيل دعم الاستيطان وبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية»، معتبرة أن الاعتداء الإرهابي في دوما «ليس إلا حالة شاذة».

وأضافت أن «إسرائيل أدانت العمل الإرهابي والجيش الإسرائيلي يتعامل مع الفلسطيني والمستوطن بصورة متساوية، في الوقت الذي تدعم السلطة الفلسطينية منفّذي العمليات وتدعم عائلاتهم».

وحاول عضو الكنيست ينون ميغال، من حزب «البيت اليهودي»، تبرير الاعتداء الإرهابي وأنه جاء ردا على قتل مستوطن بأيدي فلسطينيين قبل شهر.

«أعشاب سائبة» وليسوا إرهابيين!

ظهرت اعتداءات «تدفيع الثمن» لأول مرة من خلال كتابة هذه العبارة على جدران الأماكن التي نفذ فيها شبان يهود متطرفون جرائمهم في العام ٢٠٠٨ وفقا للمصادر الإسرائيلية، رغم أن اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين بدأت منذ بدء الاستيطان بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧.

وخلال السنوات القليلة الماضية، عندما بدأت هذه الجماعات اليهودية الإرهابية بإحراق مساجد وكنائس وبيوت، تعالت أصوات في جهاز الأمن الإسرائيلي تطالب بالتعامل مع هذه الجماعات على أنها منظمة إرهابية، بمعنى اتخاذ إجراءات ضد نشطائها لتقييد حركتهم وتسمح بملاحقتهم. لكن الحكومة الإسرائيلية رفضت تعريفهم كمنظمة إرهابية، واعتبرتهم «أعشابا سائبة».

وأشار المحلل العسكري في «يديعوت أحرونوت»، أليكس فيشمان، الأحد، إلى أنه «عندما يمارس الشاباك كل قوته، نرى أنه يحل ألغازا بسرعة البرق» في إشارة إلى القبض على منفذي عمليات فلسطينيين بشكل سريع.

وأشار فيشمان إلى تقاعس الشاباك في القبض على إرهابيين يهود. وكتب أن «الحديث لا يدور عن شاباك آخر، وإنما عن سياسة أخرى». وبرأيه عندما يدور الحديث عن فلسطينيين، يقومون 'بتغطية أساسية' وهو مصطلح أمني يعني جمع معلومات استخباراتية عن المدارس، وعن المساجد وعن بلدات بأكملها. لكن عندما يدور الحديث عن الوسط اليهودي، فإن الشاباك لا يريد التجسس على اليهود، والحكومة لا تحلم بالمصادقة له على 'تغطية أساسية' على ييشيفوت (معاهد دينية يهودية)، وحاخامين، ومؤسسات دينية وثقافية، ومجالس إقليمية، وهي تغطية بإمكانها إحباط أنشطة معادية.

يشار إلى أن الهدف المعلن لجرائم «تدفيع الثمن» هو الانتقام من الفلسطينيين على خطوة تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضد المستوطنات من أجل إحراج الحكومة الإسرائيلية. ووفقا لفيشمان، فإن التقديرات هي أن الاعتداء الإرهابي في دوما جاء ردا على هدم البنايتين في مستوطنة «بيت إيل» قبل الاعتداء بيوم واحد.

وكتب فيشمان أن «تغطية استخباراتية واسعة في الوسط اليهودي (بين المستوطنين) ربما كان بإمكانها توفير إنذار». وأردف أنه قبل شهور طويلة أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، عن جماعة «شبيبة التلال» أنها «تنظيم محظور»، لكن التعامل مع نشطائها يجري بتسامح وتساهل.

من جانبه، دعا المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هارئيل، إلى عدم أخذ تنديد قادة إسرائيل وقادة المستوطنين بالاعتداء في دوما والتعبير عن صدمتهم بجدية، «لأن التسامح الذي أظهرته الدولة على مدار سنين تجاه عنف اليمين المتطرف، والذي برز أيضا في بيت إيل الأسبوع الماضي، حيث لم يبق أحد من الذي هاجموا أفراد الشرطة قيد الاعتقال، هو الذي يسمح بتنفيذ جرائم كراهية قاتلة كالتي وقعت في دوما. وثمة ثمن لليد اللينة».

وأضاف هارئيل أن «النضال السياسي، حتى لو جرى ضد تنفيذ أمر محكمة، هو جزء من الخطاب الشرعي. لكن عندما توافق القيادة المنتخبة للمستوطنات بصمت على أعمال شغب للمستوطنين الشبان، وفيما وزراء وأعضاء كنيست يتنافسون في التهجمات على المحكمة العليا ووزير الدفاع، فإنه من الصعب التعامل مع القتل في دوما على أنه مثل رعد في يوم صاف، حتى لو عارضت الغالبية العظمى من المستوطنين أفعال قلة بينهم».

ورجح هارئيل أن يتم القبض على مرتكبي الاعتداء في دوما، لكنه أشار إلى وجود صعوبة قانونية «في ترجمة الأدلة التي بحوزة الشرطة والشاباك إلى لائحة اتهام تصمد أمام المحكمة». وأضاف أن السبب يعود إلى عدم استخدام أساليب تحقيق صارمة ضد المشتبهين اليهود.

وأضاف هارئيل أنه «في جميع الأحوال، الحرب ضد المخربين اليهود لا يمكنها أن تختصر بخطوات تنفذها أذرع الأمن. فهذه سلسلة طويلة ينبغي أن تبدأ بتنصل حازم من جانب حاخامين وسياسيين في اليمين وأن تنتهي بقبضة شديدة في المحاكم، التي تميل إلى إظهار تفهم بالغ لظروف المتعصبين اليهود».

من ناحية أخرى أكدت تقارير صحافية متطابقة أن الاعتداء الإرهابي في دوما لم يفاجئ جهاز الأمن الإسرائيلي، إذ يلاحظ الشاباك والشرطة انتهاج الإرهابيين اليهود نشاطا معينا، منذ سنتين، يتمثل بمحاولات إضرام النار في بيوت فلسطينيين في ساعات الفجر من أجل إحراق البيوت وسكانها.

ووقعت أول محاولة إحراق بيت في تشرين الثاني ٢٠١٣ في قرية سنجل. عندها جرى إحراق بيت وكتابة شعارات. ولحسن الحظ أن الأم في هذا البيت استيقظت مبكرا من أجل إرضاع ابنها وشاهدت بداية الحريق وأنقذت عائلتها التي خرجت من البيت بسرعة.

بعد ذلك أضرم المستوطنون النار في بيتين في جنوب جبل الخليل وبلدة حوارة، في العام ٢٠١٤، ولحسن الحظ لم يُصب أحد من سكان البيتين بأذى.

ولم تقدم السلطات الإسرائيلية في هذه الأحداث الثلاثة لوائح اتهام ضد أحد. وفي أعقاب إحراق البيت في جنوب جبل الخليل، جرى اعتقال ثلاثة مشتبهين، لكن سرعان ما أفرج عنهم وأبعدوا لفترة قصيرة عن الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ويعتبر جهاز الأمن الإسرائيلي أن إقدام المستوطنين الإرهابيين على إحراق بيوت فلسطينية على سكانها خطوة متطورة لإحراق مساجد وكنائس نفذها إرهابيون يهود.

وقُدمت لائحة اتهام، يوم الخميس الماضي، ضد ناشط يميني متطرف يدعى موشيه أورباخ، عُثرت بحوزته على كراسة يُتهم بكتابتها وتتضمن تفاصيل حول سبل تنفيذ اعتداءات إرهابية معروفة باسم «تدفيع الثمن».

وكُتب في هذه الكراسة أنه «أحيانا نسأم إلحاق أضرار بأملاك ونريد توجيه ضربة توضح للملاعين أنه إذا أردنا (فعل شيء) يمكننا ذلك... وببساطة نحن نريد إحراق البيت على سكانه... لكن محاولة القتل هذه هي أكثر خطورة بالنسبة للصهاينة».

ونصح باستخدام زجاجة حارقة من أجل إحراق منزل، مثلما حدث لدى حرق منزل عائلة دوابشة، وإحراق إطارات مطاطية من أجل منع سكان البيت من الخروج منه.

وبرغم أن التقديرات لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية تشير إلى أن الاعتداء الإرهابي في دوما نفذته «خلية لديها خبرة»، أي أنها نفذت عمليات مشابهة في الماضي أو تدرب أفرادها ووُجهوا من طرف أشخاص نفذوا مثل هذه الاعتداءات، إلا أن هذه الأجهزة ادعت أنها لا تملك طرف خيط يقود إلى الإرهابيين.

على ضوء ذلك، وفقا لـ«هآرتس»، يسعى الشاباك والشرطة إلى الاعتماد على تعاون جهات في اليمين المتطرف معهما. لكن الصحيفة شددت على أنه حتى أولئك في اليمين الذين لا يؤيدون مثل هذه الاعتداءات الإرهابية، يرفضون التعاون مع أجهزة الأمن.

الطريق إلى دوما. (إ.ب.أ)

إعـداد: برهوم جرايسي

دعوات متجدّدة لرفع جيل التقاعد بسبب ارتفاع معدل الأعمار!

*** بنك إسرائيل ومؤسسة الضمان الاجتماعي يطالبان برفع جيل التقاعد *وزارة المالية تتوقع ارتفاع عجز مؤسسة الضمان السنوي إلى ٨ر٣٪ من جرّاء ارتفاع معدل الأعمار المستمر والزيادة السكانية ***

عادت في الأيام الأخيرة إلى مقدمة الجدل الاقتصادي الاجتماعي المطالبات برفع جيل التقاعد في إسرائيل، الذي هو حاليا ٦٢ عاما للنساء و٦٧ عاما للرجال، بسبب استمرار ارتفاع معدل الأعمار، ما سيزيد العبء المالي على مؤسسة الضمان الاجتماعي (مؤسسة التأمين الوطني) في السنوات المقبلة.

وتصدر هذه الدعوات على الرغم من صعوبة أن يجد المتقدمون في السن أماكن عمل تقبل باستيعابهم، عدا عن أن هذه الشريحة هي الأكثر عرضة للفصل من العمل في القطاع الخاص.

فقد دعت محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ إلى رفع جيل التقاعد في إسرائيل، وقالت إن هذا إجراء ضروري تحتمه الظروف القائمة، والسيناريوهات المتوقعة. وقالت فلوغ إن رفع جيل التقاعد بالإمكان أن يكون تدريجيا، وبموازاة ذلك يجب ضمان أماكن عمل ملائمة للمتقدمين في السن، إلى حين يكون الشخص مستحقا لمخصصات الشيخوخة وللراتب التقاعدي.

وتسعى وزارة المالية، ومعها بنك إسرائيل، منذ سنوات طوال، إلى رفع جيل التقاعد، خاصة للنساء من ٦٢ عاما اليوم إلى ٦٤ عاما، وللرجال من ٦٧ عاما إلى ٦٨ عاما، وهناك من يطالب برفعه إلى ٧٠ عاما، نظرا لاستمرار ارتفاع معدل الأعمار في إسرائيل. وهذا يعني أن إسرائيل تسعى ليكون فيها أعلى سن تقاعد، فحتى الآن النرويج وحدها فيها سن التقاعد ٦٧ عاما، بينما في الولايات المتحدة الأميركية ٦٦ عاما، وألمانيا ٦٥ عاما وسويسرا ٦٥ عاما للرجال و٦٤ عاما للنساء، بينما اليونان لديها جيل التقاعد كما كان في إسرائيل على مر عقود وهو ٦٥ عاما للرجال و٦٠ عاما للنساء، وفي اليابان ٦٠ عاما للجنسين، أما معدل التقاعد في دول منظمة OECD فهو ٦٤ر٤ عام للرجال و٦٣ عاما للنساء.

والهدف هو إبعاد المتقاعدين عن مخصصات الشيخوخة التي يحصل عليها المسنون من مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية، عدا رواتب التقاعد، لأن فرص العمل في هذا الجيل المتقدم شبه معدومة، وفق سلسلة من التقارير التي تؤكد أن العاطلين عن العمل بعد عمر ٤٠ عاما، يبدأون في مواجهة صعوبة في الانخراط في سوق العمل، وهذه الظاهرة تستفحل أكثر من سن ٤٥ عاما، وأكثر من ذلك بعد ٥٠ عاما. وقالت تقارير إن ١٣٪ فقط ممن هم فوق عمر ٦٠ عاما في إسرائيل منخرطون في سوق العمل.

وتقول المحللة الاقتصادية طالي حروتي سوفر، في مقال لها في صحيفة «ذي ماركر» التابعة لصحيفة «هآرتس»، إن أحد أصعب جوانب سوق العمل، هو ايجاد أماكن عمل للمتقدمين في السن، وبحسب معطيات مكتب الإحصاء المركزي فإن نسبة النساء المشاركات في سوق العمل، من عمر ٢٥ عاما إلى عمر ٤٤ عاما تبلغ ٨٠٪، ولكن هذه النسبة تهبط إلى ٦٩٪ للنساء من ٢٥ عاما حتى ٥٥ عاما، وإلى نسبة ٥١٪ حتى عمر ٦٠ عاما.

أما لدى الرجال، فإن نسبة المشاركة في العمل من عمر ٢٥ عاما إلى ٤٤ عاما تبلغ ٩٠٪، وحتى عمر ٥٤ عاما تهبط النسبة إلى ٨٠٪، ومن عمر ٦٠ عاما وما فوق تهبط النسبة إلى ٧١٪. ووجد تقرير مكتب الإحصاء أن ٥٠٪ من الرجال فوق عمر ٦٥ عاما يواصلون عملهم، مقابل نسبة ٢٨٪ بين النساء.

ويتخوف خبراء من أن رفع جيل التقاعد سيزيد من نسبة الفقر بين شريحة المتقدمين في العمر، إذ أن نسبتهم من بين الفقراء حاليا ٢٨٪، وهي أكثر من ضعفي نسبتهم من بين إجمالي السكان (٥ر٩٪)، ولذا يطالب الخبراء والجهات الاجتماعية بضمان ظروف عمل لهذه الشريحة، قبل أي قرار يتخذ لرفع جيل التقاعد.

مؤسسة الضمان تنضم للطلب

وكان المدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) شلومو مور يوسيف قد حذر في الآونة الأخيرة من أن شكل توفير التقاعد المنتشر منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، من شأنه أن يرفع نسبة الفقراء من بين المسنين بنسب هائلة جدا. إلا أن مور يوسيف دعا أيضا إلى رفع جيل التقاعد، وجعله ٧٠ عاما للرجال والنساء، مدعيا أنه على ضوء ارتفاع معدل الأعمال فإن مؤسسته ستكون عاجزة عن دفع مخصصات الشيخوخة.

وقبل أكثر من عقد من الزمن جرى توسيع نطاق عمل صناديق التقاعد التراكمية، بمعنى أن المتقاعد حينما يصل إلى جيل التقاعد، أو قبل ذلك إن طلب، يحصل على ما تم توفيره في الصندوق، من دون ارتباط بحجم راتبه في السنة الأخيرة لتقاعده، ففي الماضي كان النمط السائد هو أن يتلقى المتقاعد ٢٪ من راتبه عن كل سنة عمل، وبنسبة أقصاها ٧٠٪ من راتبه في العام الأخير لعمله، وهذا مستمر طالما بقي على قيد الحياة، ثم شريكة/ شريك حياته يتقاضى ٦٠٪ من ذلك الراتب التقاعدي.

لكن ليس هذا فحسب، بل إن إسرائيل بدأت قبل أكثر من ١٠ سنوات بتعويم أموال صناديق التقاعد في أسواق المال، وباتت مصدرا للقروض الضخمة لكبار الأثرياء بالشروط المسهلة، لتكون توفيرات الناس البسيطة عرضة للخسائر، في حين أن ما يطالها من أرباح يكون جزئيا، فيما تصب الأرباح الأكبر في جيوب كبار المستثمرين، وتكشفت في هذا المضمار قضايا فساد، أقرب إلى نهب أموال الجمهور الواسع، وإحدى هذه القضايا تدور الآن في المحاكم الإسرائيلية، إذ أن جزءا كبيرا من قيمة الصناديق وأرباحها يبقى رهنا بأرباح البورصات وأسواق المال، وفي سنوات الأزمات الاقتصادية غالبا ما تخسر هذه الصناديق نسبا جدية من قيمتها، هي خسائر مباشرة للمواطنين أصحاب التوفيرات.

وقال مور يوسيف إنه يجب تغيير الطريقة لضمان توفيرات العاملين، وأن تكون هناك ضمانات حكومية على الأقل لنسبة كبيرة من تلك التوفيرات، التي تضمن مردود حد أدنى لهم، وعدم ابقاء أموال التقاعد رهنا فقط بأرباح البورصات. كما دعا مور يوسيف إلى زيادة مخصصات الشيخوخة بما يزيد عن ٢٥٠ دولارا للفرد، وفي المقابل رفع سن التقاعد للرجال والنساء إلى سن ٧٠ عاما. وقال إن استمرار ارتفاع معدل الأعمار سيجعل مؤسسة الضمان الاجتماعي مستقبلا عاجزة عن دفع المخصصات.

وزارة المالية تطالب بإجراءات مالية

وأمام التوقعات بأن مخصصات الشيخوخة من شأنها أن تسجل ارتفاعا سنويا بنسبة ٨ر٣٪، على مدى العقدين المقبلين، طالبت وزارة المالية برفع ميزانية مؤسسة الضمان الاجتماعي سنويا بنحو ٦٥٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل حاليا حوالي ١٧٢ مليون دولار، كإجراء استباقي لمنع خلق عجز في ميزانية المؤسسة، التي حسب تقرير بحثي سابق ظهر قبل شهرين فإن المؤسسة قد تجد نفسها أمام عجز من الصعب تسديده ذاتيا بعد أقل من ٢٠ عاما، على ضوء ارتفاع معدل الأعمار.

وتقول معطيات وزارة المالية إن العجز العام في مؤسسة الضمان، سيرتفع في العام ٢٠١٧ إلى ٢ر٦ مليار دولار، أي ما يعادل ٦٥ر١ مليار دولار حاليا، مقابل عجز بحوالي ٢٥٪ من هذا العجز كان في العام ٢٠١١، ما يعني أن العجز سيتضاعف ٤ مرات في غضون ست سنوات. وكان العجز في العام الماضي قد بلغ ١١ر١ مليار دولار.

وتقول توقعات وزارة المالية إن مخصصات الشيخوخة، التي تدفعها مؤسسة الضمان كمخصصات اجتماعية، بغض النظر عن الراتب التقاعدي سترتفع في العقدين المقبلين بنسبة ٨ر٣٪ سنويا، مقابل ارتفاع بنسبة ٨ر١٪ في السنوات الأخيرة، وإن ميزانية مؤسسة الضمان الحالية ليست قادرة على سد العجز ذاتيا، ما يلزم الحكومة بزيادة ميزانية مؤسسة الضمان بنحو ٦٥٠ مليون شيكل سنويا ابتداء من الآن.

وتقول الوزارة إن هذه الزيادة نابعة من ثلاثة عوامل: الزيادة السكانية، واستمرار ارتفاع معدل الأعمار، وكذلك المطالبات المستمرة برفع قيمة مخصصات الشيخوخة في العامين الأخيرين بفعل ضعف نسب التضخم المالي العامة رغم أن كلفة المعيشة في ارتفاع مستمر.

ويبلغ معدل الأعمار في إسرائيل حاليا ٨٤ عاما للنساء، و٨١ عاما للرجال كمعدل عام، علما أن معدل أعمار النساء العربيات ٨٢ عاما مقابل ٧٧ عاما للرجال العرب.

التغيرات الديمغرافية تساهم في وتيرة تراجع النمو الاقتصادي!

النمو الاقتصادي يهبط من ٣ر٤٪ سنويا خلال سنوات التسعين والألفين الأولى إلى ٣٪ ابتداء من العام ٢٠١٢ ولاحقا *الضرائب تسجل فائضا في النصف الأول من العام الجاري

قال الخبير الاقتصادي الأول في وزارة المالية يوئيل نافا، في ورقة تقييم للوضع قدمها لحكومته في الأسبوع الماضي، إن التغيرات الديمغرافية الحاصلة في السنوات الأخيرة، تساهم في تراجع وتيرة النمو الاقتصادي، التي بحسب التوقعات ستكون في السنوات المقبلة بمعدل ٣٪ سنويا، مقابل ٣ر٤٪ في سنوات التسعين وسنوات الألفين الأولى الماضية.

وأشار هذا الخبير الاقتصادي إلى أن النمو في العامين الجاري ٢٠١٥ والمقبل ٢٠١٦، سيكون في حدود ١ر٣٪، بينما سيكون النمو في السنوات القريبة المقبلة بمعدل ٣٪.

وقال نافا إن معدل النمو الاقتصادي السنوي من العام ١٩٩٢ إلى العام ٢٠١١، كان بمعدل ٣ر٤٪، آخذا بعين الاعتبار سنوات الركود والانكماش وسنوات النمو التي فاقت نسبة ٥٪ في عدد من سنوات التسعين والالفين. إلا أن معدل النمو من العام ٢٠١٢ إلى العام ٢٠١٥ هبط إلى ٣٪، الأمر الذي اعتبره الخبير ذاته مؤشرا للسنوات القريبة، آخذا بالحسبان النمو المتوقع للعام المقبل ٢٠١٦.

ويقول نافا إن التراجع في وتيرة النمو نابع أيضا من متغيرات ديمغرافية، بحيث سيكون تراجع في نسبة السكان المنخرطين في سوق العمل، بفعل ارتفاع معدل الأعمار، كما سيلاحظ أيضا تراجع في عدد ساعات العمل بالنسبة للعامل الواحد، وهذا ما سيساهم في تراجع في الانتاج وفي النمو، والأمر سينعكس مباشرة على مستوى المعيشة في إسرائيل.

ويضع نافا العامل الديمغرافي إلى جانب عوامل أخرى تساهم في تراجع وتيرة النمو الاقتصادي، من بينها أيضا عبء المصروف الأمني، والعبء الضريبي على جمهور العاملين، وقيود مفروضة على الاقتصاد، تمنع منافسة أكبر في السوق، ما يمنع تخفيض الأسعار للمستهلك.

وكان تقرير صدر في الآونة الأخيرة، قد أشار إلى أن إسرائيل تحتل المرتبة الثالثة، من بين ٢٠ دولة أوروبية، من حيث ارتفاع كلفة سلة المشتريات البيتية اليومية، بينما احتلت المرتبة الـ ١٣ في مستوى الرواتب. ويجري الحديث عن سلة المشتريات الاستهلاكية اليومية، التي تتضمن أساسا الأغذية على أشكالها وأدوات التنظيف وما شابه.

وكانت الدولة الأكثر غلاء لسلة المشتريات هذه سويسرا، وبلغت كلفتها ٦٤٥ دولارا، تليها النرويج بكلفة ٥٦٠ دولارا، ثم إسرائيل- ٤٦٠ دولارا، ومثلها الدانمارك. إلا أن سويسرا تحتل المرتبة الأولى في مستوى الرواتب، تليها النرويج ثم الدانمارك، بينما تدريج إسرائيل في جدول الرواتب كان المرتبة الـ ١٣، ما يعني أن إسرائيل هي الأكثر غلاء لكلفة سلة المشتريات، مقارنة مع معدل الرواتب، تليها في هذا المقياس بلغاريا، التي تحتل المرتبة الـ ١٥ من حيث كلفة سلة المشتريات (٣٠٠ دولار) في حين تحتل المرتبة الـ ١٩ في تدريج الرواتب.

ويقول التقرير ذاته إن غلاء سلة المشتريات في إسرائيل، مقارنة مع مستوى الرواتب، جعل المواطنين يشعرون أن الأسعار واصلت ارتفاعها في العام الماضي ٢٠١٤، وأنها ارتفعت بنسبة ٥٪، على الرغم من أنها على أرض الواقع ارتفعت بنسبة ٢٪.

وقالت مصادر في وزارة المالية، في مطلع الأسبوع الجاري، إن الوزارة، ومعها وزارة الاقتصاد، بصدد اتخاذ إجراءات لتخفيض كلفة سلة المشتريات، ومن ضمنها أيضا سلة المواد الغذائية، ومن بين هذه الإجراءات فتح قطاع المواشي والطيور والصيد للمنافسة، إضافة إلى تقديم تسهيلات لاستيراد المواد الغذائية. كما من ضمن الإجراءات منح استقلالية أكبر لمزارعي الفواكه في تسويق منتوجاتهم، وعدم إخضاعهم لشركات تسويق احتكارية.

وكان تقرير لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس»، صدر في الأسبوع الماضي، قد أشار إلى أن المواد الغذائية في إسرائيل التي تعتمد على مواد خام مستوردة، أو مواد غذائية مستوردة، حافظت على أسعارها في السنوات الثلاث الأخيرة، رغم تراجع أسعارها في مصادرها خلال هذه السنوات. وكانت أسعار المواد الغذائية، وبالذات الزيوت والأرز والذرة ومشتقاتها، قد سجلت في السنوات الخمس الأخيرة ارتفاعا حادا بفعل ارتفاع أسعارها في الاسواق العالمية، منها ما كان ناجما عن تراجع المحاصيل بفعل الأجواء في مصدر انتاجها. إلا أنه في السنوات الثلاث الأخيرة سجلت هذه المنتوجات الأساسية تراجعا كبيرا في أسعارها، بينما حافظت على سعرها العالي في إسرائيل. ويعزو المسوقون الأمر إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مجددا، وإلى ارتفاع كلفة العمل، ومن ضمنها رفع الحد الأدنى من الأجر.

جباية الضرائب

وارتباطا بتقديرات النمو، أشار تقرير دوري لسلطة الضرائب إلى أن جباية الضرائب في النصف الأول من العام الجاري سجلت ارتفاعا بنسبة ٣ر٦٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤. وبلغ إجمالي الجباية ٦ر١٣٤ مليار شيكل، ما يعادل ٦ر٣٥ مليار دولار.

وتقول مصادر في وزارة المالية إن على تقديرات الجباية للعام الجاري أن ترتفع بقيمة ١٠ مليارات شيكل لتصل إلى مستوى ٢٦٢ مليار شيكل، بدلا من ٢٥٢ مليار شيكل حسب التقديرات السابقة لضرائب هذا العام.

وقالت المحاسبة للعامة للدولة إن جباية الضرائب في النصف الأول من هذا العام سجلت فائضا بقيمة ٦ر٣ مليار شيكل، ما يعادل ٩٥٢ مليون دولار، عما كان متوقعا لنصف العام، وقد نجم الفائض عن ارتفاع حاد في جباية الضرائب المباشرة، بقصد ضريبة الدخل، بقيمة ٤ر٤ مليار شيكل، ما يعني أن الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة المشتريات والجمارك، سجلت تراجعا بقيمة ٨٠٠ مليون شيكل.

موجز اقتصادي

اتفاق أولي: مخصصات الأولاد ستتحول لتوفير

قالت مصادر حكومية إسرائيلية إن اتفاقا أوليا توصلت إليه أطراف الحكومة مع كتلتي المتدينين المتزمتين «الحريديم» يهدوت هتوراة وشاس، يقضي بتحويل مخصصات الأولاد إلى توفير لدى الحكومة، يحصل عليه كل ولد عند بلوغه سن ١٨ عاما، بدلا من أن تتقاضى عائلته هذه المخصصات الشهرية، على أن يتم رفع المخصصات الشهرية، بموجب اتفاق سابق بين حزب الليكود الحاكم وكتلتي الحريديم. إلا أن مسألة «التوفير» ستشكل مشكلة جدية للعائلات الأشد فقرا، وخاصة العائلات العربية وعائلات الحريديم، التي تشكل مخصصات الأولاد نسبة مركزية في مدخولها الشهري.

وكان حزب الليكود اتفق مع كتلتي «الحريديم» على رفع مخصصات الأولاد، التي كانت حكومة نتنياهو السابقة قد خسفتها بنسبة تقارب ٥٠٪، لتتضرر من الأمر العائلات كثيرة الأولاد، وبشكل خاص جمهور «الحريديم» وبعدهم العرب. وجرى الحديث عن رفع المخصصات إلى ما كانت عليه حتى شهر تموز ٢٠١٣. وهذا ما يستدعي حاليا ضمان ٨٠٠ مليون دولار في الموازنة العامة سنويا.

وعارض الاتفاق مسؤولو وزارة المالية، ومعهم بنك إسرائيل المركزي، الذي ادعى أن المخصصات لن تساعد العائلات الفقيرة التي تحت خط الفقر، ولا تساعدها على الخروج إلى سوق العمل. وبذلك ينقلب بنك إسرائيل على تقرير أصدره في مطلع العام ٢٠١٤، عدنا اليه للمقارنة بين تقريرين، إذ حذر البنك في حينه من أن تخفيض المخصصات سيؤدي إلى ارتفاع في نسبة الأطفال الفقراء في إسرائيل، وبشكل خاص أطفال يعيشون في عائلات فيها عامل واحد على الأقل، وكانت قبل التقليص فوق خط الفقر بقليل. وأشار البنك إلى أن نسبة الفقر ارتفعت بالذات في العائلات التي فيها عامل واحد.

كما يدعي تقرير البنك الجديد أن رفع مخصصات الأولاد سيشجع على زيادة الولادة، وهذا ما تنقضه المعطيات في العقدين الأخيرين عن المجتمع العربي، الذي يواجه تراجعا مستمرا في معدلات الولادات للأم الواحدة، بينما الارتفاع هو في مجتمع «الحريديم» الذي فيه معدل الولادات ضعف المعدل عند العرب: ٤ر٣ ولادة للأم العربية مقابل ما يزيد عن ٦ ولادات للأم من الحريديم.

وفي حال تم رفع المخصصات وجرى تحويلها إلى توفير لكل ولد لدى الحكومة، فإن من يولد في هذه الأيام سيحصل بعد ١٨ عاما على ما يعادل اليوم ١٠ آلاف دولار، دون احتساب التضخم والفائدة البنكية.

وتقول أطراف الحكومة إن مبلغا كهذا من شأنه أن يساعد الشاب والشابة على بدء حياته بمبلغ قد يساعده على تعليمه الجامعي أو تأهيله المهني، ما قد ينتشله من دائرة الفقر لاحقا، إذا كان من العائلات الفقيرة.

إلا أن تقارير وأبحاثا سابقة كانت قد أكدت أن المخصصات الاجتماعية تشكل أكثر من ٢٥٪ من مدخول هذه العائلات الشهري، ما يعني أن المخصصات هي مورد مصيري بالنسبة لهذه العائلات تسد من خلالها قسطا من عجزها عن تسديد احتياجاتها اليومية.

البطالة ترتفع خلال حزيران إلى نسبة ٢ر٥٪

قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي، صدر في نهاية الأسبوع الماضي، إن البطالة في شهر حزيران الماضي سجلت ارتفاعا طفيفا من ٥٪ في الشهر الذي سبقه إلى ٢ر٥٪.

وتبقى معدلات البطالة المعلنة أقل من النسبة الواقعية بموجب تقارير تصدر تباعا، إذ أن هذه النسب لا تأخذ بعين الاعتبار وجود ٥ر٣٪ من العاملين في وظائف جزئية رغما عن إرادتهم، بسبب عدم وجود وظائف كاملة تلائمهم.

وقال تقرير مكتب الإحصاء إن البطالة في الشريحة العمرية من ١٥ عاما إلى ٦٤ عاما بلغت ٢ر٥٪ في ذلك الشهر، إلا أن معدل البطالة في الربع الثاني من هذا العام هبط إلى ٥٪، مقابل ٤ر٥٪ في الربع الأول من العام الجاري، وهو معدل البطالة الأدنى منذ عقود.

ارتفاع بيع السيارات الجديدة بنسبة ٦٪

قال التقرير الدوري لقطاع بيع السيارات إن النصف الأول من العام الجاري سجل ارتفاعا بنسبة ٦٪، كما سجل ذروة غير مسبوقة في عدد السيارات الجديدة التي تم تسليمها للمستهلكين خلال ستة أشهر، إذ بلغ عدد السيارات ما يزيد عن ١٤٤ ألف سيارة. وبحسب خبراء قطاع السيارات في حال الاستمرار في وتيرة البيع القائمة، فإن عدد السيارات الجديدة التي سيتم بيعها وتسليمها خلال العام الجاري سيبلغ حوالي ٣٠٠ ألف سيارة، وهو عدد غير مسبوق ويسجل زيادة تفوق ١٠ بالمئة.

إلا أن كل الزيادة في عدد السيارات تم تسجيلها في عدد سيارات الجيب إذ ارتفع العدد من ١٩٥٠٠ سيارة من هذا الطراز في النصف الأول من العام الماضي ٢٠١٤ إلى ٢٨ ألف سيارة في النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٥، وهي زيادة بنسبة ٤٣٪. وهذا يعني أن معدل بيع السيارات من الأنواع الأخرى راوح مكانه. وشهدت السوق الإسرائيلية في السنوات الأخيرة زيادة حادة في بيع السيارات الصغيرة ذات المحرك الصغير، لما فيها من توفير كبير في الوقود.

ويقول التقرير الدوري إن شركة يونداي حافظت على صدارة الشركات، إذ فاق عدد سياراتها التي تم بيعها في النصف الأول من هذا العام ١٩ ألف سيارة بقليل، وحلّت ثانية شركة «كايا» التي باعت ٨ر١٧ ألف سيارة، ثم تويوتا- ١ر١٦ ألف سيارة، ومازدا (رابعة)- ما يزيد عن ١ر١٠ ألف سيارة، وحلّت خامسة ميتسوبيشي ببيعها قرابة ٢ر٩ ألف سيارة مسجلة زيادة بنسبة ٢٩٪ عن نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤.

تحقيق مركز «مولاد ـ لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»:

عصابات «تدفيع الثمن» أنشئت بمبادرة من مؤسسات حُكم رسمية وبتمويل مباشر منها!

*** «قلائل جدا فقط يعلمون أن «تاغ محير» ليست مجرد ظاهرة هامشية قوامها شواذ من الهوامش أو مجرد أعشاب ضارة فقط، وإنما سياسة منظمة ومخططة أعدتها، وضعتها وطورتها لجان المستوطنات بهدف جباية الثمن واستنزاف الجيش الإسرائيلي، ثم الحيلولة دون إخلاء البؤر الاستيطانية («غير القانونية»!)»!**

محلل للشؤون الأمنية: «مركّزون سابقون وقادة ألوية (من الرتب الأمنية الهرمية في «الشاباك») يقدمون، هم وضباط أنهوا الخدمة الإلزامية في الجيش، عوناً ومساعدة مباشرين للمستوطنين، وخاصة في كشف أساليب وطرق عمل زملائهم (الحاليين) في هذه الأجهزة»

كتب سليم سلامة:

أثارت الجريمة الإرهابية البشعة التي ارتكبها المستوطنون في قرية دوما الفلسطينية (قرب نابلس) حين أقدموا، فجر يوم الجمعة الأخير (٣١ تموز)، على إحراق منزلين فلسطينيين بالزجاجات الحارقة والمواد سريعة الاشتعال مما أدى إلى استشهاد الطفل الرضيع علي سعد دوابشة حرقاً وإصابة آخرين من أفراد عائلته بحروق بالغة ـ أثارت جملة من الأسئلة التي تضع السلطات الإسرائيلية الرسمية المختلفة، السياسية والأمنية ـ العسكرية (الاحتلالية) والقضائية، وجها لوجه أمام الأخطار الجسيمة المترتبة على تعامل هذه السلطات المختلفة مع عصابات المستوطنين الإرهابية وجرائمها، ليس على أبناء الشعب الفلسطيني العزل في مدنهم وقراهم في الضفة الغربية فحسب، بل أيضاً على مجمل المشروع الاحتلالي ـ الاستيطاني الإسرائيلي أولا، ثم على المجتمع الإسرائيلي في داخل الدولة تالياً.

وتطوي عبارة «تعامل هذه السلطات المختلفة (السياسية، الأمنية ـ العسكرية والقضائية) مع عصابات المستوطنين الإرهابية وجرائمها»، بين ثناياها، جملة من الممارسات السلطوية الرسمية التي تشكل تشجيعا، مبطنا ومباشرا على السواء، لهذه العصابات الإرهابية وممارساتها، من بينها: الصمت وغض الطرف عن جرائمها اليومية المتكررة، القفازات الحريرية التي تستخدم في «معالجتها»، ميوعة أذرع فرض القانون وتطبيقه، عجزها وتساهلها في إلقاء القبض على عناصر تلك العصابات، وضعهم رهن الاعتقال في السجن، تقديم لوائح الاتهام الجنائية بحقهم ثم الأحكام القضائية والعقوبات الهزيلة التي نادرا ما تُفرض عليهم، بينما يلوذون بالنجاة منها في الغالب.

عناصر وقادة من «الشاباك» والجيش في خدمة عصابات المستوطنين

وإلى جانب هذا كله، تشمل العبارة المذكورة، أيضا، تجند عدد لا بأس به من عناصر وقادة الأجهزة الأمنية، وخاصة في «جهاز الأمن العام» (الشاباك) والجيش، الحاليين والسابقين، لتقديم المساعدة العينية المباشرة لهذه العصابات، كما تشمل أيضا ضخ مبالغ طائلة من الميزانيات العامة (الأموال العامة) لتمويل هذه العصابات، ممارساتها وجرائمها.

أما الأولى (تجند عناصر وقادة من الأجهزة الأمنية) فهي ما «ألمح» إليه محلل الشؤون الأمنية في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أمير أورن، في مقالة له نشرت يوم الجمعة الأخير، في أعقاب الجريمة الإرهابية في دوما، تحت عنوان: «المستوطنون في بيت إيل، سانور ودوما هم عبء قومي»! فقد كتب أورن، في سياق مقالته هذه: «من خطوط التماس الواضحة بين الجيش، الشاباك، الشرطة والإدارة المدنية يتسلل المجرمون والقتلة. والتبرير هو أن الدائرة اليهودية في «جهاز الأمن العام» / الشاباك محدودة القدرة والإمكانيات: إذا كان ثمة أكثر من بؤرة واحدة، أكثر من عصابة واحدة ـ علما بأن ما يجري في المناطق هو حرب عصابات، على غرار ما كان في الثلاثينيات ـ يكون الشاباك عاجزاً»! ثم يضيف، مباشرة: «وهذا كله حتى قبل خيانة مركّزين سابقين وقادة ألوية (اثنتان من الدرجات/ الرتب الأمنية الهرمية في «الشاباك») ممن يقدمون، هم وضباط أنهوا الخدمة الإلزامية، العون والمساعدة المباشرة للمستوطنين - كما يقول ضابط رفيع – وخاصة في كشف أساليب وطرق عمل زملائهم (الحاليين) في هذه الأجهزة».

بكلّ ثمن: أموال المواطنين لتمويل «تدفيع الثمن»!

وأما الثانية (تمويل عصابات المستوطنين الإرهابية من الأموال العامة) فهي ما يكشف عنه التحقيق الخاص الذي أعده ونشره مركز «مولاد ـ لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» مؤخرا تحت عنوان: «بكل ثمن: هكذا موّلت الأموال العامة عمليات تدفيع الثمن (تاغ محير)»!

يؤكد تحقيق «مولاد»، بداية، أن عصابات «تدفيع الثمن» وجرائمها الإرهابية ليست «أعشابا ضارة»، كما تحبّ أوساط وأحزاب اليمين الإسرائيلي وصفها واعتبارها، بل هي جزء أساس لا يتجزأ من الخارطة السياسية الإسرائيلية، «طبقا لما تكشفه الوثائق التي حصلنا عليها»: بين المبادرين إلى نهج «تدفيع الثمن»، واضعيه ومطوّريه، ستجدون «لجان المستوطنات» في المناطق (الفلسطينية)، التي تموّلها المجالس الإقليمية، التي نموّلها نحن ـ الجمهور بأسره!

ويلفت التحقيق إلى أن: «قلائل جدا فقط يعلمون أن «تاغ محير» ليست مجرد ظاهرة هامشية قوامها شواذ من الهوامش أو مجرد أعشاب ضارة فقط، وإنما سياسة منظمة ومخططة أعدتها، وضعتها وطورتها لجان المستوطنات بهدف جباية الثمن واستنزاف الجيش الإسرائيلي، ثم الحيلولة دون إخلاء البؤر الاستيطانية («غير القانونية»!)»!

ويوضح: كثيرون جدا يعتقدون بأن من يقف وراء عمليات «تدفيع الثمن» ليس سوى «حفنة من الأعشاب الضارة» ـ شباب هامشي خرج عن السيطرة. لكن الوثائق التي يُكشف النقاب عنها هنا للمرة الأولى تثبت أن الحديث يجري عن طريقة محسوبة رسمها ووضع منهاجها كبار قادة المستوطنين. وسيصاب كثيرون من الإسرائيليين بالمفاجأة والدهشة حين يكتشفون أن أموال الضرائب التي يدفعونها تتدفق لتشجيع أعمال وممارسات غير قانونية ضد أبنائهم وبناتهم الذين يخدمون ما وراء «الخط الأخضر»!

على خلفية الاعتداءات الإرهابية المتكررة التي نفذتها عصابات المستوطنين، حاولت قيادة «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة» صدّ حملة الانتقادات الشعبية العامة، بالزعم بأن الأمر لا يعدو كونه «ظاهرة هامشية تتولاها أعشاب ضارة». ويؤكد التحقيق: لكن الواقع مختلف تماما. ذلك أن مَن أوجد آلية «تدفيع الثمن» ونشرها هو لجان المستوطنين في المناطق، التي تحظى بتمويل رسمي وعام سخيّ، وفي مقدمتها لجنتان مركزيتان هما: «لجنة مستوطني شومرون» و«لجنة مستوطني ماطيه بنيامين».

«لجنة المستوطنين» ـ ذراع إرهابية لمؤسسة رسمية!

«لجان المستوطنين» هذه أنشئت، كما يوضح التحقيق، على خلفية الإحباط الحاد الذي تملّك المستوطنين عموما في أعقاب «عملية الانفصال» عن قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، إذ قرر قادة المستوطنين جعل إخلاء أي من المستوطنات والبؤر الاستيطانية «غير القانونية» في الضفة الغربية «مهمة مستحيلة». وتوصل هؤلاء إلى قناعة عميقة بأن الطريقة الأنجع لتحقيق هذه الغاية هي «ممارسة الضغط على عاتق الجيش وقواته المنتشرة في الميدان، لإشغالها وإثقال العبء الواقع عليها، ثم إرباكها، بما يُنتج حالة من الردع الذاتي لدى صناع القرار، السياسي والعسكري، وهو ما سيضمن وقف أي توجه نحو الإخلاء، إفشاله ومنع تنفيذه نهائيا».

وفي التطبيق، عمد قادة المستوطنين في تلك «اللجان» إلى وضع «خطة عمل ميدانية» تضمنت: مهاجمة السكان الفلسطينيين والاعتداء عليهم وعلى بيوتهم وممتلكاتهم، بما في ذلك إحراق وتخريب الكروم والحقول والمحاصيل، فضلا عن إحراق المقدسات ودور العبادة، مهاجمة جنود الجيش الإسرائيلي ورجال الشرطة الإسرائيلية المنتشرين في المناطق المختلفة هناك والاعتداء عليهم، اقتحام مراكز الجيش ومعسكراته، تخريب ممتلكاته وآلياته، مراقبة قوات الجيش وتعقّبها، افتعال التوتر والأعمال الاستفزازية والتحريضية المختلفة، بما في ذلك رشق الحجارة وتنظيم أعمال مخلة بالنظام العام وغيرها.

وتشكل «لجان المستوطنين» هذه، كما يؤكد التحقيق، «العقل المدبر» وراء خطة العمل الميدانية هذه. أما تمويلها فمصدره المباشر من «المجالس الإقليمية» الاحتلالية في المناطق الفلسطينية، والتي تمثل مؤسسات رسمية بوصفها أحد أشكال «الحكم المحلي» في إسرائيل. وبكونها كذلك، فهي (المجالس الإقليمية) تعتمد تماما وكليا، تقريبا، على ما تخصصه لها الحكومة من أموال عامة (من الميزانية العامة للدولة) عبر وزاراتها وأذرعها المختلفة.

ويتحدث التحقيق، أساسا، عن اثنين من هذه المجالس الإقليمية في المناطق الفلسطينية هما: «المجلس الإقليمي شومرون» و«المجلس الإقليمي ماطيه بنيامين». وقد أقام كل واحد من هذين المجلسين «لجنة مستوطنين» تمثل المستوطنين الموزعين في المستوطنات والبؤر الواقعة في منطقة نفوذه والتابعة له، إداريا وتنظيميا، لكي تكون (اللجنة) «رأس حربة» في معركة المستوطنين لإفشال أية نوايا، قرارات أو إجراءات مستقبلية تستهدف إخلاء مستوطنات أو بؤر استيطانية «غير قانونية». وقد حدد المجلس الإقليمي، في كلتا الحالتين، الهدف من هذه اللجنة بأنه: جباية ثمن من قوات الأمن! كما حدد «منهجية العمل» بـ: تمتدح اللجان، علنا وجهارا، ممارسات «تدفيع الثمن» وأعمالها، كما تشجع الأعمال التي تنطوي على خرق القانون والمس بجنود الجيش وبالمواطنين الفلسطينيين.

إحدى هاتين اللجنتين هي «لجنة مستوطني بنيامين» التي أقامها «المجلس الإقليمي ماطيه بنيامين» في العام ٢٠١٠، بمبادرة من إيتسيك شدمي، الذي يتولى رئاستها منذ تأسيسها. وشدمي هذا هو ضابط سابق في الجيش الإسرائيلي برتبة «مقدم».

أما اللجنة الأخرى، «الأقدم والأبرز من بين اللجنتين المذكورتين»، كما يؤكد التحقيق، فهي «لجنة مستوطني شومرون» التي أنشئت في العام ٢٠٠٨ بمبادرة شخصية مباشرة من رئيس «المجلس الإقليمي شومرون»، غرشون مسيكا. ويتولى رئاسة هذه اللجنة، منذ تأسسيها، بيني كاتسوبر، الذي كان أشغل منصب رئيس «مجلس شومرون الإقليمي»، قبل مسيكا. ومسيكا هذا تم اعتقاله في إطار فضيحة الفساد والرشاوى التي عصفت بحزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا) بزعامة أفيغدور ليبرمان عشية الانتخابات الأخيرة للكنيست، والتي جرت في آذار من العام الجاري. وقد عقدت النيابة العامة للدولة صفقة مع مسيكا جعلته، بموجبها، «شاهدا ملكيا» في هذه القضية التي لا تزال تنتظر بدء مداولاتها في المحاكم. لكن النشر الواسع جدا عن هذه الفضيحة وعن مسيكا نفسه في سياقها، في جميع وسائل الإعلام الإسرائيلية على اختلاف أنواعها، خلا من أي تطرق إلى ضلوعه وتورطه العميقين في إنشاء عصابات «تدفيع الثمن» وفي ممارساتها وجرائمها، على الرغم من أن صحيفة «يديعوت أحرونوت» كانت قد كشفت عن هذا التورط وأثبتته، بصورة قاطعة، وذلك في إطار تحقيق صحفي نشرته يوم ٢٠١٢/١/٦!!

وعشية الانتخابات المذكورة نفسها، أعدت «لجنة مستوطني شومرون» ونشرت شريطا دعائيا شبّهت من خلاله نشطاء حقوق الإنسان الإسرائيليين بالمتعاونين مع النازيين، الذين ينبغي أن يكون مصيرهم «الإعدام شنقا»! غير أن الشرطة وغيرها من سلطات تطبيق القانون الأخرى في إسرائيل لم تحرك ساكنا حيال ذلك، فلم يتم اعتقال أي شخص ولم يتم تقديم اية لائحة اتهام!

أما نائب مسيكا والقائم بأعماله في رئاسة «مجلس شومرون الإقليمي»، يوسي داغان، فهو شريك مؤسس آخر لـ«لجنة المستوطنين» هذه، بل أشغل في السابق منصب المتحدث الرسمي بلسانها ولا يزال عنوان إقامته الشخصي في مستوطنة «شفي شومرون» هو العنوان الرسمي المسجل لهذه اللجنة («الجمعية»!) في الوثائق الرسمية لدى وزارة العدل! وعلى الرغم من تورطه الفاضح في ممارسات إجرامية تشكل مخالفات جنائية بيّنة، إلا أن شيئا لا يمنعه من التنافس على رئاسة المجلس الإقليمي إياه، في الانتخابات التي ستجرى الشهر الجاري. ويقول تحقيق «مولاد» إن «داغان، تلميذ الحاخام دوف ليئور من كريات أربع، والمقرب من عضو الكنيست أورن حزان (من الليكود)، يحاول الآن ـ وقد أصبح مرشحا مركزيا لمنصب رئيس المجلس الإقليمي ـ تمويه وستر حقيقة تورطه في هذه اللجنة المتطرفة»! والحاخام دوف ليئور هذا هو المعروف بالعديد من المواقف، التصريحات والفتاوى العنصرية المتطرفة جدا، بما فيها تأييده الصريح للترانسفير بحق الفلسطينيين من جميع أنحاء الضفة الغربية، معارضته «خطة الانفصال» عن قطاع غزة وتأييده إغلاق الشوارع احتجاجا عليها، تأييده رفض الجنود تنفيذ الأوامر العسكرية بشأن إخلاء مستوطنات ومستوطنين، تمجيد القاتل باروخ غولدشتاين مرتكب المجزرة في الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل في ٢٥ شباط ١٩٩٤، إجازة قتل المدنيين الأبرياء إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار ٢٠٠٤ وتحريم تأجير شقق سكنية للعرب «في أرض إسرائيل»، فضلا عن تحريم تشغيلهم!

ويكشف تحقيق «مولاد» عن أن مسيكا، كاتسوبر وداغان بذلوا جهودا كبيرة للحيلولة دون نشر الأدلة والوثائق التي تثبت العلاقة الوثيقة، تنظيميا وماليا، بين «مجلس شومرون الإقليمي» و«لجنة مستوطني شومرون» من جهة، وعصابات «تدفيع الثمن» وجرائمها الإرهابية من جهة أخرى. ويضيف: «عشية نشر التحقيق (في «يديعوت أحرونوت») هدد هؤلاء وسائل الإعلام بتقديم دعوى قضائية بحجة القذف والتشهير بمبلغ مليون شيكل. وحين لم تحل التهديدات دون النشر، قدم المجلس الإقليمي دعوى قذف وتشهير ضد صحيفة يديعوت أحرونوت، الأمر الذي حال دون نشر تفاصيل أخرى إضافية ودون إجراء نقاش جماهيري عام حول الموضوع. وفي وقت لاحق، سحب المجلس الإقليمي تلك الدعوى بصمت تام، لكن الضرر الجماهيري كان قد وقع. وقبيل شطب الدعوى نهائيا في المحكمة، قُدمت إلى المحكمة مواد ومستندات أخرى قادت إلى الكشف عن معلومات جديدة ـ وهي التي تنشر هنا للمرة الأولى»!

«حدودنا واسعة جدا...»!

بين الأعوام ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢ (أي، خلال خمس سنوات!)، حوّلت الدولة، من خلال ميزانيات وزاراتها الرسمية، إلى صندوق «مجلس شومرون الإقليمي» مبلغا إجماليا بلغ أكثر من ٧٦٨ مليون شيكل.

ومنذ العام ٢٠٠٩ وحتى اليوم، تحصل «لجنة مستوطني شومرون» من هذا المجلس الإقليمي على ما يتراوح بين ٨٧٪ و ٩٨٪ من ميزانيتها السنوية، أي ما يعادل ١ر٢ مليون شيكل في السنة.

أما «لجنة مستوطني بنيامين» فقد حصلت من «مجلس مستوطنات ماطيه بنيامين» على المبالغ التالية: ٥ر١ مليون شيكل في العام ٢٠١١، ٧٣٠ ألف شيكل في العام ٢٠١٢، ثم ٨٠٠ ألف شيكل في كل واحد من العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

وينبغي التأكيد هنا على أن الميزانية العامة للدولة (عبر ميزانيات الوزارات الحكومية المختلفة) هي ليست مصدر التمويل الوحيد لهذه المجالس الإقليمية الاستيطانية أو للجان المستوطنين التابعة لها، إذ تتاح له مصادر تمويلية أخرى عديدة، يهودية وصهيونية مختلفة.

يؤكد تحقيق «مولاد» أن «لجان المستوطنين» هذه لم (ولا) تستخدم هذه الأموال الطائلة التي تحصل عليها من الأموال العامة، من الميزانية العامة للدولة، من ضرائب المواطنين عامة، لتشجيع عمليات «تدفيع الثمن» الإرهابية ومباركتها فحسب، بل أيضاً للمساهمة الفعلية الجدية في تنظيمها وإخراجها إلى حيز التنفيذ. فقد نشرت «لجنة مستوطني شومرون»، على سبيل المثال، إعلانا بين المستوطنين في الضفة الغربية بالنص التالي: «حان الوقت لتغيير صورة النضال وطبيعته! إغلاق مفترقات، بناء بؤر (استيطانية) ورحلات شبابية إلى مواقع غير مألوفة، في الوقت ذاته، ستشكل عبئا كبيرا جدا على قوات الهدم، سعيا إلى خلق حالة من النضال المتعدد الجبهات والقطاعات، وإلى عجز السلطة المركزية عن السيطرة وإدراكها بأن أعمالها هذه غير ممكنة»!

وفي مقالة نشرت على موقع هذه اللجنة الرسمي على الانترنت وتم شطبها مؤخرا، توضح اللجنة دورها وموقفها حيال عمليات «تدفيع الثمن» بالقول: «نحن، كلجنة، ندعو الجمهور إلى المشاركة، نساعد في التنظيم ونقوم بعملية التبليغ». وحين تساءل بعض النشطاء، في المقالة ذاتها: «ما علاقة هذا بالمس بالعرب؟»، جاء رد مسؤولي اللجنة: «نحن نؤمن بأن حدود نضالنا واسعة جدا. يمكن الرد بشتى الطرق الإبداعية...»!!

تذكير

ورقة موقف قدمت إلى «مؤتمر هرتسليا ٢٠١٤» طالبت بإعلان مجموعات «تدفيع الثمن» منظمات إرهابية!

في نطاق أعمال «مؤتمر هرتسليا السنوي الـ١٤ حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي» الذي عقد في أيار ٢٠١٤، نوقشت ورقة عمل أعدها أستاذ العلوم السياسية البروفسور دافيد نحمياس، حول النشاطات والاعتداءات التي دأبت على ارتكابها في السنوات الأخيرة مجموعات من عناصر اليمين الإسرائيلي والمستوطنين اليهود تعمل تحت اسم «تدفيع الثمن»، ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم وضد أماكن مقدسة للمسلمين والمسيحيين، سواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ أو داخل «الخط الأخضر»، وما يترتب عليها من انعكاسات وتداعيات سلبية تضر بصورة ومصالح إسرائيل. وأوصت الورقة الجهات المنظمة لمؤتمر هرتسليا بمطالبة الحكومة الإسرائيلية بالإعلان عن المجموعة التي تقف وراء أعمال ونشاطات «تدفيع الثمن» كمنظمة إرهابية يهودية ينبغي ملاحقة ومعاقبة عناصرها بموجب ما تنص عليه القوانين الإسرائيلية. ومما جاء في الورقة:

باشرت عناصر من اليمين الإسرائيلي المتطرف نشاطاتها في العام ٢٠٠٨ تحت اسم «تدفيع الثمن»، وهي تسمية تصف أساليب وطرق العمل الإرهابية التي يستخدمها هؤلاء النشطاء اليمينيون. وتشمل نشاطاتها أعمال عنف ضد فلسطينيين وممتلكاتهم، من قبيل إلقاء حجارة وإغلاق طرق وإتلاف وإحراق سيارات وحقول وأشجار ومساجد وغيرها من التعديات وأعمال العنف.

وفي السنوات الأخيرة وقعت تعديات وأعمال تخريب طالت أيضا ممتلكات تعود للجيش وقوات الأمن الإسرائيلية، كذلك وقعت اعتداءات وأعمال مشابهة استهدفت نشطاء اليسار ومواطنين عربا داخل إسرائيل، وكتبت شعارات وعبارات مسيئة إضافة إلى عمليات تخريب استهدفت كنائس ومقابر للمسيحيين في مدن مختلفة مثل القدس وحيفا ويافا وعكا.

وتجري هذه الأعمال والنشاطات بصورة عامة كرد على قيام قوات الأمن الإسرائيلية بهدم وإزالة مبان غير مرخصة في مواقع استيطانية عشوائية في الضفة الغربية، وكذلك في أعقاب وقوع هجمات فلسطينية ضد أهداف إسرائيلية.

وتهدف أعمال ونشاطات «تدفيع الثمن» بشكل رئيس، إلى الانتقام وإثارة ضجة إعلامية وخلق رد رادع، كما أنها تقع أحيانا أيضا كجرائم كراهية من دون أن يسبقها بالضرورة حادث ملموس، مثل كتابة العبارات المشينة والمسيئة على جدران الكنائس والمساجد والمقابر المسيحية والإسلامية.

في العام ٢٠١١ نشرت في وسائل الإعلام تقديرات لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) تفيد بأن نشاط عناصر «تدفيع الثمن» غيّر طابعه من نشاط عفوي إلى نشاط مخطط ومنظم في نطاق خلية إرهابية، وأن هذا النشاط يتم في شكل يراعي أساليب العمل السري وجمع المعلومات الاستخباراتية مسبقا.

تعريف الظاهرة

يشكل تعريف «تدفيع الثمن» مؤشرا مهما على الطريقة التي ينظر فيها الجمهور الواسع والقادة السياسيون إلى هذه الظاهرة، وكذلك إلى طرق العمل تجاه منفذي النشاطات في نطاقها. ويتحدد التعريف، وبالتالي سياسة السلطات تجاه نشاطات «تدفيع الثمن»، وطرق وأساليب تطبيق القانون وأنشطة الردع، بناء على المفهوم أو المنطلق الأيديولوجي والاعتبارات السياسية. وعلى سبيل المثال فإن التشخيص أو التعريف المتهاون للظاهرة، أو مثلا وصف عناصر اليمين المنفذين لهذه النشاطات على أنهم مجرد «أعشاب ضالة» أو الوصف الرومانسي «شبيبة التلال»، يولد حالة من التغاضي، أو «التشجيع الضمني» لدى مسؤولين في مؤسسات الحكم وزعماء وحاخامين متنفذين في صفوف اليمين والمستوطنات الذين يتبنون وجهة نظر دينية- مسيانية. وعلى سبيل المثال فقد وجه الحاخام إسحاق شابيرا، أحد الزعماء الروحيين لمجموعة «تدفيع الثمن»، دعوة علنية إلى الرد والثأر بقوله «إذا أصيب شخص- يهودي- ما في مكان معين، ينبغي الرد والانتقام في كل مكان». يذكر أن الحاخام شابيرا كان قد وضع بالاشتراك مع الحاخام يوسف أليتسور، وكلاهما يترأسان مدارس دينية في مستوطنة «يتسهار» إلى الجنوب من نابلس، كتاباً تضمن الشرائع والفتاوى الدينية التي تحض على قتل «الأغيار» سواء في زمن الحرب أو السلم.

من جهته اتهم رئيس «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان في منشور ظهر في ٢٠١٤/٥/٢٥ على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، وسائل الإعلام الإسرائيلية بتضخيم ظاهرة «تدفيع الثمن». وقال: «يجب القول بوضوح إن هذه الظاهرة قائمة فقط بسبب القوة الدافعة التي يعطيها لها صحافيون كبار يتماثلون، حتى وإن لم يكن صراحة، مع معسكر اليسار، فهم يذكون هذه الظاهرة بشكل مقصود بغية إسناد إدعاءاتهم ضد اليمين، وموقفهم الأيديولوجي المناوئ للمشروع الاستيطاني».

ووصف زعماء أحزاب الوسط واليسار وعدد من مراكز الأبحاث الإسرائيلية، نشاطات «تدفيع الثمن» بأنها من تدبير منظمة إرهابية يهودية. واستنكر رئيس الدولة (السابق) شمعون بيريس هذه الأعمال، خاصة كتابة الشعارات المسيئة على جدران الكنائس والمساجد، وقال إنه «لا يجوز التسليم بوجود هذه الظاهرة، فهي تناقض روح وتعاليم اليهودية التي تنهى عن المس بمقدسات شعوب وديانات أخرى، كما أنها تلحق الضرر بدولة إسرائيل». كذلك وصف رئيس الكنيست السابق (الرئيس الحالي للدولة) رؤوفين ريفلين أعمال «تدفيع الثمن» بأنها إرهاب يهودي. وقال: نشاهد في السنوات الأخيرة تعديات على ممتلكات عربية في نطاق هذه الظاهرة التي تشكل إرهابا ليس إلا. وأضاف: «هذا إرهاب يهودي، ولا مجال لوصفه بتسمية أخرى».

في المقابل، وصف المجلس الوزاري السياسي- الأمني المصغر ظاهرة «تدفيع الثمن» بأنها «تنظيم غير مسموح»، وهو، حسب اعتقادي، وصف عديم المحتوى، سواء من حيث صلاحيات السلطات في تطبيق القانون بطرق فعالة، أو من حيث الردع، حتى أن نشطاء اليمين المتطرف، ومن ضمنهم إيتمار بن غفير، الذي يمثل أحيانا مشبوهين بتنفيذ أعمال «تدفيع الثمن»، أعربوا عن ازدرائهم لقرار المجلس الوزاري الذي قال عنه بن غفير بأنه «نكتة.. وخطوة تظاهرية موجهة بأكملها لوسائل الإعلام، لكنها لا تستند إلى أي أساس».

انعكاسات

مما لا شك فيه أن لسلوك «تدفيع الثمن» الإرهابي، ولعدم التطبيق الحازم للقانون، وعدم وجود سياسة رادعة جلية وناجعة، انعكاسات خطيرة، سواء على الصعيد الداخلي- الدولاني، أو على الصعيد الدولي.

على الصعيد الداخلي- الدولاني، تتجلى هذه الانعكاسات:

أولا، في المس بصورة خطيرة بالديمقراطية، التي يشكل فيها القانون والنظام الأساس الضروري المتفق عليه للحياة المشتركة في المجتمع، والمس بمبدأ المساواة أمام سلطات القانون. وقد تولد موقف لدى الكثيرين من المواطنين مؤداه أنه لو كانت أعمال الإرهاب منسوبة إلى عرب لكانت أجهزة الأمن والسلطات الإسرائيلية قد ألقت القبض عليهم قبل فترة طويلة.. وهذا بالإضافة إلى المس بمبادئ وقيم التسامح وكرامة الإنسان وتعظيم مظاهر الكراهية تجاه الغرباء والرموز المقدسة للمسيحيين والمسلمين.

ثانيا، في تصعيد الوضع والتوتر في المناطق الفلسطينية (المحتلة العام ١٩٦٧). وقد صرح القائد العسكري السابق لمنطقة «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) الجنرال نيتسان ألون، بعيد إنهائه لمهام منصبه، بأن نشاطات «تدفيع الثمن» التي تقوم بها أقلية متطرفة «يمكن أن تؤدي إلى تصعيد واسع وكبير في الوضع الأمني في يهودا والسامرة» مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لم تنجح في منع الظاهرة واعتقال منفذي أعمال واعتداءات «تدفيع الثمن».

ثالثا، في تعميق الشرخ اليهودي- العربي داخل «الخط الأخضر». وقد جرت في أعقاب أعمال واعتداءات «تدفيع لثمن» مظاهرات احتجاج واسعة شارك فيها الآلاف من سكان حيفا والقدس وعكا وبلدات وادي عارة. فضلا عن ذلك تولد الظاهرة خطر نشوب حرب دينية، وتحويل النزاع من نزاع إقليمي إلى نزاع ديني أيضا.

على الصعيد الخارجي، يمكن أن تظهر انعكاسات سلبية تتمثل في تعزيز الصورة السلبية لإسرائيل في نظر الرأي العام العالمي، ومن ضمن ذلك في دول صديقة لإسرائيل، وإلحاق ضرر شديد بالدعاية الإسرائيلية، وتوجيه انتقادات للحكومة والسلطات في إسرائيل إزاء تقاعسها عن التصدي لهذه الظاهرة.

وعلى سبيل المثال فقد تطرقت وزارة الخارجية الأميركية في تقرير إجمالي صدر في نهاية العام ٢٠١٣، إلى نشاطات «تدفيع الثمن» مشيرة إلى أن هذه النشاطات امتدت من الضفة الغربية إلى داخل إسرائيل. وأكد التقرير أن الاعتداءات التي يقوم بها المستوطنون اليهود ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، وضد الكنائس والمساجد في الضفة الغربية، تمر من دون معاقبة أو محاكمة الضالعين في ارتكاب هذه الأعمال.

كذلك فقد أثارت الظاهرة انتقادات لإسرائيل من جانب هيئات ومؤسسات تابعة للأمم المتحدة.

وقد حذر تقرير صدر في العام ٢٠١٠ عن مكتب تنسيق النشاطات الإنسانية التابع للأمم المتحدة من أن قرابة ربع مليون فلسطيني يقطنون في ٨٦ بلدة وقرية، سيكونون عرضة لاعتداءات عناصر «تدفيع الثمن» إذا ما قررت إسرائيل إخلاء مستوطنات في الضفة الغربية.

إلى ذلك فإن أعمال ونشاطات العناصر اليمينية المتطرفة يمكن أن تدفع منظمات دولية مختلفة إلى المطالبة بتدخل دولي لحماية السكان الفلسطينيين، فضلا عما تثيره هذه الظاهرة من استياء وانتقادات في صفوف زعماء بعض الجاليات اليهودية في العالم. وعلى سبيل المثال فقد انتقد أبراهام فوكسمان، مدير الشعبة العالمية للرابطة ضد التشهير، تسامح وتغاضي السلطات الإسرائيلية عن أعمال «تدفيع الثمن» معبرا عن استنكاره الشديد لهذه الأعمال والاعتداءات «التي تستهدف أيضا أماكن دينية مقدسة للمسلمين والمسيحيين». وقال إن «هذه الأعمال الآثمة تتناقض مع القيم اليهودية» داعيا إلى اعتقال العناصر التي تقف وراءها سواء على مستوى التحريض أو على مستوى التنفيذ.

أخيرا فإن ظاهرة «تدفيع الثمن» تضر بصورة إسرائيل لدى طوائف ومجموعات مسيحية في العالم تؤيد وتساند دولة إسرائيل.

توصية

يتعين على الحكومة الإسرائيلية اعتبار العناصر التي تعمل تحت اسم «جباية الثمن» بمثابة منظمة إرهابية يهودية، وينبغي لسائر السلطات القانونية في إسرائيل أن تعمل وتتصرف بمقتضى ذلك.

إعداد: بلال ضاهر

إسرائيل تعتّم على صفقات أسلحة تستخدم في ارتكاب جرائم حرب في إفريقيا وأميركا اللاتينية!

الصناعات الأمنية الإسرائيلية تبدأ بتسويق أسلحتها بعد كل عدوان على الفلسطينيين

وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون في معرض أسلحة يجرب بندقية أوتوماتيكية حديثة من صنع إسرائيلي.

تعتبر إسرائيل واحدة من أكبر الدول المصدرة للأسلحة في العالم، لكنها خلافا لمعظم الدول، لا تتقيد بقرارات ومعاهدات دولية تمنع تصدير الأسلحة والخبرات الأمنية لأنظمة يحظر التعاون معها وتفرض عليها عقوبات. ويعمل في هذا المجال عدد كبير من الإسرائيليين، بينهم ضباط جيش، يحظون بمعاملة متساهلة من وزارة الدفاع الإسرائيلية حيال خرقهم للقرارات الدولية.

وأوضح المحامي إيتاي ماك، الخبير في مجال حقوق الإنسان والناشط من أجل زيادة الشفافية والإشراف العام على التصدير الأمني الإسرائيلي، أن وصف إسرائيل بأنها «دولة عظمى في مجال التصدير الأمني» هو تعريف واسع جدا، يشمل السلاح والعتاد الأمني والخبرات، مثل العقائد القتالية أو تدريب قوات وميليشيات.

وقال ماك في مقابلة أجرتها معه صحيفة «هآرتس»، ونشرتها قبل أسبوعين، إن التصدير الأمني هو «أمر مقبول وجميع الدول تفعل ذلك، لكن المشكلة هي أن إسرائيل، اليوم، ضالعة في أماكن كثيرة، قررت الولايات المتحدة وأوروبا منذ فترة أن تمتنع عن التصدير الأمني إليها. ونحن نعرف أن إسرائيل تبيع السلاح إلى أذربيجان وجنوب السودان ورواندا. وإسرائيل دربت ولا تزال تدرب قوات تابعة لأنظمة رئاسية في دول إفريقية. ووفقا للتقارير فإن هذه أمور تحدث في الكاميرون والتوغو وغينيا الاستوائية، وهذه دول ليست ديمقراطية، وبعضها ديكتاتوريات تقتل وتنهب وتقمع مواطنيها».

وأضاف ماك أنه يوجد في إسرائيل عدد قليل من الشركات الأمنية العملاقة، مثل «رافائيل» (سلطة تطوير الوسائل القتالية)، ويوجد أكثر من ٣٠٠ شركة تعمل في مجال تصدير الأسلحة والخدمات الأمنية، أقامها أشخاص من أجل جني أموال طائلة، «وجميع هذه الشركات تعمل تحت مظلة وزارة الدفاع، التي تصدّق على عمل الشركات».

وأوضح ماك آلية تصدير الأسلحة والخدمات الأمنية، حيث تصل إلى إسرائيل ميزانيات من دول وجهات معنية بشراء أسلحة، ووزارة الدفاع تقرر لمن تمنح تراخيص تصديرها «وكيفية توزيع الكعكة»، إذ أن قسما من المصدرين هم ضباط كبار في الجيش وموظفون سابقون في وزارة الدفاع وسياسيون سابقون.

٤٠٠ ألف رخصة تصدير سنوياً!

يؤكد ماك أنه لا توجد في إسرائيل مراقبة مشددة على تصدير الأسلحة.

وأشار إلى أن وزارة الدفاع تصدر ٤٠٠ ألف رخصة تصدير كل عام، وأن هناك موظفين اثنين فقط يمتلكان صلاحية التدقيق في تراخيص التصدير، من أصل حوالي ٣٠ موظفا في دائرة مراقبة الصادرات الأمنية. «وكلاهما مسؤولان عن التيقن من أن الحاصلين على التراخيص لم يخرقوا شروطها. ويتعين عليهما أيضا أن يشرفا على ما يحدث ميدانيا لدى تسليم الأسلحة، مثل نزاعات عنيفة قد تتطلب إلغاء أو تجميد التراخيص».

إلا أن تدقيقا أجراه مراقب الدولة الإسرائيلي أظهر أن تطبيق هذا الإشراف يعتمد بالأساس على الوشايات، «أي أن تضيّق شركة معينة عينها على شركة أخرى وتشي بها». وهناك قرابة ١٦٠ حالة خرق تراخيص سنويا، «ويجري التحقيق في حالات معدودة منها فقط، وفرض غرامات مالية تافهة. وبرأيي أن دائرة مراقبة الصادرات الأمنية هي بالأساس عبارة عن مكتب خدمات زبائن للمصدرين، أي لذلك النادي المغلق. إذ من يملك الشجاعة كي يراقب أولئك الضباط السابقين الذين يحملون رتبة لواء؟ وحتى لو فكر أحد بذلك، فإن اللواء يجري محادثة هاتفية مع مسؤول رفيع أكثر في وزارة الدفاع وينهي الأمر».

ولفت ماك إلى أنه بالإمكان جني أموال طائلة من التصدير الأمني من دون استصدار رخصة تصدير. «بالإمكان، مثلا، التوسط بصفقات، مثلما ادعى (رئيس حكومة إسرائيل السابق إيهود) أولمرت بأن هذا ما فعله (رئيس الحكومة ووزير الدفاع السابق) إيهود باراك. وهناك يكمن المال الكثير... وعمليا، مجال الوساطة مفتوح بالكامل، ولا أحد يراقبه أو يعرف ما يجري فيه».

وفي غالب الأحيان، فإن الدولة التي تتجه إلى وسيط من أجل شراء أسلحة هي دولة يحظر عليها أن تشتري بصورة مباشرة. وقال ماك إنه «بالإمكان أخذ نيجيريا كمثال. ولأن قسما من جيشها يرتكب جرائم حرب، ألغت الولايات المتحدة صفقات أسلحة بين إسرائيل ونيجيريا في العام ٢٠١٤، لكن في الشهر نفسه الذي حدث ذلك، صدر تقرير عن شخص إسرائيلي قام بصفقة وساطة. وقد سافر، كمبعوث للمخابرات النيجرية، من نيجيريا إلى جنوب إفريقيا، من أجل شراء السلاح هناك. والوساطة تسمح بالالتفاف على كافة أنظمة الرقابة. وليس بإمكان أي شخص القيام بوساطة كهذه وإنما يجب أن يكون الوسيط جنرالا أو سياسيا رفيعا. والأرباح هنا خيالية».

وكان ماك قدم التماسا إلى المحكمة ضد وزارة الدفاع الإسرائيلية مطالبا بإلزامها بالكشف عن هوية الأشخاص الذي توزع عليهم ٤٠٠ ألف رخصة تصدير أمني سنويا، لكن الوزارة أعلنت أنه ليس بالإمكان نشر أية معلومات حول المصدرين ولا عن الدول التي يصدرون إليها. رغم ذلك، فإن القاضي ألزم وزارة الدفاع بالكشف عن التفاصيل، ووافقت الوزارة لأول مرة على الاعتراف بوجود ٣٦٠ مصدرا و١٥٠ شركة إسرائيلية تعمل في مجال التصدير الأمني ومسجلة في سجل الصادرات الأمنية، كما اعترفت بأسماء خمس دول تصدر إسرائيل إليها، ولم يعلن عنها في الماضي.

وأضاف أن «هذا موضوع يجري التعتيم عليه، ولا يريدون أن يجري البحث فيه. وهم يفصلون ما بين 'تاجر أسلحة' وكأنه أمر فاحش، وبين باقي الأنشطة، مثل بيع خبرات أو تدريب مقاتلين، وكأن هذا أمر شرعي. وجميعهم يفضلون أن يُسمون 'مصدرين أمنيين'. ولأسباب قضائية لن أقول أسماء رغم أنه توجد بحوزتي أدلة، لكنهم معروفون جدا، والحديث يدور عن ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي، أو أنهم في إجازة، وفي وزارة الدفاع والحلبة السياسية. وهذه أسماء يعرفونها في كل بيت في إسرائيل. وفي هذا الإطار لا يوجد يمين أو يسار، بل إنه يوجد (شخصيات) أكثر من اليسار».

«شراء مؤيدين عن طريق السلاح»

أكد ماك أن حكومات إسرائيل المتعاقبة اتبعت سياسة واحدة، «وهذه السياسة، برأيي، تتمثل بشراء مؤيدين عن طريق السلاح. وينبغي أن ننسب هذه البقرة لحكومات اليسار، ففي فترة (ولاية إسحاق) رابين كانت إسرائيل ضالعة في تشيلي والأرجنتين وكذلك في رواندا والبوسنة، وهي أماكن ارتُكبت فيها جرائم رهيبة ضد المدنيين. وجميع الذين عملوا في هذا المجال هم الجنرالات الكبار، وهم، تاريخيا، ينتمون لمباي (الحزب الذي أسس إسرائيل وحكمها حتى العام ١٩٧٧ وانبثق منه حزب العمل) والحزب الحاكم. فقد كان هناك جنرالات انتقلوا إلى السياسة وآخرون ذهبوا إلى الصناعات الأمنية، ولكن في نهاية الأمر يد تغسل يدا. ولا يوجد حراس تخوم للجنرالات الإسرائيليين».

واعتبر ماك أن الجمهور يجب أن يعرف الأشخاص الذين يعملون في مجال التصدير الأمني. «على الجمهور أن يحكم على كل شخص من الناحية الأخلاقية. يهمنا أن نعرف أخلاقياته، لأن دولة إسرائيل صادقت على تصدير أمني إلى أماكن لا توافق أي دولة أخرى على بيعها، ولأسباب جيدة. وبرأيي أن قسما كبيرا من العاملين في هذا المجال يفعلون ذلك رغبة في الثراء السريع، والصمت الذي تفرضه وزارة الدفاع على الجمهور في هذا الموضوع مريح جدا لهم. وأعتقد أنه بالنسبة لعدد كبير منهم، لو عُرف على الملأ أنهم تجار سلاح، لربما كانوا سيخجلون ويتركون هذا المجال. وأنا شخصيا أعرف عددا من الأشخاص الذين اعتقدت طوال سنين أنهم يعملون في الزراعة وتقنيات الري، واتضح لي لاحقا أنهم تاجروا بالسلاح. كذلك فإن هذا الصمت يمنع احتكاكات بين التجار وأبناء عائلاتهم. وهناك عدد غير قليل من العائلات التي سافرت مع الوالد الجنرال 'في بعثة' إلى إفريقيا أو أميركا اللاتينية من دون أن يعرفوا ما الذي يفعله هناك. وهم يخجلون بالكشف عن أن الفيللا التي يسكنون فيها إنما بنوها من تجارة السلاح. والمثير هو أنه في العالم يعرفون هذه الأمور ويرونها وينشرون تقارير عنها. فعندما تزود إسرائيل حراسا شخصيين لطاغية إفريقي، فإن الجمهور الذي يقمعه يرى أنهم إسرائيليون».

وأردف أن «هذا هو التناقض الحاصل الآن مع جنوب السودان. إذ أن جميع المسؤولين في الصناعات الأمنية والمدربين سافروا إلى هناك برحلات جوية مدنية. لم يصلوا بمروحيات ووضعوا أقنعة ونزلوا بالحبال. فلماذا لا يتم الكشف عن هذه الأمور؟ ألا يرى مواطنو جنوب السودان نوع الأسلحة التي تحملها قوات الأمن».

وقال ماك إن هذا التعتيم سببه «إسكات الجمهور الإسرائيلي. والخوف الأكبر للعاملين في هذا المجال هو أن يُفتح هنا نقاش أخلاقي، وهو نقاش تدرك وزارة الدفاع جيدا أنه يمكن أن يفتح صندوق باندورا (صندوق الشرور) حيال الماضي ويؤدي إلى استنفاذ محاكمة الجمهور الجنائية لأشخاص ساعدوا في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في أنحاء العالم. وهؤلاء ليسو ليس وحسب، وإنما أيضا مسؤولين في وزارات الدفاع والخارجية والعدل الذين صادقوا على هذا التصدير».

يشار إلى أن إسرائيل وقعت في نهاية العام الماضي على المعاهدة الدولية لمراقبة تجارة السلاح، لكن ماك لفت إلى أن «إسرائيل وقعت ولم تصادق على المعاهدة، ما يعني أنها ليست عضوا فيها، وإنما يتعين عليها ألا تمس بروح المعاهدة فقط».

وكانت وزارة الدفاع الإسرائيلية قد ردت على استجواب قدمه ماك وعضو الكنيست تمار زاندبرغ، من حزب ميرتس، حول سبب عدم المصادقة على هذه المعاهدة الدولية بالقول إن تبعات التوقيع على المعاهدة ليست مهمة كثيرا بالنسبة للتصدير الأمني وإنما بالنسبة للاستيراد الأمني، ما يعني أن الدول الموقعة على المعاهدة لا يمكنها بيع أسلحة لإسرائيل.

وقال ماك «أعتقد أن هذه المرة الأولى التي تعترف فيها وزارة الدفاع أنها تشعر مهددة عمليا. وعندما ترددوا في الولايات المتحدة بشأن التوقيع على هذه المعاهدة، عارض ذلك عدد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب وأبلغوا (وزير الخارجية) جون كيري بأنه في حال انضمت الولايات المتحدة إلى المعاهدة فإنها ستكون مقيدة ولن تتمكن من بيع أسلحة لإسرائيل. ومن الناحية النظرية، فإنه إذا ثبت أن إسرائيل تنفذ جرائم حرب، لن تتمكن دول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا من بيعنا أسلحة».

تفوّق في قمع الفلسطينيين

كيف أصبحت إسرائيل «دولة تصدير أمني عظمى»؟

البداية كانت في أعقاب حرب تشرين/ أكتوبر العام ١٩٧٣. يقول ماك «في حرب يوم الغفران كانت إسرائيل على شفا الانهيار. كان هناك أزمة كبيرة في العملة وأزمة سلاح وذخيرة، ومخازن الطوارئ في الدولة فرغت. وقررت الحكومة أن تقتل عصفورين بضربة واحدة والبدء بتطوير الصناعات الأمنية، كي لا نكون متعلقين بالآخرين وكي يكون لدينا خط إنتاج خاص بنا في حال نشوب حرب أخرى ومن أجل أن نبيع للخارج أيضا. وكان في السوق حينئذ لاعبون أقوياء مثل الولايات المتحدة، تشيكوسلوفاكيا وفرنسا، ولم يكن بإمكان إسرائيل في حينه أن تنافسها، لكن كان بإمكانها استخدام تفوقها النسبي في الخبرات والتجربة في إدارة مجموعة سكانية محتلة ومواجهة منظمات أنصار، أي خبرة في الحرب غير التناسبية. وبهذا التخصص، وسائل قمع سكان، دخلت إسرائيل إلى جنوب إفريقيا وبعد ذلك إلى أميركا الوسطى. فقد أدرك الجنرالات في غواتيمالا أن مواجهتهم مع الهنود الحمر مشابهة جدا لما يحدث في إسرائيل».

وأشار ماك إلى أن إسرائيل تحتل المرتبة السادسة أو السابعة بين الدول التي تصدر صادرات أمنية، لكن بالنسبة لحجمها فإنها في المكان الأول في العالم، «وكذلك فيما يتعلق بضلوعنا في انتهاك حقوق الإنسان والمساعدة في ارتكاب جرائم حرب. والمبالغ التي تجنيها إسرائيل من ذلك ليست ذات أهمية، لأنه في إفريقيا على سبيل المثال، تكفي عدة بنادق من أجل إحداث ضرر هائل».

في نهاية العقد الماضي تضاعف حجم التصدير الأمني الإسرائيلي من ثلاثة مليارات إلى سبعة مليارات دولار في السنة. وقال ماك «نعم، هذا هو المعدل. هذا هو حجم الصادرات الأمنية منذ حملة الرصاص المصبوب (العدوان على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨)، لأن معظم الحروب اليوم هي حروب داخلية لدول ضد مواطنيها، ويوجد في إسرائيل وضع خاص، فهي موجودة في حالة حرب دائمة ، وتمسك بصناعة أمنية متطورة جدا».

وأضاف أن «ثمة من يدعي أن إسرائيل تنفذ عمليات (عسكرية) معينة من أجل إجراء تجارب على أسلحة. وهذا رأيي أيضا، لكن ليس لدي أي دليل على ذلك. وعندما يسألونني كيف أجرؤ على التفكير أصلا بأن إسرائيل تجري تجارب أسلحة في المناطق (المحتلة) فإني أجيب بأن الادعاء هو أن إسرائيل لا تبادر للحروب من أجل إجراء تجارب، وإنما الصناعات الأمنية تركب على الحروب وتحقق أرباحا، والصناعات الأمنية هي التي تسوّق الأسلحة على أنها حاسمة للمعارك وهذا ما يقولونه للزبائن في المعارض. وقد سمعت ذلك بأذني. والارتفاع الكبير في الصادرات الأمنية في أعقاب الرصاص المصبوب كان ممكنا بسبب استخفاف المجتمع الدولي، الذي ندد بنا من جهة، وجاء لكي يتعلم كيف فعلنا ذلك من الجهة الأخرى. ويوءاف غالانت، الذي كان قائد الجبهة الجنوبية حينذاك، قال جملة مذهلة عن ذلك: 'لقد جاؤوا كي يروا كيف نحول الدم إلى مال'».

وأوضح ماك أن «أي حرب كهذه تستخدم لإدخال تكنولوجيا جديدة بشكل مكثف. وكذلك في الضفة الغربية، في المناطق التي تجري فيها مظاهرات بصورة دائمة، في بلعين وكفر قدوم وقلنديا، نرى طوال الوقت أسلحة ووسائل تفريق مظاهرات جديدة أو محسنة. والصناعات الأمنية تستغل ممارسات إسرائيل في المناطق، وخصوصا في قطاع غزة، من أجل دفع مبيعاتها أيضا. كما أن وسائل الإعلام الإسرائيلية مختلفة عن وسائل الإعلام في العالم من هذه الناحية. فعندما يُطلق صاروخ من طراز تموز باتجاه موقع سوري فإن وسائل الإعلام الإسرائيلية تنشر مواصفات الصاروخ، رغم أنه يتم فرض رقابة عسكرية على ذلك في غالب الأحيان. وهناك تقارير صحافية هي عبارة عن مادة تسويقية لأسلحة».

وأضاف أن «وزارة الدفاع تنقل مادة أمنية إلى الصحافيين الذين يبتهجون بتلقيها من دون أن يكونوا واعين للضرر. وثمة شيء آخر لفت انتباهي وهو البعثات الإنسانية (لمناطق منكوبة). وهذا يذكر ب'عقيدة الصدمة' لنعومي كلاين (التي تتحدث عن استغلال الصدمة الناجمة عن كارثة طبيعية من أجل تحقيق أرباح مالية هائلة). يوفدون وفدا، وفجأة تظهر تقارير أجنبية حول صفقات أسلحة. وهذا ما حدث في الفلبين».

يذكر أن تقارير لمنظمات حقوق إنسان دولية تحدثت أخيراً عن أن إسرائيل خرقت الحظر وباعت أسلحة لجنوب السودان خلال الحرب الأهلية هناك. وتحدثت هذه التقارير عن أن قوات الأمن في جنوب السودان مسلحة ببنادق أوتوماتيكية من طراز «جليل» الإسرائيلية الصنع.

وقال ماك في هذا السياق «إننا نعرف عن قوات جنوب سودانية يدربها إسرائيليون هناك وفي إسرائيل، وعن وفد أمني جاء من جنوب السودان وقام بزيارة إلى هنا قبل نصف عام، شملت معرض أسلحة (في تل أبيب). ونحن نعرف أن إسرائيل بنت وتُشغل منظومة surveillance (مراقبة) في جنوب السودان وتتعاون مع المخابرات الداخلية الجنوب سودانية. وهذا أمر رهيب بنظري، ويذكرني بتشيلي إبان حكم بينوشيه. فقد كانت تشيلي دولة ديمقراطية، ولم يكن لديها جهاز مخابرات داخلي عندما بدأت الثورة، ووفقا للتقارير فإن إسرائيل دربت مقاتلي المخابرات الداخلية التشيلية، الذين مارسوا التعذيب بأبشع صوره. ونرى هنا مرة أخرى هذه العلاقة مع جهاز في دولة يرتكب جرائم ضد المواطنين».

إسرائيل تبيع السلاح لدول يوجد حظر دولي عليها!

أشار إيتاي ماك إلى أن إسرائيل تبيع أسلحة إلى ١٣٠ دولة. «ونحن نعرف أن من بين قائمة الدول التي تصادق عليها وزارة الدفاع هناك دول لا توجد لإسرائيل معها أية علاقة علنية. وإذا عُرف أنها تبيع السلاح لهذه الدول فإن هذا سيسبب حرجا بالغا لإسرائيل».

وأردف «لا أعرف ما إذا كانت كوريا الجنوبية إحدى هذه الدول، لكني أعرف بوجود هذه القائمة والتي يحظر على أي أحد التحدث عنها. وأتوقع أن هذه دول يوجد حظر على بيعها أسلحة من جانب مجلس الأمن الدولي وفي حال اتضح أنها تصدر السلاح إلى هذه الدول فإنه سيلحق بإسرائيل ضررا هائلا، لأنها تكون قد انتهكت بذلك القانون الدولي. وتحدثت تقارير في الماضي عن أن إسرائيل باعت أسلحة إلى ليبيريا وساحل العاج أثناء الحروب الأهلية البشعة التي دارت هناك. وهناك أيضا اختراع الشركة التابعة، أي أن المصدرين يقيمون شركة في خارج البلاد وتكون تابعة لشركتهم في إسرائيل ويبيعون من خلالها أسلحة لدول لا توجد علاقات دبلوماسية بينها وبين إسرائيل».

وتابع ماك أنه «عموما، علاقات إسرائيل مع دول كثيرة في العالم تتمحور، بمعظمها، حول التصدير الأمني. ومثال على ذلك جولات (رئيس حزب «يسرائيل بيتينو» ووزير الخارجية السابق) أفيغدور ليبرمان في إفريقيا. وقد ترأس ليبرمان وفدين إلى إفريقيا، في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٤، وكان فيهما ممثلون عن شركات الأسلحة الكبرى في إسرائيل. وهذه دول فقيرة، ويوجه طغاتها جلّ الموارد من أجل حماية أنظمتهم، وعلاقاتها مع إسرائيل تتمحور بالأساس حول التصدير الأمني».

واعتبر ماك أن «مشكلة إسرائيل أنه في العام ٢٠١٥ لم يعد بإمكانها أن تجري هذه الصفقات والعلاقات في الظلام. ففي الوضع الراهن، حيث يتزايد نشاط المجتمع المدني والشبكات الاجتماعية، فإن حضور إسرائيل في دول عدة وطوال الوقت أخذ يتسرب. وحتى الأنظمة غير الديمقراطية تواجه صعوبة اليوم في سد الطريق بشكل محكم أمام ضخ المعلومات».

وشدد ماك على أن الصناعات الأمنية الإسرائيلية ليست مربحة بشكل خاص للدولة. وقال إن «قمة الوقاحة هي أن شركات الصناعة الأمنية مشمولة ضمن قانون تشجيع استثمارات رأس المال. وهو قانون غايته أن يشجع شركات، مثل «طيفاع» للأدوية و«إنتل» للهاي - تك، على البقاء في إسرائيل. والآن لم يعد بإمكان الصناعات الأمنية الإسرائيلية مغادرة إسرائيل. لكن هذا القانون ينص على أن أي شركة تكون ٢٥٪ من دورتها المالية نابعة من التصدير، تحصل على إعفاء جنوني من الضرائب. وبموجب معطيات وزارة الدفاع، فإن ٧٥٪ من إنتاج الصناعات الأمنية يذهب إلى خارج البلاد، وهكذا فإن جميع هذه الشركات تستحق إعفاءات. وقد حصلت على إعفاءات بالمليارات».

وأشار ماك إلى أنه «لا أحد يتحدث أيضا عن أن قسما من هذه الشركات تعاني من إدارة فاشلة بشكل مزمن، ومرة كل بضع سنوات، وبسبب أهميتها، يتعين على الحكومة أن تضخ مليارات من أجل إنقاذها. رواتب هائلة وإدارة فاشلة. وقد كشف مراقب الدولة في تقريره عن المؤامرة التي فيها ضباط الجيش لا يمكنهم أن يحصلوا في الوقت نفسه على تقاعد من الجيش وراتب كموظفين في شركة حكومية، ولذلك فإن الشركات توظفهم على أنهم 'مستشارون خارجيون'».

وخلص ماك إلى القول «أنا متفائل. لأني أعتقد أن ما كان لا يمكن أن يكون بعد الآن، ولأنه لا يمكن إسكات كل شيء. ولن يكون هناك مفر، لأن الشهادات آخذة بالتراكم، وينضم المزيد من الأفراد إلى النضال. هذا هو الاتجاه، وأنا أقول ذلك طوال الوقت لوزارة الدفاع خلال المداولات معهم. عليهم أن يتذكروا أنه لا يوجد تقادم على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وإذا لم يحدث هذا الآن أو بعد سنتين، فإنه سيحدث بعد ثلاثين سنة. ونحن لن نتراجع».

تقارير خاصة

تقرير «لجنة لوكير»: إدارة ميزانية الأمن الإسرائيلية تعاني من «فشل منهجي»!

قادة المؤسسة الأمنية يرفضون تقرير «لجنة لوكير» والجيش يهاجم اللجنة ويطرح خطة بديلة

يرافق إقرار الموازنة العامة الإسرائيلية في كل عام صراع على ميزانية الأمن، لكن عشية إقرار الموازنة هذا العام، وهي للعامين الحالي ٢٠١٥ والمقبل ٢٠١٦، بدأت تدور رحى حرب طاحنة حول ميزانية الأمن، وذلك في أعقاب تقرير «لجنة لوكير» حول هذه الميزانية، والتي أوصت بإدخال إصلاحات على إدارة ميزانية الجيش، رغم أنها أوصت برفع حجم هذه الميزانية.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قرر تشكيل هذه اللجنة في منتصف العام ٢٠١٣، وتأخر بدء عملها إلى أيار من العام الماضي. وعيّن نتنياهو سكرتيره العسكري السابق، اللواء يوحنان لوكير، أحد كبار ضباط سلاح الجو، رئيساً لهذه اللجنة.

وتشكلت عضوية اللجنة، بموجب قرار نتنياهو ووزيري الدفاع والمالية في الحكومة السابقة، موشيه يعلون ويائير لبيد، من أستاذ الاقتصاد البروفسور تسيون زيلبرفرب، الذي تولى في الماضي منصب مدير عام وزارة المالية؛ رئيسة جامعة بن غوريون في بئر السبع البروفسور ريفكا كرمي؛ القائد السابق لشعبة التصنت اللواء عامي شيفرون؛ المديرة العامة السابقة لشركة التأمين «ميغدال» عنات ليفين؛ الرئيس السابق لدائرة الميزانيات في وزارة المالية دافيد باروخ؛ الرئيس والمدير العام السابق لشركة «إلبيت» للصناعات الإلكترونية العسكرية يوسي أكرمان؛ والرئيسة السابقة لشعبة القوى البشرية في الشرطة النقيب إستير دومنسيني، وتولت في السابق منصب المديرة العامة لمؤسسة التأمين الوطني.

وبمجرد أن قدمت «لجنة لوكير» تقريرها، قبل نحو أسبوعين، أعلن وزير الدفاع يعلون ورئيس هيئة أركان الجيش، اللواء غادي آيزنكوت، وجميع المسؤولين في وزارة الدفاع وكبار الضباط في الجيش رفضهم للتقرير والتوصيات التي تضمنها، ووصفه يعلون بأنه تقرير «معزول عن الواقع».

وتقرير «لجنة لوكير» ليس الأول من نوعه حول ميزانية الأمن، التي تتضخم باستمرار وعلى حساب ميزانيات اجتماعية، مثل التعليم والصحة والرفاه، التي يتم تقليصها في غالب الأحيان. وسبق هذا التقرير في السنوات الأخيرة عدة تقارير أبرزها تقرير وضعته «لجنة بروديت».

أهم توصيات «لجنة لوكير»

أشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن تقرير «لجنة لوكير» هو الأعمق والأكثر جرأة فيما يتعلق بميزانية الأمن.

وقد ركز هذا التقرير على انعدام الشفافية في إدارة الجيش لميزانيته، وحتى أن اللجنة أكدت فشل الجيش في هذه الناحية.

ومن بين المواضيع التي أثارت «غضب وإحباط» اللجنة، أنه في الوقت الذي أوصت فيه «لجنة بروديت» بأن يتم تقليص حجم القوى البشرية في الجيش بنسبة ١٢٪، وجدت «لجنة لوكير» أن الجيش زاد حجم القوى البشرية بنسبة ١٤٪ بين الأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠١٤، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في الإنفاق على رواتب الضباط في الخدمة الدائمة.

ورأى معظم المحللين الاقتصاديين والعسكريين أن تقرير «لجنة لوكير» جاء مفاجئا من حيث عمقه، ومن حيث جرأته خصوصا.

وكتب المحلل في صحيفة «ذي ماركر»، سامي بيرتس، أن «التقرير شجاع لأنه يقول لقادة الجيش بصورة صريحة إنه ليس لديهم أدنى فكرة حول حجم القوى البشرية التي يحتاجون إليها، وأنهم يضخمون القوى البشرية من دون سبب».

كذلك شدّد التقرير على أنه لو نفذ الجيش توصيات «لجنة بروديت» لكان قلّص حجم الإنفاق بمبالغ كبيرة، وفي هذا السياق ما كان سيعلن الجيش عن وقف التدريبات العسكرية، العام الماضي، بادعاء أن ليس لديه المال الكافي لذلك. ووصفت «لجنة لوكير» وقف التدريبات بأنه «فشل منهجي» من جانب الجيش.

وتنص إحدى توصيات اللجنة في هذا السياق على وضع ميزانية خاصة للتدريبات العسكرية، وعدم تحويلها للإنفاق على أي بند آخر. وتشكل هذه التوصية صفعة على وجوه قادة الجيش، إذ اعتبرت اللجنة أن تحويل ميزانية بنود إلى بنود أخرى في ميزانية الأمن هو عمل تضليلي.

ورأت اللجنة أنه يوجد في الجيش عدد كبير، وأكثر مما ينبغي، من القادة العسكريين، وفي المقابل هناك عدد أقل مما ينبغي من المدراء. وأشارت إلى زيادة عدد الضباط برتبة مقدم بنسبة ٨٪ وإلى زيادة نسبة الضباط برتبة عقيد. وفي موازاة ذلك، اكتشفت اللجنة، فيما يتعلق بالسيطرة على ميزانية الأمن، أن وزارة الدفاع ترى أن مهمتها تنحصر في الدفاع عن مطالب الجيش، وليس الإشراف على الميزانية. ولذلك أوصت اللجنة بأن يتحمل المستشار المالي لرئيس هيئة أركان الجيش مسؤولية أكبر في إدارة ميزانية الجيش.

وأكدت اللجنة أيضاً أن قادة الجيش لم يعرفوا كيف يفسرون تضخم القوى البشرية في السنوات الأخيرة، وما هو الهدف من هذا التضخم.

وفي سياق التوصية بتبني نهج إداري اقتصادي، أوصت اللجنة بأن يتبع الجيش صرف رواتب بدرجات مختلفة، مثل دفع رواتب مرتفعة أكثر من تلك المتبعة لعسكريين تأهلوا لمهن رواتبها مرتفعة في القطاع الخاص، مثل مهن الالكترونيات في وحدات «السايبر»، أي القتال في الفضاء الالكتروني في الانترنت وحماية الأجهزة المعلوماتية الالكترونية.

كذلك فيما يتعلق بتقاعد الضباط، اقترحت اللجنة التفريق بين الضباط الذين يخدمون في وحدات قتالية وأولئك الذين يخدمون في وحدات غير قتالية، وأن يقرر الجيش ما هي الوحدات القتالية. وفي هذا السياق أوصت اللجنة بتسديد مكافأة للضباط في الوحدات غير القتالية لدى تسرحهم، بمبلغ يصل إلى ٨٠٠ ألف شيكل، بينما يستمر الضباط في الوحدات القتالية لدى تسريحهم، في الحصول على جزء من راتب التقاعد حتى سن ٦٧ عاما، وبعدها يحصلون على راتب تقاعد كامل.

وأوصت اللجنة بتقصير مدة الخدمة الإلزامية إلى سنتين فقط، وأن يجري تسريح الضباط في الوحدات القتالية من الخدمة الدائمة في سن ٤٢ عاما، ومن الوحدات غير القتالية في سن ٣٦ عاما.

وفيما يتعلق بميزانية الأمن نفسها، أوصت اللجنة بأن يكون حجمها السنوي ثابتاً وهو مبلغ ٥٩ مليار شيكل للسنوات الخمس المقبلة، إضافة إلى تفعيل بند «الإنفاق المشروط بالدخل»، ويعني حصول الجيش على مبالغ إضافية من صفقات أسلحة وبيع عقارات كان يستخدمها كمقرات له، ويبلغ حجم هذا البند ٧٫٨ مليار شيكل، وإضافات أخرى ليصبح مبلغ ميزانية الأمن السنوية ٦٨٫٨ مليار شيكل. وهذا المبلغ أكبر من أي ميزانية أمن سابقة باستثناء ميزانية العام الماضي، من جراء حصول الجيش على مبالغ إضافية في أعقاب الحرب العدوانية على غزة.

الجيش يهاجم اللجنة ويطرح خطة بديلة

كما ذكرنا آنفاً، هاجم يعلون تقرير «لجنة لوكير» ووصفه بأنه «سطحي، غير متوازن بشكل متطرف ومعزول بالكامل عن الواقع حول دولة إسرائيل وداخلها»، وأكد أنه إذا جرى تطبيق التقرير فإنه سيشكل مقامرة على أمن مواطني إسرائيل.

وأضاف يعلون أن توصية اللجنة بتقصير مدة الخدمة الإلزامية إلى سنتين جاءت نتيجة «عدم فهم مطلق للمؤسسة العسكرية»، ودعا إلى تطبيق «خطة غدعون» التي وضعها الجيش.

وبرز خلاف بين يعلون ونتنياهو حول التقرير.

ونقلت وسائل إعلام عن نتنياهو قوله للوكير «لقد وضعت هذا التقرير من أجل أمن إسرائيل. وأنا أعرف أن هذا ليس أمرا عاديا بل نتيجة صراع وجهد متواصل».

لكن أقوال نتنياهو لم تردع ضباط الجيش والمسؤولين في وزارة الدفاع.

وقال أحدهم لصحيفة «هآرتس»، إن وزارة المالية «اختطفت هذه اللجنة وسيطرت على توصياتها. وتركيبة اللجنة لم تكن متوازنة. وكانت في داخلها أفضلية واضحة ولم يكن في عضويتها أي شخص لديه خبرة مدير عام وزارة الدفاع أو أي أحد عمل في مجال سياسة القوى البشرية والتخطيط في الجيش الإسرائيلي. كما أن عضوي اللجنة اللوائين لوكير وشيفرون يفتقران للخبرة في هذه المجالات».

واعتبر المسؤول نفسه أن «اللجنة ووزارة المالية لا تريدان شفافية في ميزانية الأمن، وإنما سيطرة كاملة عليها. وهذا سيشل عمل وزارة الدفاع». وتابع أن اللجنة لم تجر حوارا مع قيادة الجيش ووزارة الدفاع وأن اللجنة تبنت كافة مواقف وزارة المالية.

من جانبه، قال آيزنكوت إنه «ينبغي الحفاظ على كرامة الضباط في الخدمة الدائمة. ومحاولة نزع الشرعية عنهم تشكل تهديدا جوهريا للقدرة على إبقاء ضباط مهنيين في الجيش. وأنا أعي الرغبة في الحصول على أمن بمال أقل، لكن لا ينبغي المس بمن ربطوا حياتهم بأمن الدولة».

واستبق آيزنكوت نشر تقرير «لجنة لوكير»، بالإعلان عن «خطة غدعون» التي أعدها الجيش وهدفها منع إجراء إصلاحات كالتي تنص عليه توصيات «لجنة لوكير».

ورغم أن «خطة غدعون» تتحدث عن تقليصات في الضباط والقوات والوحدات، إلا أنها تبقي الميزانية بحجمها وحتى أنها تطالب بزيادتها.

ويقول الجيش الإسرائيلي إن غاية «خطة غدعون» هي إعداد الجيش لمواجهة كافة السيناريوهات التي تمثل تهديدا على إسرائيل والدفاع عن حدودها، فيما يواصل الجيش الإسرائيلي النظر إلى إيران على أنها التهديد الأكبر على إسرائيل اليوم، والأخذ بالحسبان احتمال نشوب حرب رغم عدم وجود مؤشرات على ذلك حاليا.

وقال ضابط إسرائيلي كبير لصحافيين إن «خطة غدعون» تشمل تسريح قرابة ١٠٠ ألف جندي من قوات الاحتياط، خلال السنوات المقبلة، فيما أولئك الذين سيبقون في الخدمة الاحتياطية سيتلقون تدريبات أكثر وسيخدمون لفترة أطول.

لكن ما يخفيه الجيش في هذا السياق هو أن نسبة الجنود الذين يمتثلون لخدمة الاحتياط ويشاركون في التدريبات العسكرية ليست مرتفعة ولا تتجاوز الـ٥٠٪.

وتقضي «خطة غدعون» بإغلاق ألوية مدرعات وكتائب مدفعية، في مقابل استمرار الاتجاه نحو تعزيز قوة الاستخبارات وحرب السايبر وسلاح الجو، من خلال إضافة طائرات من دون طيار.

وسيجري الجيش بموجب هذه الخطة تغييرات في نوع الأسلحة والقذائف، بحيث سيتم استبدال القذائف القديمة بصواريخ ذكية. كذلك سيتم تقليص عدد القوى البشرية في سلاح التربية والتعليم.

وإلى جانب تسريح ٢٥٠٠ ضابط في الخدمة الدائمة، تتجه النية بحسب الخطة إلى تسريح عدد مماثل في السنوات المقبلة، في موازاة بدء عملية جعل الجيش شابا أكثر، بمعنى خفض سن الضباط الذي يقودون كتائب وألوية.

وقال الضابط الكبير إن «هذه الخطة ستقصّر بشكل ملموس مدة الاستعداد للحرب. وإذا كنا حتى اليوم نحتاج لفترة استعداد ما بين ساعات حتى أيام، فإننا سنقلص هذه الفترة إلى ساعات معدودة وحتى إلى يوم واحد».

كحلون وبينيت يؤيدان «تقرير لوكير»

عبر وزير المالية الإسرائيلي ورئيس حزب «كولانو»، موشيه كحلون، وكذلك وزير التربية والتعليم ورئيس حزب «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، عن تأييدهما لتقرير «لجنة لوكير».

وقال كحلون، خلال مداولات في وزارته حول التقرير، إن «هذا تقرير ممتاز وسيعود بالفائدة على الجيش، ويتعين على وزارة المالية أن تقدم المساعدة في دفع التقرير إلى الأمام».

رغم ذلك، عبر مسؤولون في الوزارة عن تحفظهم من أجزاء في التقرير وفي مقدمتها تحديد ميزانية الأمن الدائمة بمبلغ ٥٩ مليار شيكل، وهو مبلغ أعلى بخمسة مليارات من اقتراح وزارة المالية.

من جانبه، يسعى بينيت إلى دفع تقرير «لجنة لوكير» قدما، خلافا لموقف يعلون وقادة الجيش. وذكرت تقارير إعلامية أن بينيت تحدث مع عدد من الوزراء الأعضاء في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، من أجل بلورة مجموعة من الوزراء يكون بإمكانها أن تمارس ضغوطا على نتنياهو ويعلون لإجراء بحث عميق في التقرير.

ومرر بينيت رسالة إلى مكتب رئيس الحكومة، قال فيها إن الوزيرين من «البيت اليهودي» في الكابينيت، هو ووزيرة العدل أييليت شاكيد، سيعارضان المصادقة على ميزانية الأمن في حال عدم إجراء بحث حول تقرير «لجنة لوكير» قبل ذلك.

وامتدح بينيت التقرير ووصفه بأنه «تقرير شجاع لجيش شجاع»، ودعا إلى تبني معظم بنوده بما في ذلك فرض الشفافية على الجيش أمام مجلس الأمن القومي، وتنجيع طريقة التقاعد، وتحصين ميزانية التدريبات العسكرية.

لكن في هذه الأثناء، أخذت تتبلور في مواقع التواصل الاجتماعي احتجاجات لنساء ضباط في الخدمة الدائمة ضد شروط عمل أزواجهن في الجيش وضد توصيات «لجنة لوكير» وقد اعتبرن أنها مسيئة لشروط عمل أزواجهن.

ميزانية الأمن الإسرائيلي: ثقوب سوداء. (أ.ف.ب)

الاتفاق النووي مع إيران - فشل مدو لسياسة نتنياهو!

كتب أشرف عثمان بدر:

هناك عدة نظريات توضح الكيفية التي يمكن من خلالها إدارة الصراعات الدولية والتعامل معها، من أبرزها «نظرية المباريات اللعبة» التي يبدو أنّها الأنسب لدراسة الصراع ما بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، حيث تعتبر هذه النظرية أحد المناهج المتّبعة في دراسة العلاقات الدوليّة.

تقوم النظرية على افتراض أنّ صنع القرار يتضمن درجة معينة من العقلانية، فكل لاعب يسعى لنيل مكاسب قصوى وإن نتيجة المباراة ترتبط بخيارات اللاعب أو اللاعبين المقابلين حيث تسعى الأطراف المشاركة في اللعبة إلى تحقيق أكبر قدر من العوائد وتجنب أكبر قدر من الخسائر.

وهذا على ما يبدو ما حصل بين أميركا وإيران، فقد أعلنت مجموعة القوى الكبرى ٥+١ (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا) عن التوصّل إلى اتفاقٍ نهائي مع إيران حول برنامجها النووي، ويقوم الاتفاق على رفع العقوبات الدولية عن إيران مقابل تخليها عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي، كما يعزّز هذا الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ويضع قيودًا على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم ويحدّد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران.

رغم أن الاتفاق يضمن عملياً تجميد البرنامج النووي الإيراني، حيث وافقت إيران على التخلي عن ٩٧٪ من كمية اليورانيوم الذي قامت بتخصيبه مما يعني أنها إذا قررت في أي وقت خرق الاتفاق وصناعة قنبلة نووية ستكون قدراتها محدودة جدًا في هذا الشأن، وستحتاج لعام كامل بدلاً من شهرين أو ثلاثة، إلى جانب وقف العمل في منشآتها النووية، باستثناء عملية تخصيب رمزية بنسبة أقل من٣٫٦٧٪ (تحتاج القنبلة النووية إلى تخصيب نسبته ٩٠٪)، إلا أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وصف الإتفاق بأنه «خطأ تاريخي صادم» وأعلن أنّ إسرائيل لن تلتزم به، ويلاحظ أنّه يوجد شبه إجماع داخل إسرائيل على رفض الاتفاق لدرجة توحد كل من الحكومة الإسرائيلية والمعارضة بجميع أطيافها على ذلك، ولم يشذ عن التيار العام سوى بعض القادة الأمنيين «السابقين» أمثال رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) الأسبق عامي أيالون ورئيس جهاز المهمات الخارجية «الموساد» الأسبق إفرايم هليفي اللذين أعربا عن تأييدهما للاتفاق النووي، ووصفاه بأنه الخيار الأفضل.

يعتبر إبرام الاتفاق بمثابة فشل كبير للسياسة الخارجية الإسرائيلية بشكل عام وفشل لنتنياهو بشكل خاص، فهو الذي وعد ناخبيه بالتصدي للخطر النووي الإيراني ولطالما استخدم التهديد الإيراني كفزاعة من أجل كسب أصوات الناخبين، وهذا ما دفع يائير لبيد رئيس حزب «يوجد مستقبل» المعارض لدعوة نتنياهو إلى تقديم استقالته وتشكيل لجنة رسمية للتحقيق في هذا الفشل المدوي.

كما يفند الاتفاق الفرضية السائدة عند بعض المحللين بأنّ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة يتحكم بالسياسة الخارجية الأميركية، فقد أثبت الإتفاق أنّ أميركا تقدم مصلحتها الإستراتيجية على مصلحة حليفتها المدللة إسرائيل، ففي السياسة الخارجية للدول لا يوجد أصدقاء أو أعداء دائمون بل توجد مصالح دائمة.

لماذا ترفض إسرائيل الاتفاق؟

بحسب تصريحات نتنياهو وبعض المحللين الإسرائيليين توجد عدة مبررات لرفض الاتفاق، من أهمها:

الاتفاق يفتح لإيران الطريق للحصول على ترسانة من القنابل النووية خلال عقد ويمكّنها من تحقيق الاختراق نحو السلاح النووي حتى قبل انتهاء هذه الفترة بسبب الثغرات العديدة في بنود الاتفاق الخاصة بمراقبتها كما حدث مع كوريا الشمالية.

الاتفاق «سيمنح إيران (بعد رفع العقوبات الدولية عنها) مئات المليارات من الدولارات التي ستصرف على تمويل العمليات الإرهابية في كل أنحاء العالم وعلى أعمالها العدوانية في المنطقة وعلى جهودها غير المتوقفة الرامية إلى تدمير إسرائيل»، فالاتفاق لم يتضمن أي تفاهمات يتم بموجبها وقف دعم إيران للتنظيمات «الإرهابية»، وقد اتضح ذلك عبر تأكيد الرئيس الأميركي باراك أوباما أنّ الولايات المتحدة ستدعم حلفاءها في المنطقة وتحديدًا إسرائيل ودول الخليج العربي، للتصدي لأي تصرفات إيرانية تهدّد استقرار المنطقة أو تزعزعه.

الاتفاق سيقود إلى اشتعال سباق نووي في المنطقة وقد يدفع دولها للسعي من أجل امتلاك السلاح النووي.

الاتفاق يضفي شرعية دولية على برنامج إيران النووي ويبقيها كدولة على «حافة القدرة النووية» بدلا من تجريدها من قدراتها النووية.

الاتفاق يحول إيران من دولة مارقة إلى لاعب إقليمي معترف به دولياً يمكن التوصل معه لتفاهمات حول قضايا المنطقة، حيث ستصبح إيران جزءاً من حل المشاكل وليست المشكلة.

عدم تضمين الاتفاق إجراءات أو عقوبات في حال تم خرقه من إيران.

إقرار الاتفاق من قبل مجلس الأمن يقيد إسرائيل ويحرمها من حق القيام بأي عمل عسكري لأنّ معنى ذلك أنّ إسرائيل ستقف في مواجهة العالم.

الاتفاق لا يمنع إيران من تطوير وإنتاج الصواريخ البالستية (التي يمكن استخدامها لحمل الرؤوس النووية).

السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للاتفاق من وجهة نظر إسرائيل

سيناريو التحوّل الداخلي في إيران: يؤدي الاتفاق لنشوء طبقة من أصحاب المصالح مستفيدة من الانفتاح الاقتصادي ورفع الحصار، بحيث تضغط هذه الطبقة على المؤسسة الحاكمة من أجل تغيير سياساتها الخارجية نحو مزيد من الاعتدال والبعد عن تصدير«الثورة». احتمالية تحقق هذا السيناريو ضئيلة إذا بقي النظام في إيران مسيطرا عليه من قبل المرجعية الدينية التي لن تسمح بحدوث مثل هذا التحول.

سيناريو التزام إيران بالاتفاق: وهذا يعني استغلالها لفترة ١٠-١٥ سنة المنصوص عليها في الاتفاق من أجل تدعيم قوتها الاقتصادية، ومن ثم التفرغ فيما بعد لبرنامجها النووي. هذا السيناريو هو الأكثر احتمالاً في ظل حاجة إيران لالتقاط أنفاسها بعد تعرضها لأزمة اقتصادية حادة نتيجة الحصار ونزول أسعار البترول.

سيناريو خرق إيران للاتفاق: وهذا شبيه بما حدث مع كوريا الشمالية، هذا السيناريو احتماله وارد وإن كان بشكل غير كبير؛ ففي حال وجدت إيران أنّها لم تستفد من الاتفاق كما يجب فستلجأ لخرق الإتفاق.

الإجراءات الإسرائيلية المتوقعة

محاولة عرقلة التصديق على الاتفاق في الكونغرس الأميركي. نسبة نجاح هذه المحاولة ضئيلة للغاية بسبب طبيعة النظام السياسي الأميركي الذي ينص على وجوب تصويت أكثر من ثلثي أعضاء مجلسي النواب والشيوخ مجتمعين على رفض الاتفاق في حال فشل أوباما في الحصول على أغلبية الأصوات في مجلس النواب لإقرار الاتفاق. ورغم صعوبة النجاح في عرقلة الاتفاق من المتوقع أن يلجأ نتنياهو لذلك لسببين، أولهما الظهور أمام ناخبيه بأنّه لم يقصر في إعاقة الاتفاق، وثانيهما ابتزاز الإدارة الأميركية لأقصى حد من أجل الحصول على تعويضات.

تعزيز قسم سلاح الحرب الإلكترونية «السايبر» التابع للجيش الإسرائيلي والذي تم إنشاؤه مؤخراً، من أجل مهاجمة المفاعلات النووية الإيرانية وتعطيلها، ومن المتوقع الانتهاء من انشاء هذا القسم خلال سنتين.

طلب سلاح نوعي من الولايات المتحدة كتعويض عن الاتفاق يضمن تفوق إسرائيل النوعي.

تعزيز التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة من أجل رصد أي خرق للاتفاق من قبل إيران، مع السعي للوصول لاتفاق مع الولايات المتحدة على آلية للرد في حال حصل أي خرق.

بناء منظومة استخباراتية تهتم بمنطقة الخليج العربي من أجل رصد أي تحرك خليجي وبشكل خاص في السعودية، كي لا تتفاجأ إسرائيل بحصول إحدى الدول الخليجية أيضاً على سلاح نووي.

حول قرار المحكمة العليا الإسرائيلية في «قضية حركة إم ترتسو»:

دعاوى القذف والتشهير لم تعد «كاتم صوت» مجدياً ومجانياً في أيدي حركات وتنظيمات اليمين!

المحكمة العليا تؤكد ما سجلته المحكمة المركزية: المحاكم والإجراءات القضائية ليست المكان المناسب لفض خلافات فكرية ـ سياسية وحسم النقاشات حولها! وأيضا: المحكمة العليا ستصدر توجيهات إلى المحاكم المختلفة بفرض «عقوبة» مالية على أية جهة تقدم مثل هذه الدعاوى في مثل هذه الخلافات!

كتب س. سلامة:

ألغت المحكمة العليا الإسرائيلية، يوم ١٥ تموز المنصرم، باتفاق كلا الطرفين المتقاضيين، قرار الحكم الذي كانت أصدرته المحكمة المركزية في القدس في شهر أيلول من العام ٢٠١٣ واعتبرت فيه أن ثمة «أوجه شبه» بين حركة اليمين المتطرفة «إم ترتسو» والحركات الفاشية، بما يعني إمكانية تعريف هذه الحركة اليمينية واعتبارها حركة فاشية، حقا. وألزمت المحكمة العليا حركة «إم ترتسو» بـ«التبرع» بمبلغ ٣٠ ألف شيكل لجمعية «دعوا الحيوانات تعيش»!

وكانت المحكمة العليا قد حسمت في القضية في ختام النظر في الاستئناف الذي قدمته حركة «إم ترتسو» على قرار المحكمة المركزية المذكور. وهذه الأخيرة كانت بحثت المسألة من خلال النظر في دعوى التعويضات (المدنية) التي تقدمت بها هذه الحركة ضد مجموعة (ثمانية) من الشبان اليهود الذين أنشأوا وأداروا صفحة خاصة على شبكة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) تحت اسم «إم ترتسو ـ حركة فاشية». وطالبت «إم ترتسو» المحكمة بتغريم الشبان وإلزامهم بدفع تعويض مالي لها بمبلغ ٢٫٥ مليون شيكل!

لكن قاضي المحكمة المركزية في القدس، رفائيل يعقوبي، رفض دعوى «إم ترتسو» بالنسبة لسبعة من المدعى عليهم، بينما قبلها بالنسبة للثامن على خلفية مادة واحدة فقط نشرت على الصفحة «يُفهم منها أن حركة إم ترتسو تتبنى النظرية العرقية النازية»، وذلك بعد إقرار الشاب روعي يلين بالمسؤولية الشخصية عن هذا النص الذي اعتبرت المحكمة أنه يشكل قذفا وتشهيرا.

وكتب القاضي يعقوبي في حيثيات قراره أنه «لا يمكن أن نفهم من عبارة «إم ترتسو حركة فاشية» أنها تدل على تطابق تام بين مبادئ المدّعية (إم ترتسو) وبين الفاشية بكل مركباتها، وإنما فقط على خطوط تشابه محددة مع الفاشية، وليس أكثر من هذا»! كما كتب: «ثمة تأكيد (في أقوال رئيس هذه الحركة أمام المحكمة) على وجود قاسم مشترك معين بين مواقف المدّعية وبين مبادئ محددة تشكل أساس الفاشية».

واستمعت المحكمة المركزية في القدس، خلال النظر في الدعوى، إلى شهادة البروفسور زئيف شطرنهل، أستاذ العلوم السياسية المتخصص في الفكر الفاشي والحركات الفاشية، الذي قال أمام المحكمة إنه «يمكن العثور على خطوط شبه ما بين الحركات الفاشية في بدايات طريقها وبين حركة إم ترتسو. كما استمعت إلى أستاذ اللسانيات، روبيك روزنطال، الذي شرح استخدامات كلمة «فاشي» في الخطاب الإسرائيلي المعاصر، وإلى الباحث في الأديان، تومر برسكو، الذي قال للمحكمة إنه أدار محادثة علنية مع مؤسس «إم ترتسو» ورئيسها، رونين شوفال، اعترف هذا الأخير خلالها بأنه استقى أفكاره الأساسية من مفكرين أمثال يوهان غوتليب فيخته، الذي شكلت نظريته لاحقا المرتكز العقائدي الأساسي لنشوء ونمو الفاشية في أوروبا.

و«إم ترتسو ـ الثورة الصهيونية الثانية» (اسمها الكامل) هي منظمة يمينية أقيمت بعد حرب لبنان الثانية وتهدف، حسبما تفيد منشوراتها، إلى «تعزيز قيم الصهيونية وتجديد الخطاب والفكر والأيديولوجيا الصهيونية في إسرائيل». وأبرز ما تقوم به هذه الحركة هو «محاربة» ما تصفه بـ«التوجهات والميول المعادية للصهيونية في الأكاديميا الإسرائيلية والتصدي لنزعة هيمنة خطاب المفكرين والباحثين اللا صهيونيين في بعض الأقسام والكليات في الجامعات الإسرائيلية، وخاصة كليات علم الاجتماع والعلوم السياسية».

نقد قضائي صريح لتقديم هذه الدعاوى

قد تكون النتيجة القضائية في هذا الملف العيني ـ أي: رفض الدعوى في المحكمة المركزية، أولا، ثم قرار المحكمة العليا إلغاء قرار حكم المحكمة المركزية ـ هو الأقل أهمية وإثارة في سياق هذا النوع من الدعاوى القضائية، دوافع تقديمها وغاياته.

ومما يؤكد هذا الرأي، تعمّد الهيئتين القضائيتين، المركزية ثم العليا، توجيه نقد مباشر وصريح لمجرد تقديم هذه الدعوى القضائية، ثم التأكيد على أن الميدان القضائي ليس المكان الصحيح والمناسب لمناقشة هذه القضايا والبت في الخلاف الفكري ـ السياسي بشأنها.

فقد ثبّت قاضي المحكمة المركزية في القدس موقفه النقدي بالقول: «أعتقد بأنه كان من الأفضل لو امتُنع عن تقديم الدعوى قيد البحث. وفي رأيي، أنه من الأفضل والأجدى إفساح المجال أمام خوض النقاش المترتب على الخلافات القيمية ـ الفكرية والسياسية الحادة بين المدعية وبين المدعى عليهم من دون أية قيود غير ضرورية، ثم من المفضل، تاليا، أن لا يكون هذا النقاش مصحوبا بدعاوى قضائية»! وأضاف القاضي، مؤكدا: «كيما يكون هذا النقاش مثمرا ويتيح تحديد وتوضيح الخلافات، معالجتها واحتمال التأثير المتبادل، من المفضل أن لا تتم المطالبة بفرض إجراءات وغرامات حتى في الحالات التي تُقال فيها أمور فظة معينة، بروح تلك التي ظهرت في حالتنا العينية هذه»!

أما في المحكمة العليا، فكان النقد لمجرد تقديم هذه الدعوى القضائية أكثر صراحة وأشد حدة، وسط التأكيد على أن «(الطرفين قد توصلا إلى اتفاق وتفاهم، بتوصية من هيئة المحكمة) المحكمة ليست الحلبة المناسبة لهذا النقاش الإيديولوجي ـ السياسي وأن الإجراءات القضائية ليست الدواء لجميع الأمراض»، كما كتب القضاة يتسحاق عميت، ميني مزوز وعنات بارون في قرارهم، وأضافوا: «تعبر هذه المحكمة عن رأيها وموقفها بأن مثل هذه الدعوى يفضل أن لا يتم تقديمها أصلا»!

والنتيجة الأبرز في قرار الحكم الصادر عن المحكمة العليا هنا تتمثل في تأكيد القضاة الثلاثة على أنهم «سيصدرون توجيهات للمحاكم المختلفة بالنظر في رفض مثل هذا النوع من الدعاوى رفضا تاما ونهائيا، إلى جانب إلزام الجهات المدّعية بتعويض الأطراف المدعى عليها عن التكاليف والمصروفات التي تتكبدها (لتمويل الإجراء القضائي)»!! غير أن من الأهمية بمكان التنويه إلى أن هذه النتيجة لم تأت صدفة، بل في أعقاب إصرار محامي المدعى عليهم على تأكيد الموقف المبدئي الداعي إلى محاربة استخدام دعاوى القذف والتشهير هذه أداة لكم الأفواه وإسكات أي نقاش فكري أو سياسي.

فقبل أن يتوصل الطرفان إلى الاتفاق الذي أقرته المحكمة في النهاية، كان وكيلا المدعى عليهم، المحاميان ميخائيل سفارد ويشاي شنيدور، قد رفضا الاقتراح الأولي الذي تقدم به أحد القضاة وقضى بسحب الدعوى وشطب قرار حكم المحكمة المركزية من دون إلزام حركة «إم ترتسو» بدفع أي تعويض مالي. وخاطب المحامي سفارد هيئة القضاة بالقول: «إن قبول الاقتراح بسحب الدعوى وشطب قرار المركزية من دون إلزام إم ترتسو بدفع الثمن عن تقديمها دعوى كم الأفواه هذه من شأنه تشجيع أطراف أخرى على تقديم مثل هذا النوع من الدعاوى»، بينما حذر المحامي شنيدور من أن «قبول اقتراح هيئة المحكمة يعني أنه إذا ما تعرض شخص يرغب في التعبير عن رأيه في الحلبة الجماهيرية العامة إلى تقديم دعوى قضائية كهذه ضده تطالبه بدفع مبالغ طائلة ثم رفضت المحكمة هذه الدعوى، بعد مداولات قضائية قد تستمر سنوات، فسيكون هو الخاسر الأكبر إذ لا تنصفه المحكمة بتعويضه عن التكاليف المالية الكبيرة التي تكبدها، بينما سيكون الطرف المدّعي هو الرابح الأكبر إذ يروّج لمواقفه وتوجهاته ويخلق حالة من الردع الذاتي»!

ويبقى مكان هام للإشارة هنا إلى أن قرار المحكمة العليا يقضي بشطب قرار المحكمة المركزية لا ببطلانه أو بخطئه. والمعنى، أن المحكمة العليا لم تتطرق، قطّ، إلى إقرار المحكمة المركزية بوجود «أوجه شبه» بين حركة «إم ترتسو» والفاشية ولم تبحث (العليا) في هذه المسألة (كون «إم ترتسو» حركة فاشية أم لا)، على الإطلاق، وبالتالي فهي لم تضع أية استنتاجات أو تقييمات بشأنها. وهذا ما يستدل بصورة جلية تماما من قراءة نص قرار الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا، وذلك خلافا لما نشرته العديد من وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة والذي يمكن اختزاله بالعنوان التالي (المشوه، غير الصحيح وغير الدقيق، إطلاقا): «المحكمة العليا أقرت: حركة إم ترتسو ليست فاشية»!

تظاهرة لـ «إم ترتسو» مناوئة لمنظمات حقوق الإنسان.

كاتم صوت: دعاوى القذف والتشهير

في الإجمال، يكتسي قرار المحكمة العليا هذا أهمية فائقة جدا ويمكن اعتباره أحد أهم قرارات الحكم القضائية التي صدرت عنها خلال السنوات الأخيرة، من حيث النتيجة الأبرز التي أشرنا إليها آنفا بشأن التوجيهات التي سيصدرها قضاة المحكمة العليا إلى المحاكم المختلفة التي تنظر، مستقبلا، في مثل هذا النوع من الدعاوى القضائية: ليست المحاكم هي المكان المناسب لتسوية الخلافات الفكرية ـ السياسية وحسم النقاشات حولها، أولا، ثم توجيه المحاكم إلى فرض ما يمكن اعتباره ـ في النتيجة النهائية ـ «عقوبة» مالية كبيرة على تقديمها مثل هذه الدعاوى القضائية (دفع مصاريف المحاكمة للطرف المدعى عليه).

وتكمن أهمية هذا القرار، في أحد جوانبه، في الموقف الحاد والواضح الذي يحمله بين طياته ومفاده: واجب المحاكم في بسط حمايتها على الحقوق والحريات الأساسية، وفي مقدمتها الحق في التعبير عن الرأي وحرية المعتقد (الفكري ـ السياسي) والوقوف سداً في وجه المحاولات التي تقوم بها، باستمرار، أطراف وأوساط يمينية متطرفة لكبت حرية التعبير وكمّ الأفواه ومصادرة حرية المعتقد من خلال استخدام آلية دعاوى القذف والتشهير سيفا مسلطا للتهديد الدائم.

وسواء كان قضاة المحكمة العليا يدركون هذه الحقيقة أم يجهلونها، فإن قرارهم هذا يمثل إنجازا هاما في المعركة المتواصلة منذ سنوات عديدة ضد «الطريق المنهجي» الذي اختطته وسارت عليه أوساط، حركات وتنظيمات يمينية مختلفة في استخدام دعاوى القذف والتشهير هذه سلاحا مركزيا في حربها المعلنة على كل ما ومَن يختلف عنها وعن طروحاتها الفكرية والسياسية.

وكانت «جمعية حقوق المواطن» في إسرائيل قد عالجت هذه المسألة في تقرير خاص موسع (١٠٨ صفحات) أصدرته في شهر كانون الثاني ٢٠١٣ تحت عنوان «كاتم صوت ـ دعاوى القذف والتشهير كتهديد على حرية التعبير»!

وأشارت الجمعية في تقريرها هذا، آنذاك، إلى أن إسرائيل تشهد، في السنوات الأخيرة تحديدا، تفاقما واتساعا متواترين في الظاهرة المعروفة في دول أخرى عديدة منذ سنوات طويلة جدا: تقديم دعاوى القذف والتشهير ردا على التعبير عن رأي أو على نشاط ما في قضية عامة، والتي غالبا ما تكون نتيجتها، بل القصد منها أحيانا عديدة، خلق حالة من الردع الذي يستهدف الطرف المدعى عليه أو الجمهور الواسع، مما يحدّ من قدرته على المشاركة في النقاش العام في مسألة عينية ما أو في الحوار الجماهيري العام، بصورة إجمالية.

واستعرض تقرير «جمعية حقوق المواطن» الميادين المختلفة والمتعددة التي تنتشر فيها ظاهرة استخدام دعاوى القذف والتشهير كسلاح لكم الأفواه وكتم الأصوات في إسرائيل. كما بين التقرير، بالتفصيل، الملامح والمميزات الأساسية لدعاوى الإسكات وكتم الأصوات هذه، فضلا عن الإسقاطات الاجتماعية القاسية جدا المترتبة على هذه التهديدات والدعاوى على كل ما يتصل بحرية التعبير في البلاد. وشمل التقرير، أيضا، تحليلا مستفيضا للأسباب الكامنة وراء كون دعاوى القذف والتشهير، أو التهديد بها، في منظومة القضاء الإسرائيلي، أداة ناجعة جدا لإسكات أي نقد ويورد جملة من الإجراءات التي ينبغي اعتمادها، سواء في المستوى القضائي أو في المستوى الجماهيري، بغية تقليص هذا الأثر الرادع الذي تخلقه هذه الدعاوى على حرية التعبير.

ما هو عدد المصريين الذين يعيشون في إسرائيل؟

* مصريون مقيمون في إسرائيل يتهمون السلطات الإسرائيلية بأنها تحاول التخلص منهم وخفض عددهم باستمرار *

* في المقابل نشرت بعض الصحف المصرية ما يشير إلى اتهام هؤلاء بالعمالة وبأنهم «يخدمون في الجيش الإسرائيلي»! *

ليست هناك معطيات، رسمية أو غير رسمية، موثوق بها حول عدد المواطنين المصريين الذين يعيشون في دولة إسرائيل.

وتشير التقديرات، تأسيساً على تصريحات مختلفة، إلى أن عددهم يبلغ عدة آلاف تتراوح بين خمسة- سبعة آلاف بينما تفيد تقديرات بأن عددهم بلغ نحو ١٢ ألفاً قبل بضعة أعوام.

وأفادت تقارير صحافية مختلفة نشرتها وسائل إعلام إسرائيلية عن مشاركة هؤلاء المصريين في الانتخابات الرئاسية التي جرت في أيار ٢٠١٢، بأن عددهم يبلغ خمسة آلاف مواطن، بينما أشار تصريح منسوب إلى شكري الشاذلي، رئيس «رابطة المصريين في إسرائيل»، إلى أن عددهم يبلغ اليوم نحو ٥٧٠٠ مواطن بينما كان يبلغ ١٢ ألف مواطن قبل بضع سنوات - «٧ آلاف منهم يعيشون في إسرائيل بأوراق رسمية أو ما يطلق عليه «هويات زرقاء» وما يقرب من ٥ آلاف آخرين يقيمون بصورة غير قانونية»(!)، وهذا «بالإضافة إلى ٣٦٠ آخرين يملكون جواز سفر إسرائيليا و ٢٣ متزوجين من يهوديات و ٦٤ آخرين مسجونون في السجون الإسرائيلية لأسباب قضائية في مشاكل عادية، ليست أمنية، وقد تم الإفراج عن بعضهم لقضائهم محكومياتهم القضائية»!

أما وزارة الخارجية المصرية فقالت، في وقت سابق، إن عدد المواطنين المصريين الذين يعيشون في إسرائيل «لا يتجاوز ٦٠٠ مواطن فقط، وفقا للتقديرات (المصرية) الرسمية»، فيما أشارت إلى أن عددهم يبلغ «ألف مواطن طبقا للتقديرات الإسرائيلية». وأوضحت الخارجية المصرية أن «١٤٠ شابا فقط سجلوا أنفسهم في القنصليتين المصريتين في تل أبيب وإيلات»، علما بأن عددا كبيرا من هؤلاء ليس مسجلا لدى أي من المبعوثيات الدبلوماسية.

وفي تقرير نشره موقع «بوابة الأهرام» المصري قال د. طارق فهمي، أستاذ العلوم السياسية في المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط في جامعة القاهرة، إن «الجالية المصرية الموجودة في إسرائيل يتراوح عددها ما بين ٣٤ - ٣٦ ألف مصري، وفقاً لمصادر إسرائيلية»!

وتفيد «رابطة المصريين في إسرائيل» بأن ٣٥٥ مصرياً من المقيمين فى إسرائيل «حصلوا على الجنسية الإسرائيلية وأصبحوا بذلك مزدوجى الجنسية، ومن بينهم ١٤ متزوجون من يهوديات»!

ويتهم المصريون المقيمون في إسرائيل السلطات الإسرائيلية بأنها تحاول التخلص منهم وخفض عددهم باستمرار، لدرجة أن عددهم انخفض إلى ٥٧٠٠ فقط بعد أن كان تجاوز ٢٠ ألفاً قبل عدة سنوات، وذلك نتيجة الترحيل المستمر. فبعد أن بدأت بالمتسللين عبر الحدود الذين كانوا يعيشون بدون أي أوراق رسمية، رحّلت أيضاص عدداً من حاملي الإقامات المؤقتة.

بحثا عن عمل

الجزء الأكبر من المصريين المقيمين في إسرائيل يعيشون فيها مع عائلاتهم التي أقاموها بالزواج من عربيات فلسطينيات مواطنات في دولة إسرائيل. ويقيم هؤلاء في مناطق مختلفة في الجليل، بصورة أساسية، وخاصة في مدن الناصرة، حيفا، طمرة وعكا وعدد من القرى العربية في الجليل. كما يقيم عدد منهم، أيضا، في مناطق وسط إسرائيل، في مدينتي تل أبيب ويافا، إضافة إلى عدد قليل منهم يقيم في مدينة القدس.

ويقول هؤلاء إنهم يشكلون «مجتمعا متماسكا تسوده العلاقات الاجتماعية والإنسانية الوثيقة»، إذ تجرى لقاءات أسبوعية ثابتة فيما بينهم، يلتقون خلالها، يتبادلون الأحاديث والذكريات، كما يبحثون في أوضاعهم.

وكان معظم المصريين المقيمين في إسرائيل قد قدموا إليها أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الفائت. وجزء كبير منهم جاء بحثا عن عمل بالأساس. ويتمتع المصريون المقيمون في إسرائيل، إجمالا، بمستوى معيشي اقتصادي ـ مادي واجتماعي جيد. وقد أكد تقرير للبنك الدولي أن تحويلات العاملين المصريين فى إسرائيل بلغت ٤٨ مليون دولار، كما بلغت تحويلات المصريين من عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة ٧٨ مليون دولار.

وكان شكري الشاذلي قد تحدث عن «تعرض المصريين في إسرائيل إلى مضايقات كبيرة»، وحول سبب إصرارهم على البقاء فى إسرائيل رغم هذه المضايقات التي يتحدث عنها، قال: «نحن نتعرض لمضايقات أصعب بكثير منها في مصر، وهناك الكثير منا تزوج من إسرائيليات من عرب ٤٨ وكانوا يعيشون فى مصر ورحّلت السلطات المصرية زوجاتهم فلم يعد أمامهم سوى الحياة هناك، فأصبحنا بين فكي الرحى، علينا ضغوط إسرائيلية رهيبة وكذلك ضغوط مصرية أكثر عنفاً»، كما يقول.

معاناة، اتهامات وإسقاط الجنسية

في صيف العام ٢٠٠٩ ثارت ضجة كبيرة حول المصريين المقيمين في إسرائيل عامة، والمتزوجين من بينهم من «إسرائيليات» (هن، في الغالب، فلسطينيات مواطنات في إسرائيل)، إذ نشرت بعض الصحف المصرية ما يشير إلى اتهام هؤلاء بالعمالة وبأنهم «يخدمون في الجيش الإسرائيلي»، وهي اتهامات ترددت أصداؤها في أروقة البرلمان المصري لاحقا.

وتزامن هذا النشر وهذه الضجة مع إعلان السلطات المصرية آنذاك الكشف عن خلية تجسس لصالح إسرائيل، إلى جانب القرار غير المسبوق الذي أصدرته محكمة القضاء الإداري في القاهرة (في أيار ٢٠٠٩) وألزمت من خلاله الحكومة بإسقاط الجنسية المصرية عن المصريين «الذين تزوجوا من إسرائيليات» (بمن فيهن الفلسطينيات من عرب ٤٨)، وذلك من منطلق أن هؤلاء «يتزوجون من عميلات للموساد حتى يتم تجنيدهم لتنفيذ مخططات إسرائيلية عدوانية ضد الدول العربية»، وفق ما أكدته «إدارة شؤون المرأة» في الجامعة العربية، استناداً إلى تأكيدات «مصادر أمنية مصرية» نشرت في تقرير يشير إلى أن «مصر تكاد تستحوذ على معظم عمليات التجسس التي يقوم بها الموساد الإسرائيلي في المنطقة العربية، والدليل على ذلك أنه تم ضبط أكثر من ٢٥ شبكة تجسس إسرائيلية في مصر وحدها خلال السنوات العشر الأخيرة فقط، وبلغ عدد جواسيس الموساد الذين تم تجنيدهم والدفع بهم داخل البلاد حوالي ٦٤ جاسوسًا بنسبة ٧٥٪ مصريين و٢٥٪ جواسيس إسرائيليين»!!

وقد أثار هذا القرار موجة عالية من الجدل في الأوساط السياسية والاجتماعية والدينية في مصر، بلغت إحدى ذراها بإعلان شيخ الأزهر الشيخ محمد سيد طنطاوي تأييده للقرار، واصفًا إياه بـ«الحكم الشرعي».

ثم عاد الجدل حول قضية المصريين المقيمين في إسرائيل ليحتل عناوين الإعلام والسياسة في أعقاب القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء المصري في أيلول ٢٠١٤ بشأن إسقاط الجنسية المصرية عن مواطنة حصلت على الجنسية الإسرائيلية. فقد أثار هذا القرار الكثير من الجدل حول هذه القضية وحول عدد المصريين الذين شكلت إسرائيل بالنسبة إليهم «ملاذا اقتصادياً آمنا»!

ورد المصريون المقيمون في إسرائيل على هذه الضجة معتبرينها «حملة متعمدة تهدف إلى ثنينا عن المطالبة بحقوقنا»! وهي حقوق يعتبرها هؤلاء «مضمونة بموجب اتفاقية السلام الثنائية بين مصر وإسرائيل»، وما يقضي منها بإتاحة دخول مواطني كل من الدولتين إلى الدولة الأخرى والمكوث فيها لمدة أقصاها أسبوعان بدون تأشيرة. لكن المصريين في إسرائيل يقولون إن هذا يطبق على الإسرائيليين فقط ابتداء من أواخر التسعينيات، إذ أن المصريين بحاجة إلى تصريح سفر يستغرق استصداره أسابيع، وربما أشهر في بعض الحالات، بل قد لا يصدر إطلاقا في بعض الأحيان. ويؤكد هؤلاء أن «كثيرين منهم كانت لديهم عائلات وأولاد وأماكن عمل، لكنهم فقدوا كل شيء بسبب هذا التمييز»! ويضيفون أن الأمر «اضطرهم إلى الحصول على جواز السفر الإسرائيلي بسبب هذا التعنت»!!

في أعقاب هذه الضجة في مصر، نشرت صحيفة «اليوم السابع» المصرية تقريرا موسعا حول المصريين المقيمين في إسرائيل ضمنته مقابلات (هاتفية) أجرتها مع بعض منهم، وكان من بينهم شكري الشاذلي، رئيس «رابطة المصريين في إسرائيل» الذي قال: «نحن قدمنا الى إسرائيل بعد حصولنا على الموافقة وتأشيرة الدخول من السفارة الإسرائيلية في مصر، ودخلنا عبر المطار الإسرائيلي، أي أن أمورنا قانونية وبعلم المخابرات المصرية». وأضاف: «نحن نريد حقوقنا فقط ليس أكثر... انتم ليه تلوموننا الآن، لأننا تزوجنا من عرب! طيب، أنتم من وقع اتفاقية التطبيع وعندما وقعتموها قلتم لنا علينا أن نحقق السلام، وعندما تعايشنا وصدقنا كلامكم تقولون لنا خط أحمر، لماذا لم تمنعوا الزواج من عرب ٤٨ من وقتها؟ لماذا تركتونا نتزوج ونصدق كلامكم؟ ثم تراجعتم وحملتمونا وزر قراراتكم؟ ثم أنتم الذين تصدرون الغاز لإسرائيل وتستقبلونهم بالأحضان، وإذا كنتم تريدون سحب الجنسية منا فعليكم إلغاء اتفاقية السلام وإغلاق الحدود والتوقف عن تصدير الغاز»!

وقال: «لا يوجد قانون تستند إليه الحكومة يمنع الزواج من إسرائيليات أو فلسطينيات من الداخل، في حال أرادت حكومة مصر سحب الجنسيات من المصريين المتزوجين من إسرائيليات، فإن عليها بالمقابل إغلاق الحدود والسفارة الإسرائيلية في مصر، والعكس صحيح أيضا. عليهم أيضاً إلغاء عملية التطبيع من النواحي الزراعية والاقتصادية مع إسرائيل، وخاصة تصدير الغاز إلى داخل إسرائيل، وإغلاق معامل النسيج والتجارة وتجميد عملية السلام بين الطرفين... فمصر نفسها تمارس التطبيع مع إسرائيل على أعلى المستويات وفي مختلف المجالات»!

وتحدثت الصحيفة مع مصري آخر يقيم في إسرائيل يدعى «مجدي» قال إن «أولى المشاكل، الناس التي تتعطل في مصر ويمنعون إعطاءهم تصريح السفر ... ودائما مطالبنا تتلخص في السفر إلى مصر والعودة بأمان وسهولة، وألا يتم احتجازنا لمدة شهر، كما نطالب بسهولة تجديد جواز السفر.... في كل مرة عند زيارة بلدنا الأم مصر لا بد من الحصول على تصريح سفر يأخذ فترة ليست بقصيرة (من ٣ أسابيع إلى شهر، شهرين وأربعة أشهر أحيانا) وكثيرا ما يقابل بالرفض دون سبب فتعيش الزوجة بمفردها هنا في إسرائيل دون عائل، بينما هو ممنوع من السفر يبقى في مصر دون إيلاء أية أهمية لزوجته وأولاده أو فقدان عمله».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله ـ الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop